تعد المشاركة السياسية من أهم القضايا المثارة اليوم، لما لها من أثر بارز في إرساء البناء المؤسسي للدولة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية، الاجتماعية، أو الاقتصادية.

وتعني المشاركة السياسية في أبسط تعريفاتها إسهام المواطن في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية، إبتداءا من الإنضمام للأحزاب والاتحادات المهنية والنقابية، إلى الترشح والتصويت في الانتخابات المحلية والتشريعية، إلى المشاركة في الحملات الانتخابية والمؤتمرات والندوات المعنية بتسيير شؤون المجتمع.

كما ترتبط هذه المشاركة بمجموعة من العوامل السياسية، والاجتماعية، إلى جانب طبيعة النظام السياسي، والتي تتدخل كلها في تحديد طبيعة وحجم هذه المشاركة[1]. فالأكيد أن المشاركة السياسية توجد في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة ذات الطبيعة الديمقراطية، التي تتيح مساحة أكبر من الحرية، واحترام منظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، الشيء الذي يتيح إمكانية أكبر لمشاركة المواطن بشكل فعال في الحياة السياسية مما يجعل من عملية صنع القرار أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلا من جانبهم، وهذا ما يفسر أنه كلما زادت المشاركة، كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك.[2]

كما أن ممارسة المشاركة السياسية لا تبدأ من فراغ، وإنما تبدأ من حصاد وتراكمات التنشئة السياسية للمواطن، إبتداءا من مرحلة الطفولة، إلى مرحلة النضج

[1] - المنصف وناس: مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص 2.
[2] - السيد عليوة، التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب، مؤسسة فريدريش ناومان، بدون سنة طبع، ص 119.

السياسي، مرورا بمرحلة الشباب، وذلك من منطلق أن التنشئة السياسية عملية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة معينة، حيث تستهدف نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر، أو إحداث تغيير جزئي أو كلي في مكونات هذه الثقافة[1].

وتبعا لذلك فقد أصبحت أهمية المشاركة السياسية وخاصة الشبابية منها تتنامى، بوصفها إحدى أهم دعامات المواطنة، وديمقراطية المشاركة لدى المجتمعات المعاصرة، فالمشاركة وبخاصة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة، وتجديد الدماء في " شرايين" النظام السياسي والاجتماعي للوطن، والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة.

فالشباب اليوم يشكل ثروة بشرية هائلة قادرة على مواجهة التحديات في الحاضر والمستقبل، وعلى تغيير وتحديث المجتمع، فهم مستقبل الوطن الواعد، وقادة الغد، وعليهم يقع عاتق تطوير المجتمع في كافة المجالات، وعلى أيديهم تتحقق أهدافه وطموحاته في عالم متطور تسوده تحولات وتحديات سريعة ومتباينة[2].

وفي هذا الصدد تفيد البيانات الإحصائية الصادرة سنة 2004، عن عمليات الإحصاء العام للسكان والسكنى، أن الشباب يمثلون ما نسبته 51% من سكان المغرب، وبذلك يمتاز المجتمع المغربي بفتوة العنصر البشري، والذي يشكل قاعدة هرمية تعتبر مؤهلا ثمينا بالنسبة للبلاد، وفرصتها لضمان مستقبل أفضل[3].

وقبل الخوض أكثر في موضوع " الشباب والمشاركة السياسية بالمغرب"، وفي إطار هذه المقدمة، لابد من التعرض لأهمية هذا الموضوع، وتحديد إشكاليته، وبيان أسباب وعوامل اختياره، والدراسات السابقة عليه ضمن نفس السياق، ثم المنهجية المعتمدة، والصعوبات المواجهة في بحثه.

---

[1] - نفس المرجع، ص 124.

[2] - أحمد سعيد تاج الدين: الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، القاهرة، 2010، ص 3.

[3] - محمد الغياط: الشباب المغربي بين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي – دراسة على ضوء احتجاجات حركة 20 فبراير – الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط، يونيو 2011، ص 16.

أولا: أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها انطلاقا من كون مسألة المشاركة الشبابية السياسية ببلادنا، قد أصبحت موضوع الساعة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، خاصة بعدما شهدته مؤخرا المنطقة العربية بما فيها المغرب، من حراك سياسي شبابي، تفاوتت أشكاله ونتائجه بحسب خصوصية كل بلد.

كما يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة نظرا لما للشباب من دور فعال في بناء المستقبل، والدفع بمشروع الحداثة والبناء الديمقراطي.

ثانيا: إشكالية الموضوع:

ثمة العديد من الأسئلة التي تفرض نفسها على الدارسين والباحثين، وتدفعهم إلى تكريس مساحة للتأمل وللتفكير في قضاياها، ومن ثم الإجابة على إشكالاتها، فبدون هذا التأمل أو ذاك التفكير، فإن الباحث لن يسلم من إسقاط الشرط الأساس في أي دراسة علمية غايتها الدقة، ونعني به هنا شرط الدقة العلمية الساعية إلى التمحيص في أبعاد الظاهرة قيد الدراسة، ومقاربتها قدر الإمكان من جميع جوانبها.

وتأسيسا على هذا التوجه، إرتأينا أن ننطلق في دراستنا لموضوع " الشباب والمشاركة السياسية بالمغرب" من التساؤل حول واقع المشاركة السياسية للشباب المغربي في الماضي والحاضر، وآفاق هذه المشاركة خاصة بعد ما شهدته المملكة من إصلاحات سياسية توجت بدستور فاتح يوليوز 2011.

ومن هذا المنطلق نرى ضرورة أن يؤطر حديثنا عن المشاركة السياسية للشباب، الربط بين هذه المشاركة وحقيقة الدينامية السياسية الداخلية للنسق السياسي المغربي، إلى جانب رصد المتغيرات العالمية والمحلية المعاصرة، وانعكاساتها على المشاركة السياسية لهذه الفئة الهامة من مجتمعنا.

ثالثا: دواعي اختيار الموضوع:

إن إختيارنا لموضوع " الشباب والمشاركة السياسية بالمغرب" لدراستنا هذه، لم يكن محض صدفة، وإنما ينم عن إيمان راسخ لدينا كشباب بإمكانية تحملنا كفئة هامة من هذا المجتمع للمسؤولية كاملة على مختلف الأصعدة، وخاصة السياسية منها، إلى جانب الإيمان بضرورة استثمار طاقاتنا وقدراتنا الشبابية في النهوض بالمجتمع وترسيخ البناء الديمقراطي للدولة.

وبالرغم من التحول الكبير الذي طبع دور الشباب داخل المشهد السياسي، فمن متمركز على هامش المجتمع، ومتميز بمشاركة سياسية يشوبها الكثير من العزوف واللامبالاة، إلى لاعب لدور الريادة في الحراك السياسي الأخير الذي شهدته المنطقة ككل، بالرغم من كل هذا لا يلقى موضوع مشاركة الشباب السياسية إلا النذر القليل من اهتمام الباحثين والدارسين سواء على الساحة العربية بشكل أعم، أو المغربية منها بشكل أخص.

ومن هذا المنطلق جاء اختيارنا لهذا الموضوع للإسهام في إثراء الخزانة العلمية بالدراسة الخاصة بالشباب، وللتحسيس بأهمية هذه الفئة الغالبة من المجتمع، وضرورة تفعيل مشاركتها ومنحها المكانة اللائقة داخل المشهد السياسي.

رابعا: الدراسات السابقة:

في سياق الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مشاركة الشباب السياسية ببلادنا، نرصد مجموعة من البحوث والدراسات على النحو التالي:

- دراسة للباحثين بول باسكون والمكي بن الطاهر، تحت عنوان "ماذا يقول 269 شاب قروي؟" أنجزت أواخر الستينيات، وقد كانت عبارة عن خلاصة لاستطلاع أراء عينة من الشباب القروي حول موضوعات أبرزها السياسة والمخزن،

ليتم من خلالها إعتبار الشباب القروي حاملا لأفكار تقليدية رجعية متوارثة، تفقدهم أي قدرة على المشاركة السياسية.

- دراسة للباحثة مونيا بناني الشرايبي، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه قدمتها الباحثة في التسعينيات تحت عنوان:

« Soumis et rebelles : les jeunes au Maroc » وقد خلصت من خلالها الشرايبي إلى أن الشباب المغربي يعيش على إيقاع أزمة مشاركة سياسية، و أن السياسة لا تثير لديه إلا شعورا بالخوف والتنديد.

- دراسة للطالبة صفية أبراك وهي عبارة عن رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام بكلية العلوم القانونية بالدار البيضاء سنة 2003، تحت عنوان "المشاركة السياسية في المغرب ـ الشباب نموذجا ـ"، تطرقت من خلالها إلى أبرز العوامل المساهمة في عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، مصنفة هذه العوامل إلى ثقافية، إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثم مؤسساتية.

- دراسة للطالب اسماعيل بوسعيد، وهي عبارة عن بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للاعلام والإتصال سنة 2010، تحت عنوان "الشباب والمشاركة السياسية بالمغرب"، وقد عمل هذا البحث على رصد أبرز مظاهر المشاركة السياسية لدى الشباب المغربي خاصة من خلال الأحزاب السياسية.

أما فيما يخص تموضع دراستنا من بين سابقاتها، فقد جاءت هذه الدراسة كمكملة لها، و هذا ما يتأكد من خلال الخوض في محاور قد تكون أغفلتها الدراسات السابقة أو على الأقل الحديثة منها، حيث تم التطرق للأشكال الحديثة للمشاركة السياسية لدى الشباب، إضافة لإبرازها لواقع وآفاق هذه المشاركة في ظل ما تعيشه المملكة بل والمنطقة ككل من تحولات.

خامسا: منهجية البحث:

لابد لكل دراسة من استراتيجية تحدد خطوات إجراءها، وهنا تجب الإشارة إلى أهمية أن يتكامل الإطار المنهجي للدراسة مع إشكالية البحث، وفي هذا الصدد وفي إطار تحليلنا لإشكالية هذا الموضوع، اخترنا إتباع المناهج والمقتربات التالية:

- **المنهج النسقي**[1]: ففهم حيثيات المشاركة السياسية لدى فئة الشباب لا يستقيم بدون تحليل موضوعي ودقيق لكافة العناصر المتدخلة في الموضوع.

- **المنهج البنيوي**: فالمؤسسات السياسية تشكل المسرح الأبرز لتبلور المشاركة السياسية. إضافة إلى أن طبيعة النظام السياسي تعتبر أهم محدد مؤثر في مدى فاعلية هذه المشاركة، وبالتالي لا يمكن فهم هذه الأخيرة بمعزل عن هذه المكونات.

- **المنهج التحليلي**: فهذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحليل أسباب أزمة المشاركة السياسية لدى فئة الشباب، إضافة إلى تحليل واقع هذه المشاركة خلال فترات مختلفة.

- أما فيما يخص المقتربات المعتمدة، فإن تعددها راجع بالأساس إلى اعتماد هذه الدراسة على مراجع متعددة، مختلفة في تخصصاتها وخلفياتها، حيث نجد كتبا سياسية، قانونية، مجلات متخصصة، جرائد وصحف، مؤلفات ذات إيديولوجيات حزبية، ثم خطبا ملكية. ونذكر من هذه المقتربات المعتمدة في هذه الدراسة، **المقترب القانوني**، وهو المقترب الذي يفرض نفسه خاصة من خلال تطرقنا للإطار الدستوري والقانوني المؤطر للمشاركة السياسية للشباب.

[1] - لقد عرف بارسونز النسق بقوله: " النسق عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزا أو مكانة متمايزة عن الآخر، ويؤدون دورا متميزا، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم علاقات الأعضاء". أنظر: إبراهيم أبراش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، طبعة 1999، ص 128 وما بعدها.

سادسا: صعوبات البحث:

لعل الأكيد أن القيمة الحقيقية للعلم والبحث العلمي تكمن في الصعوبات التي يواجهها الباحث أثناء بحثه وتفسيره لظاهرة معينة بغية الوقوف على حيثياتها.

ومن بين أبرز المعوقات التي واجهناها ونحن بصدد إعداد هذه الدراسة، قلة المراجع التي تتناول إشكالية الشباب والمشاركة السياسية ببلادنا، إلى جانب قلة المراجع في محاور معينة إلى درجة أن يتم فيها الاعتماد أساسا على الصحف أو المواقع الالكترونية، كما هو الشأن فيما يخص الحديث عن الأشكال الحديثة للمشاركة السياسية للشباب، أو تمظهرات هذه المشاركة من خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2011.

وتأسيسا على ما سبق عمدنا إلى تقسيم الموضوع محل الدراسة على الوجه التالي:

- **فصل أول: الشباب المغربي بين رهانات المشاركة وعوائق العمل السياسي.**
- **فصل ثاني: الشباب المغربي نحو مشاركة سياسية فاعلة.**

فصل أول:

الشباب المغربي بين رهانات المشاركة وعوائق العمل السياسي

تتنامى أهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم دعامات المواطنة وديمقراطية المشاركة لدى المجتمعات المعاصرة، وذلك بالتزامن مع تزايد أهمية المجتمع المدني كفضاء لها.

ويمثل الشباب طاقة فعل حقيقية، فأكثر من نصف المعمورة في مطلع الألفية الثالثة هم في سن الخامسة والعشرين[1]، وبالتالي فتطوير أوضاع الشباب يعد استحقاقا اجتماعيا وتنمويا تسعى العديد من المجتمعات إلى الإيفاء به، وتسديد حاجاته ومواجهة تحدياته في ظل تعقد مسالك الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وازدياد ضيقها في إطار ما يعيشه العالم من أزمات اقتصادية ومالية، وما تفرزه العولمة من اختلالات وفجوات مجحفة أضعفت قدرات الاقتصادات الوطنية النامية على تحقيق أهدافها التنموية، وبخاصة منها تمكين الشباب وإدراجه ضمن المنظومة المجتمعية[2].

ويتناول هذا الفصل إشكالية العلاقة ما بين الشباب المغربي والعمل السياسي، وذلك من خلال التركيز أساسا على دور الثقافة السياسية في تعزيز الفعل السياسي لدى الشباب، إضافة إلى إبراز مختلف الفضاءات التي تشكل مجالا لمشاركة الشباب السياسية (مبحث أول).

ثم نتعرض بعد ذلك إلى التحديات التي تعترض العمل السياسي لدى الشباب المغربي وذلك من خلال التطرق إلى إشكالية ضعف المشاركة الانتخابية لهذه الفئة الهامة من المجتمع، إلى جانب إعطاء صورة أكثر وضوحا حول الأسباب والدوافع

[1] - أحمد سعيد تاج الدين: مرجع سابق، ص 48.
[2] - المنجي الزايدي: الشباب والتنشئة على قيم المواطنة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة 2006، ص 113.

وراء تفشي ظاهرة فقدان الثقة في المؤسسات السياسية لدى هذه الفئة أيضا (مبحث ثان).

مبحث أول: الثقافة السياسية لدى الشباب وفضاءات الفعل السياسي.

يعتبر الشباب دعامة اساسية لتحقيق التنمية والحداثة المجتمعية والسياسية، ولعل من أهم المحددات المرتبطة بدور الشباب في تحقيق التنمية الشاملة نجد الثقافة السياسية (مطلب أول)، وما لها من دور هام في تأطير وتشكيل وعي لدى الشباب يفضي لمشاركة فاعلة في مختلف فضاءات العمل السياسي (مطلب ثان).

مطلب أول: الثقافة السياسية كمدخل للفعل السياسي لدى الشباب.

لطالما استرعت الثقافة السياسية اهتمام علماء السياسة، وتزداد أهمية هذا النوع من الثقافة، إذا ما اقترنت بالشباب نظراً للمكانة التي يحتلها هذا الأخير سواءا عدديا داخل المجتمع أو تاريخيا. فهل يتوفر إذا الشباب المغربي على ثقافة سياسية تؤهله لمشاركة فاعلة في مختلف فضاءات الفعل السياسي؟ (فقرة أولى)، وإلى أي حد يمكن الجزم بأن الشباب المغربي يستند إلى ثقافة مواطنة حقيقية؟ (فقرة ثانية).

فقرة أولى: الشباب المغربي وسؤال الثقافة السياسية.

تفيد الثقافة السياسية بصورة عامة، الأوجه السياسية للثقافة الأكثر شيوعا في المجتمع والتي تحدد قيمة الفعل السياسي في حد ذاته ودرجة القبول به أو استبعاده، كما تتضمن أشكال التفكير والشعور من خلال التصورات السائدة حول أنماط القيادة والحكم وتسيير الشأن العام المحلي والوطني، والتمثلات المرتبطة بالسلطة والعلاقة بها، وهي عوامل تتشكل بواسطة الأدوار ونماذج السلوك الصادرة عن الجماعة، والتي

يفترض فيها أن تكون منسجمة مع منظومة القيم والمعايير والأعراف والمعتقدات المكتوبة أو الشفهية. فالمجتمع الإنساني وخاصة بنياته السياسية تنتج مجموعة من المعايير، هذه المعايير التي تتحدد من قاعدة السلوك المتبعة فعلا من طرف أغلبية أفراد المجتمع[1].

فالثقافة السياسية إذا تهتم بدراسة السلوك السياسي للأفراد والجماعات، وهي مرتبطة بمعتقداتهم السياسية وميراثهم الداخلي، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقة الفرد بالسلطة القائمة. ويمكن فهم نظام سياسي معين من خلال رصد الملامح العامة للثقافة السياسية السائدة به.

وباختصار يمكن تعريف الثقافة السياسية بكونها توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسية والقيم والمشاعر والمعتقدات والمعلومات السياسية حول نظام سياسي ما، ودور الفرد في هذا النظام.[2]

ويعد الإهتمام بالشأن السياسي أحد مظاهر ومؤشرات الوعي، حيث تبدأ اهتمامات الفرد السياسية، وأيضا غير السياسية في الظهور نتيجة للدور المباشر أو غير المباشر لوسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية (الأسرة، الوسط الاجتماعي، الإعلام، الجامعة، الحزب...) في تشكيل التوجهات السياسية للافراد، وهذه العملية تحدث بصورة تدريجية من مرحلة الطفولة إلى مرحلة بلوغ سن الرشد، وتساهم فيها جميع المؤسسات المذكورة بشكل أو بآخر، مما يدفع الفرد للإهتمام أو عدم الإهتمام بالشأن السياسي[3].

ويرتبط مفهوم المشاركة السياسية ارتباطا وثيقا بمفهوم الثقافة السياسية، فمن خلال رصد مدى وحجم المشاركة السياسية لدى شرائح المجتمع (الاهتمام بالشأن

[1] - موريس دوفيرجيه: السيسيولوجيا السياسية، ترجمة هشام دياب، دمشق، 1970، ص 109.
[2] - المحفوظ أدجيمي: الثقافة السياسية السائدة لدى الطلبة – نموذج طلبة كلية الحقوق، الدار البيضاء–، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة الحسن الثاني - عين الشق، الدار البيضاء، 2002-2003، ص 47.
[3] - نفس المرجع، ص 49.

السياسي، الإطلاع على مجريات الحياة السياسية، الانتساب للأحزاب السياسية...)، يمكننا مقاربة الثقافة السياسية السائدة في نظام سياسي معين. وقد لوحظ على العموم أن بعض الثقافات السياسية تعمل على تشجيع المشاركة النشيطة والفعالة في الحياة السياسية للمجتمع. بينما لا تعمل على ذلك الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات ذات النزعة التقليدية، حيث لا يقوم الأفراد بأي دور فعال في الحياة السياسية.[1]

وموضوع الثقافة السياسية ظل على غرار المواضيع السياسية الأخرى أقل حظا في الساحة العلمية والثقافية في المغرب، وذلك بالتعامل المحتشم والمشوب بالحيطة والحذر في التطرق إلى مجال يشكل مصدر توتر على مجموعة من المستويات. فانطلاقا مما يحيط به من طابوهات ومقدسات ومحرمات، وصولا لكون مختلف المواضيع والمجالات السياسية لازالت في طور التغيير والتطور في بلادنا، والبعض من هذه القضايا لم يحسم بعد، وهي قضايا ذات حساسية بالغة، هذه الحساسية توجد دون أن يعني ذلك بالضرورة أن هناك رقابة من الأعلى، بل غالبا ما نجد أن هناك رقابة ذاتية ترسخت لدى الأفراد، هي التي تمنعهم من الخوض فيها.[2]

وإذا كان هذا هو الحال الذي عليه الثقافة السياسية في المغرب بشكل عام، فإن علاقة الشباب بالسياسة ليست بأحسن حال، مادام أن القليل من الدراسات هي التي أنجزت في هذا الشأن، ورغم أهميتها فإنها تظل غير كافية، حيث أن توسيع البحث وتجديده في هذه المسألة بات يشكل ضرورة أساسية في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعرفها المحيط الوطني والدولي، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالشباب الذي تنعكس عليه بوضوح مثل هذه التحولات[3].

[1] - سلوى حسني العامري: استطلاع رأي الجمهور في الأحزاب والممارسة الحزبية، مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الثاني، القاهرة، 1994، ص 356.

[2] - المختار شفيق: الشباب والتغيير الاجتماعي، الأسرة، السياسة، والدين، المنار للنشر والتوزيع، 2002، ص 39.

[3] - العمراني الإدريسي مولاي ياسين: الشباب المغربي والفعل السياسي -التصويت الانتخابي نموذجا- ، بحث لنيل دبلوم المعهد الملكي لتكوين الأطر، مركز تكوين أطر الشباب، الرباط، 2008-2009، ص 82.

وتعتبر البيئة السياسية محددا هاما لظهور ثقافة سياسية لدى الشباب المغربي، من خلال رصد العوامل الفاعلة في تشكيل اتجاهاتهم، وتتحرك وفق منظومة من القيم والمعايير والرموز نحو أشكال المقبول والمرفوض، الصحيح والخطأ، الحسن والغير حسن...، أي كل ما يجب أن يكون، وهي إنعكاسات لنمط الثقافة السائدة التي تستمد مقوماتها من عناصر الدين، العرف، أشكال الترتيب الطبقي، ثم نوع العلاقات والتفاعلات بينها.

ونظرا لما تحتله فئة الشباب من أهمية داخل مجتمع يعرف صراعا وتدافعا بين قيم الحداثة وقيم التقليد، يعيش الشباب المغربي بين السعي إلى إبراز الذات والإصطدام بمنظومة الأعراف التي تخول للأب احتكار سلطة القرار ولا تعترف لفئة الشباب والأطفال والمراهقين والإناث بوجودها إلا في حدود ضيقة جدا. في المقابل تقدم سيرورة التحديث أنماطا جديدة من التربية، تقوم على التعليم النظامي بمناهجه ومضامينه وأشكاله التنظيمية وعلى مختلف مؤسسات المجتمع المغربي.[1]

وعلى عكس الاهتمام الذي يلقاه موضوع ثقافة الشباب السياسية بالبلدان الغربية، نلاحظ عدم الاهتمام الكافي لدى دارسي علم الاجتماع السياسي المغربي، حيث تسجل ندرة في البحوث والكتابات والدراسات الأكاديمية، باستثناء بعض الدراسات التي أجريت في فترات سابقة، أهمها مساهمة بول باسكون "حول ما يقوله 269 شاب قروي"[2]، والتي كان هاجسها الأساسي دراسة تمثلات البنية المخزنية في فكر الشباب القروي. كما نجد أيضا دراسة الباحثة مونيا بناني الشرايبي، والتي وظفت مقولة الأزمة في وصفها لثقافة ومشاركة الشباب السياسية[3].

[1] - نفس المرجع، ص 78 – 79.

[2] - P. PASCON et M. BENTAHAR : « ce que disent 269 jeunes ruraux », in etude sociologiques sur le maroc, collectif, edité par BESM, 1978 .

[3] - M. BENNANI Chraibi : « soumis et rebelles, les jeunes au maroc », la Fennec, casablanca, 1995.

وتعد دراسة " ماذا يقول 269 شاب قروي؟" السالفة الذكر إحدى الدراسات الهامة في علم الاجتماع السياسي، وقد أنجزت في أواخر الستينات من طرف الباحث بول باسكون والمكي بن الطاهر ونشرت في مجلة:

Bulletin économique et sociale du maroc في عددها المزدوج يناير- يونيو 1969، وقد خلصت هذه الدراسة أن المخزن (الدولة) في نظر الشباب القروي متعدد الوظائف وليست هناك حدود لاختصاصاته، والمبادرة الفردية تضمحل أمام السلطة الكلية والتواجد الكلي للدولة مما يؤدي إلى تلاشي تحمل المسؤولية الفردية، وبالتالي التخلي عن إبراز المؤهلات الفردية والجماعية لصالح إدارة مركزية.

والشباب القروي بحسب باسكون يتمثل المخزن كجهاز للسلطة مشكل على شاكلة سلسلة تمتد من العاهل الذي يستمد سلطته من الإله، مرورا بالوزراء والحكام (العمال)، ثم السلطات المحلية وحتى الأعوان. ويعتبر الشباب القروي الأعيان المنحدرين من قراهم كممثلين للمخزن، يميلون للدفاع عن مصالحهم الشخصية أكثر من مصالح الساكنة التي أنابتهم عنها للدفاع عن مصالحها.

إن الشباب القروي كما أقرت هذه الدراسة يذهب إلى تمثيل المخزن (الدولة) كدولة قوية، مستقرة، وذات مردودية، وتبقى الانتقادات الموجهة إليها على الصعيد المحلي غالبا ما ترجع إلى الظلم السائد والرشوة وأزمة الشغل. كما تبقى المبادرات الفردية غائبة في حديثهم، فهم لا يقترحون حلولا لمشاكلهم، بل ينتظرون ذلك من الآخر وخصوصا الدولة للقيام بحلها. وبالتالي فوصول الشباب القروي إلى هذه الدرجة من السلبية والجمود مرده إلى كون عالمهم ينظر فيه إلى كل مبادرة فردية أو جماعية بشكل عام كمحاولة لزر الفوضى، وهم في هذه الحالة يشبهون آباؤهم كونهم غير مبالين وخاضعين[1].

[1] - المحفوظ أدجيمي: مرجع سابق، ص 22.

أما الباحثة مونيا بناني الشرايبي فقد قدمت دراستها في هذا الشأن وهي عبارة عن أطروحة للدكتوراه قدمتها في بداية التسعينات تحت عنوان: « soumis et rebelles : les jeunes au Maroc »، ونشرت من طرف المركز الوطني للبحوث السياسية بباريس سنة 1994.

ولقد رأت الشرايبي أنه لم يعد من الممكن تجاهل الشباب كفئة اجتماعية عريضة، وتناول مشاكلهم وحاجياتهم تناولا سطحيا، وإهمال قضاياهم أو التباطؤ في إيجاد حلول لها، لأنهم طاقة لا يجوز تبديدها، كما أنهم يشكلون في ذات الوقت مصدر خطر جسيم في حالة إهمالهم وتجاهلهم. ولقد استهدفت الباحثة في دراستها عينة متكونة من الشباب الحضري المنتمي للمدن الكبرى (الدار البيضاء، سلا، مراكش، وجدة، طنجة، أكادير) بواسطة أداة للبحث متمثلة في المقابلة المباشرة موجهة لشباب تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 30 سنة.

ولعل أهم ما ميز هذه الدراسة هو تركيزها على بعد الفردانية، هذا البعد الذي يميز انتقال المجتمعات من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حداثي. لكن المفارقة التي لمستها الباحثة الشرايبي خلال تطور الفردانية أن الشباب لا يثبتون ذواتهم كفاعلين في الحقل السياسي، ويبحثون عن حلول لمشاكلهم بواسطة حلول فردية معتبرين بأنهم محاصرين بطريقة غير عادلة عن طريق نظام غير قادر على تدبير الشأن العام، ثم كون الأحزاب السياسية والمنتخبين والدولة، لا تثير لديهم سوى التنديد والسخط معتبرين السياسة بصفة عامة نشاطا محتكرا من طرف نخبة ضيقة.[1]

والملاحظ أن الشباب لا يعبر عن مشاركة في السياسة إلا من خلال الأزمات، وذلك بواسطة جملة من العلامات اللغوية المكتوبة أو الشعارات الشفوية، كالنكتة باعتبارها كما تقول الباحثة أسهل طريق "للاشعور السياسي". وبالتالي لا

[1] - نفس المرجع، ص 25 - 26.

يسمح للشباب المغربي التعبير عن مشاركته السياسية، فهذه الأخيرة بقيت عبارة عن نشاط باطني مكتوم، مثله مثل باقي شباب البلدان العربية الأخرى المتميز بكون نشاطه السياسي كامن ولا يتم التعبير عنه إلا نادرا.[1]

وتطرح العودة إلى بعض الدراسات الميدانية حول واقع الثقافة السياسية لدى الشباب المغربي إشكالات منهجية تتعلق بمدى إمكانية الإنطلاق من مقارنة نتائجها للوصول إلى خلاصات حول تاريخ تطور تمثلات الشباب المغربي للسياسة. ولعل الضعف الكمي لتراكم هذه الأبحاث هو ما يزيد من تعميق هذه الإشكاليات.

فمثلا هل تؤثر بالضرورة الأبحاث التي اشتغلت خلال الستينات على نفس الموضوع مقارنة بالأبحاث الحديثة، على أن منحى المشاركة السياسية للشباب يوجد في وضعية إنحدار مستمر؟، خاصة عندما نفكر مثلا في إحدى أبرز تلك الأبحاث والتي تعود إلى سنة 1961، حيث يجيب أكثر من 70% من العينة المكونة من تلاميذ بالدار البيضاء بشكل إيجابي عن سؤال مدى اهتمامهم بالسياسة. نفس الإشكاليات تطرح عندما نقف على تمثلات الشباب للسياسة كما تظهر مثلا في البحث الشهير لبول باسكون ولذي تطرقنا له سلفاً، حيث تحضر تلك الإزدواجية بين رفض ممثلي المخزن المحليين وانتقادهم، وبين الاحتفاظ للدولة المركزية بصورة الدولة الراعية والقوية، والتي يجب أن تكون منبعاً لكل شيء. ثم بعد ذلك نقارن ما بين هذه التمثلات وبين ما يحضر في أبحاث ودراسات جديدة، حيث من المشروع التساؤل في هذه الحالة مثلا عن مدى استمرارية هذه الإزدواجية في تمثل السياسة بين المستوى المحلي والوطني.

وكما رأينا سابقا مع الباحثة الشرايبي، فعلاقة الشباب المغربي بالسياسة تبقى متحولة وغير قارة، إذ يمكن أن تنتقل من وضعية الغياب المعلن عن الفضاء

[1] - نفس المرجع، ص 27 - 29.

المؤسساتي والقانوني، والذي لا يعني بالضرورة حالة موت سياسي، إلى وضعية التمرد وامتلاك الشارع العام[1].

لذلك تبقى السياسة مجالا مخيفاً، فكلمة " السياسة " وحدها تؤدي إلى حالة توتر، فعندما يقوم أحد ما بمحاولة إجراء حوار مع شباب مغربي إلتقاه في الشارع، يكاد الأمر يقترب من الممنوع أو المحرم، ولعل ذلك يعود بالنسبة لنفس الباحثة إلى الحضور المستمر للإرتياب في لاشعور ومتخيل الشباب.[2]

بالإضافة إلى كونها مجالا مخيفاً، تبدو السياسة لدى الشباب، شيئا غامضاً، إذ غالبا ما يعتبر الشباب أن عدم اهتمامه بالسياسة عائد لعوامل الجهل، وعدم المعرفة، وغياب " الثقافة " والمستوى الذي يسمح لهم بإدراك كنه الممارسة السياسية التي من المفترض أن تبقى حكرا على مالكي أسرارها، لأنها في النهاية محصورة على فئة صغيرة من " الأقوياء ".[3]

إن هذا الحضور المخيف والغامض والمتعالي للسياسة في فكر وتمثلات الشباب، يتحالف مع صورة سلبية للطبقة السياسية كمجموعة لا تبحث إلا عن خدمة مصالحها الشخصية الضيقة، مستعملة جميع الوسائل الممكنة في سبيل ذلك، وكل هذا يغذي أزمة الثقة بين الشباب والسياسة.

فالثقافة السياسية لدى الشباب المغربي المتخذة كعناوين لها، السلبية واللامبالاة، وعدم المشاركة في العملية السياسية، الذي هو نتاج ميراث تاريخي وواقع مجتمعي، والذي ولد طيلة مرحلة المغرب المستقل وإلى أيامنا هذه. فعملية تغيير نمط الثقافة السياسية غير مرتبط بلحظة طارئة كالانتخابات أو وضع وثيقة دستورية جديدة،

[1] - M. BENNANI Chraibi : Ibid; p : 23.
[2] - Ibid, p : 204.
[3] - Ibid, p : 201.

بل ينصرف إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي اشتغلت لمدة طويلة في إعادة إنتاج قيم الأبوية واللاعقلانية من خلال مؤسسات الأسرة والمدرسة.

إن الثقافة السياسية بالمغرب إذا تتجاذبها الدعوة اليوم بين إرادتين، إرادة التغيير(التحديث) ،وإرادة المحافظة (التقليد)، وتجاذب هاتين الإرادتين يطغى على جل الميادين، بل ويظهر كسلوك عنيف في بعض المناسبات.[1] كل هذا يجعل الملاحظ يقف على مجموعة من النقاط التي تقدم كسبب لعدم المشاركة لدى الشباب ، ولعل أكثر تلك النقاط تبدأ هي كالتالي:

- ✓ الصورة السيئة التي يحملها الشباب عن درجة إلتزام المسؤولين السياسين وعن فساد النخبة.
- ✓ ثقل الماضي السياسي للمغرب (القمع ، تزوير الإنتخابات ...).
- ✓ الميوعة التي يعرفها الحقل السياسي من كثرة في الأحزاب السياسية.
- ✓ غياب الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب.
- ✓ عدم قدرة السياسيين على معالجة قضايا الشباب.
- ✓ طبيعة الخطابات السياسية واللغة المنتهجة من طرف الأحزاب.
- ✓ قصور الأحزاب عن التواصل مع المجتمع وبخاصة فئة الشباب.
- ✓ الصراعات غير المفهومة التي تعرفها الأحزاب.
- ✓ اهتمام الشباب أساسا بمشاكله اليومية من نقل ، دراسة ، تشغيل...[2]

فقرة ثانية : الشباب المغربي وثقافة المواطنة.

تعني المواطنة بمفهومها الواسع والوصفي، الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته اتجاهها. وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد تترتب عليه حقوق يتمتع بها كمواطن ، وواجبات

[1] - المحفوظ أدجيمي: مرجع سابق، ص 143.
[2] - حسن طارق: تأملات حول قضايا الشباب السياسية والانتقال الديمقراطي، مجلة فكر ونقد، عدد 95، فبراير 2008، ص 5 - 14.

يتحمل مسؤولياتها اتجاه الدولة.[1] إنها باختصار شديد عبارة عن مشاركة متساوية، أي إمكانية تدخل المواطن بما هو كائن تاريخي، حقوقي، قيمي، في إقتراح وصياغة القرار، وفي تدبير وتسيير كل من الشأنين المحلي والعام. كما تفيد في تقاسم ممارسة السلطة وتداولها والرقابة عليها، وذلك بمساواة في الحقوق والمسؤوليات مع المواطنين الآخرين رجالا ونساء.[2]

وبالتالي فإن مشاركة المواطن في الشؤون السياسية تعني تملكه لسلوك سياسي وليد التنشئة السياسية للمجتمع ولنظامه، ومن ثم إقرار مفهوم المواطنة الكاملة[3]. فلا يمكن للمواطنة وقيمها أن تقوم دون إكتسابها عبر التربية والتنشئة عليها بمختلف الوسائل والطرق والأدوات التي تعمل في مجال تعزيز ثقافة المواطنة ،وهي كثيرة بدءا بالأسرة وإنتهاءا بالمدرسة ،مرورا بوسائل الإعلام والتكنولوجيا والإعلاميات ومؤسسات المجتمع المدني.[4]

إلا أن واقع مفهوم المواطنة بالمغرب في ارتباطه بالمشاركة السياسية يؤكد على أن شروط نضج هذا المفهوم لم تتحقق بعد،حيث أكد على ذلك أغلب الفاعلين السياسيين وكذلك المهتمين بالشأن السياسي المغربي. ذلك أن الوقوف عند السلوك الانتخابي الذي هو تمثيل للمشاركة السياسية، وأمام تفاصيل بعض الأرقام والمؤشرات التي تفيد اطراد صعود مؤشرات العزوف السياسي،[5] وبالتالي عدم الإطمئنان على

[1] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، أعمال المناظرة الوطنية: "الشباب، والسياسات الشبابية والبحث العلمي من أجل تفاعل جديد"، المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2009، ص 114.

[2] - المصطفى صويلح: دار الشباب كفضاء مفضل للتدرب على المواطنة، مجلة الشعلة، عدد 9 - 10، مارس 2007، ص 17.

[3] - سويم العزي: المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية، مطبعة المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1987، ص 157.

[4] - خالد بنعبد الله بن دهيش: رؤية مواطن للوطن بين المواطنة والوطنية، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت www.aljazeera.net

[5] - تجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات والأرقام تعني الفترة التي تسبق الإصلاحات السياسية والدستورية الأخيرة التي أسس لها الدستور المغربي الجديد لفاتح يوليوز 2011.

إمكانية تكريس المواطنة الحقة من خلال المشاركة السياسية الواسعة، وإقرار دعائم دولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة.[1]

وفي هذا الصدد جاءت دعوة الملك محمد السادس في إحدى خطبه الملكية السابقة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة بقوله: " فمنظورنا للإصلاح المؤسسي يستهدف عقلنة وتجديد المؤسسات، على درب توطيد دعائم دولة عصرية، وترسيخ ثقافة المواطنة، التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتها من التجاوزات المنافية للقانون. بيد أن المواطنة الفاعلة لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة للعقيدة السمحة والثقافة المنفتحة والتربية السلمية".[2] وهذا ما يعني بأن تحقيق قيم المواطنة لا يتوقف على دور المؤسسات الرسمية فقط، وإنما أيضا على المساهمة الواعية للمواطن، هذا الوعي الذي يتجلى أساسا في الوعي بماهية المواطنة باعتبارها حقوقا وواجبات في نفس الوقت، وبأهمية مجهوداته في تنمية بلده والرقي به.[3]

وفي إطار البحث في علاقة المواطنة بفئة عمرية هي الشباب، لابد وأن نقف عند تمثلات هذه الفئة للمفهوم والقيمة، ثم عند ممارستها من طرفهم، ثم عند المرجعيات أو المرجعية الموجهة للشباب المغربي في تفاعله مع " المواطنة ".

وقد جاء بحث استطلاعي لإحدى جمعيات المجتمع المدني متضمنا لاستمارة أسئلة تبحث عن قياس المواطنة لدى الشباب من خلال عناصرها الثلاث: الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، ثم الحقوق الاجتماعية.[4]

[1] - المصطفى منار: المواطنة والمشاركة السياسية بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 83، نوفمبر - دجنبر 2008، ص 179.
[2] - العمراني الإدريسي مولاي ياسين: مرجع سابق، ص 84.
[3] - عبد الواحد القريشي: الحق في المشاركة السياسية وسؤال المواطنة، مجلة رهانات، عدد 14، ربيع 2010، ص 14.
[4] - الشباب والتربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، بحث استطلاعي، منشورات الشعلة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2003، ص 76 - 77.

وكان أحد هذه الأسئلة يتعلق بالموقف من أشكال التحرك السياسي والجماهيري الممكنة في بعض الحلات، وقد كانت خلاصة البحث في هذه النقطة، هي أن الشباب يقف إلى جانب أشكال التحرك المتعلقة وسهلة الضبط.

وفي نفس البحث وكخلاصة لرصد تمثلات الشباب المغربي لمفاهيم المواطنة والديمقراطية، يتم الإقرار بأن ثمة ثقافة شبابية في طور التبلور، وأن على المجتمع قطاعا حكوميا، وهيئات مدنية وسياسية ونقابية، وقطاع حر، أن تعمل على خلق الفضاءات الحاضنة لهذه الإرهاصات، وأن تخلق القنوات الكفيلة باستثمارها بما يفيد تجدد المجتمع وتمنيعه[1].

وعموما لا تخرج العديد من الدراسات الميدانية والبحوث المعتمدة على بناء منهجي علمي، عن هذا الاستنتاج، حيث تبدو المواطنة كأفق ممكن أكثر مما هي واقع مكتمل، وتبدو تمثلات الشباب حولها أقرب إلى الإرهاصات الأولية أكثر مما يتعلق الأمر باستيعاب بين وواضح.

وتتأكد هذه الخلاصة عندما نقف في أكثر من دراسة على الصعوبة التي يجدها الشباب المغربي في تعريف العديد من المفاهيم ذات العلاقة مع القيم الديمقراطية،[2] وهو ما يطرح مسؤوليات الأحزاب السياسية والجمعيات ومختلف التنظيمات المدنية، في تأطير الشباب وتعميق معرفته بتقنيات وقيم الديمقراطية.[3]

وإذا كان هذا ما يمكن قوله بإيجاز عن تمثلات الشباب المغربي لقيمة المواطنة، فماذا عن ممارسته لها؟. ونورد هنا مؤشرين دالين، الأول يهم تردد الشباب المغربي على فضاء دار الشباب، انطلاقا من أن الأمر يتعلق بفضاء للمواطنة بامتياز،[4]

[1] - نفس المرجع السابق، ص 70.

[2] - Rkia EL KHAYARI : « Jeuness Marocaine et valeurs démocratiques », editeur ; fondation Friedrich Ebert, décembre 2004, p : 74.

[3] - Ibidm, p 118.

[4] - المصطفى صويلح: مرجع سابق، ص 16.

ويرتبط الثاني بنسبة انخراط هذا الشباب في التنظيمات الجمعوية. ففي الاستشارة الوطنية للشباب المنظمة من طرف وزارة الشباب والرياضة سنة 2001، احتلت دار الشباب المرتبة الخامسة من بين الفضاءات التي يتردد عليها الشباب المغربي، وذلك بعد المقهى، المسجد، الملعب الرياضي، ثم نادي الانترنت، وهذا ما سنفصله بحسب الجدول التالي:

المؤسسة	النسبة المئوية
المقهى	%12.1
المسجد	%11.9
الملعب	%7.6
نادي الانترنيت	%6.1
دار الشباب	%4.7
النادي النسوي	%3.2
الجامعة	%2.6
المكتبة	%2.5
السينما	%1.9
المسرح	%0.4
لا شيء	%24.8

جدول يبين توزيع الشباب حسب التردد المنتظم على فضاءات ثقافية وترفيهية

إن تردد الشباب على دور الشباب يبقى إذا ضعيفا، وإن كان هذا الضعف كما لاحظ البعض يعود بالأساس إلى عدم اتساع شبكة هذه المؤسسات، وانعدام التوازن بين العالم القروي والمدينة داخل هذه الشبكة. فاعتمادا على نفس الاستشارة المذكورة، تبين أن نسبة الشباب الذي يتردد بانتظام على دار الشباب لا يتعدى 4.7%، غالبيتهم تلاميذ وطلبة، ويحتفظون بصورة سلبية عن هذه المؤسسة (غياب التجهيزات، ووسائل العمل، وطبيعة البنايات...). فيما يظل التأطير يشكل نقطة إيجابية في تقييمهم لها.

المؤشر الثاني والذي من شأنه أن يقربنا أكثر من قياس مواطنة الشباب ويرتبط بمعرفة مدى تبنيهم لقيمة الإلتزام الجماعي، ومدى استنباطهم للروح المدنية، وهو يتجلى في نسبة انخراط الشباب المغربي في التنظيمات الجمعوية. وفي هذا الإتجاه تقدم لنا الاستشارة الوطنية للشباب السابقة الذكر نسبة 15.2% من المستجوبين الذين عبروا عن انخراطهم داخل منظمة غيرحكومية، وتتوزع هذه النسبة من العاملين في الجمعيات إلى ما يعادل 70% من الذكور، و 30% من الإناث، ومجاليا فإن ثلاثة شباب جمعويين من أربعة هم من ساكنة المدينة، وترتفع هذه النسبة بارتفاع السن، فالفئة من 20 - 24 سنة أكثر إقبالا عل العمل الجمعوي من الفئة 15 - 19 سنة.

ويحضر داخل الشباب الجمعوي الطلبة والفئة النشيطة بنفس النسبة تقريبا، فيما يظل حضور العاطلين عن العمل ضعيفا، إذ لم يعبر سوى 9.6% منهم عن انخراطه في إحدى الجمعيات.

ويأخذ انخراط الشباب في منظمات المجتمع المدني العديد من الأشكال، فأكثر من النصف 55.1% يعتبرون نشطاء حاملي العضوية، فيما يبدو 12.6% منهم كمتطوعين، و 12% كمجرد متعاطفين، ويحتفظ 3.7% منهم بعضوية غير نشيطة[1].

[1] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 117.

أما عن طبيعة الجمعيات التي تستقطب الشباب، فالأمر يتعلق بجمعيات ثقافية بنسبة 31.8%، ورياضية 30.2%، وفنية 11.3%، فيما لا تمثل الجمعيات الشبابية أو النسائية سوى 11.2%.

إذا كان هذان المؤشران يقدمان لنا صورة تقريبية عن مدى ممارسة الشباب لمواطنته الكاملة، وهي ممارسة تظل في إرهاصاتها وبداياتها الأولى، فإنه يمكن القول كذلك بأن المواطنة لدى الشباب تعرف تحولات جديرة بالانتباه، حيث أن الإنتماء السياسي لم يعد المعبر الأوحد عن الإلتزام لدى الشباب، بل يذهب في اتجاه بلورة الشباب لأشكال جديدة للمواطنة. ولعل أهمها مواطنة "القرب"، حيث الحقول الجديدة للعمل الجمعوي ذي الأهداف التنموية، وفضاءات الحركة الاجتماعية الملتفة حول مطالب فئوية وآنية، وانشطار دوائر الاهتمام الجغرافي إلى دوائر صغيرة (القرية، الحي...)[1].

إن رهان مواطنة الشباب، يتطلب مرافقتهم وتربيتهم ليتحولوا إلى مواطنين لهم المعلومات الكافية والضرورية للتفكير في ما هو منتظر منهم، لكي يقبلوا عليه بمسؤولية وبوعي بحقوقهم وواجباتهم.

فداخل المدرسة، يمكننا القول بأن تكوين المواطن متضمن في بناء المعارف، لكن السؤال هو هل مدارسنا بل ومختلف مؤسساتنا التنشيئية تقدم لتلاميذتها المعارف والمهارات التي يحتاجونها للعب دور فعال داخل المجتمع؟. إن السؤال هنا إذا هو سؤال المرجعيات التربوية القادرة على إعادة تشكيل التمثلات وعلى تحفيز الممارسة، والتربية على المواطنة. فالمشروع التربوي يصبح في هذا السياق، هو النواة الصلبة لكل مشروع مجتمعي متكامل، ولكل تنمية أو ديموقراطية أو حداثة،

[1] - حسن طارق: الشباب، السياسة، وقضايا الانتقال الديمقراطي، دار القلم، الطبعة الأولى، الرباط، 2007 ، ص 12.

فالتربية بمفهومها الشمولي و بآلياتها المؤسسية واللامؤسسية هي الأداة الرئيسية لبناء الفكر والوعي، وتكوين المواطنة[1].

والمؤكد اليوم أن قطاع التربية الوطنية، بغض النظر عن التقييم الإجمالي، قد خطى خطوات هامة في أفق بناء مرجعية تربوية مؤمنة بقيم المواطنة من خلال:

- إصلاح الكتاب المدرسي على أرضية ضرورة التشبع بالرغبة في المشاركة في الشأن العام، والوعي بالواجبات والحقوق الفردية والجماعية والتربية على المواطنة.
- إحداث لجنة القيم داخل اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج، مهمتها التدقيق في الجانب القيمي داخل المناهج والبرامج الدراسية، وخاصة ما يتعلق بقيم المواطنة.
- إدماج معايير وقيم المواطنة ضمن دفاتر التحملات الخاصة بتأليف الكتب المدرسية.
- إحداث اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، كآلية وظيفية تستهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة في الفضاء والحياة المدرسية.
- إدخال الممارسة المواطنة لقلب الحياة المدرسية والعلاقات بين مكونات العملية التربوية عبر تأسيس وتفعيل وتوسيع خريطة أندية حقوق الإنسان والمواطنة داخل المؤسسات التربوية، وتشجيع عضوية التلاميذ في مجالس التدبير بالمؤسسات التعليمية الثانوية، وتوسيع نطاق الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، وتكوين الأطر التربوية في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة[2].

كل هذه الجهود المذكورة في سبيل تفعيل المواطنة، تنم عن ضرورة ممارسة فعلية لهذه الأخيرة على أرض الواقع، لأن ممارسة المواطنة هي الضامن الوحيد للوصول إلى مرحلة الدولة الحديثة والديموقراطية، ولأن المواطنة كذلك ليست

[1] - عبد المجيد الإنتصار: تعليم ثقافة الحق والمواطنة: قضايا منهجية وديداكتيكية، منشورات التوحيدي، الطبعة الأولى، 2006، ص 7.
[2] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 119 – 120.

مجرد كلمات فارغة، وإنما أعمال وأفعال وسلوك لها ناتج في واقع الفرد والمجتمع والوطن، حيث أن المسافة ما بين الوطن والمواطن يجسدها سلوك هذا الأخير فيما يخص حقوقه وواجباته، وهو السلوك الذي يعكس حقيقة المواطنة[1]، فما هي إذا أبرز الفضاءات التي تمثل مسرحا لهذا السلوك؟

مطلب ثاني: الشباب المغربي مابين السياسات العمومية وفضاءات الفعل السياسي.

إن البحث في موضوع المشاركة السياسية لدى الشباب يفرض علينا ضرورة الخوض في أبرز هذه الفضاءات السياسية التي تحتضن المشاركة الشبابية. وتعد الحركات الطلابية إحدى أبرز هذه الفضاءات، فهي إحدى الظواهر الاجتماعية التي عرفها القرن العشرين ويمثل الطلبة قوة اجتماعية وسياسية تقودها هذه الحركات.

إضافة لذلك تلعب الأحزاب السياسية دورا بارزاً في تنظيم الناس وتأطير وعيهم والإرتقاء بهم إلى درجة النضج السياسي والاجتماعي والثقافي، معبرة بذلك عن صورة هامة من صور المشاركة السياسية للأفراد[2]، ولعل من أهم السمات الأساسية التي تميز الأحزاب السياسية هو محاولتها التقرب من فئة الشباب من خلال تأسيس شبيباتها، وذلك في سبيل توسيع قواعدها لتتضمن مختلف فئات المجتمع[3]. كما تمثل السياسات العامة نموذجا هاما يعكس مدى فاعلية المشاركة السياسية للأفراد بشكل عام وفئة الشباب بشكل أخص.

[1] - بشير نافع وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، مارس 2004، ص 36.

[2] - طيب محمد عبد الرحمان: آليات المشاركة السياسية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس – السويسي، الرباط، 2008 – 2009، ص 30.

[3] - قسو جبور، ومحسن العفير: الشباب والمشاركة السياسية -جهة الرباط سلا، زمور زعير-، بحث لنيل دبلوم المعهد الملكي لتكوين الأطر، مركز تكوين أطر الشباب، الرباط، 2002 – 2003، ص 63.

فقرة أولى: الممارسة السياسية للشباب ما بين الحركات الطلابية والأحزاب السياسية.

1 - الحركات الطلابية - الإتحاد الوطني لطلبة المغرب نموذجا -

أ - نبذة تاريخية حول الإتحاد الوطني لطلبة المغرب.

تأسس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1956، وهو تاريخ جمعه التأسيسي، لكن لهذه المنظمة إرهاصات تمتد لفترة ما قبل الاستقلال، حيث انتظم الطلبة المغاربة داخل وخارج المغرب في تنظيمات مختلفة بحثا عن إطارات يعبرون من خلالها عن هويتهم في مواجهة محاولة الاستعمار طمس هذه الهوية، فجل التنظيمات في هذه الفترة كانت تضم طلبة مغاربيين تجمع بينهم مبادئ وأفكار مناهضة للإستعمار، ومرتبطة بالعمل الثقافي والسياسي الطامح إلى توعية الشباب وتأهيله من أجل إصلاح بلدانهم وانتزاع استقلالها[1].

ومنذ بلوج فجر الاستقلال جسد الطلبة المغاربة، الحركة الطلابية المغربية في إطار تنظيمي هو الإتحاد الوطني لطلبة المغرب (أ.و.ط.م)، في غمرة من الحماس الوطني، وقد ساهم في البدايات الأولى من الاستقلال في المشاركة بفاعلية في الشؤون العامة للبلاد، حيث استطاع "أ.و.ط.م" دخول المجلس الاستشاري، كأول مؤسسة استشارية في المغرب بالمستقل. وفي سنة 1959 طالب " أ.و.ط.م" بطرد الفرنسيين العاملين في أجهزة الجيش والشرطة، وانتقد بعنف الأمير مولاي الحسن، الذي كان حينها مكلفا بتنظيم القوات المسلحة الملكية، وذلك في المذكرة السياسية للمؤتمر الرابع للاتحاد، وقد مثل هذا نواة أول أزمة أدخلته في مواجهة مفتوحة مع القصر.[2]

[1] - أحمد شيبة: محطات في مسيرة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، مجلة الرائد، عدد 6، 1989، ص 30.
[2] - جون واتربوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة عبود عطية، وماجد نعمة، دار الوحدة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1982، ص 189.

وقد عمل النظام في هذه الفترة على احتواء كثير من أعضاء الاتحاد في الوظيفة العمومية، إضافة إلى قيامه بسلسلة من المحاكمات والاعتقالات لقياداته، لتتوج هذه الإجراءات بصدور ظهير 15 أكتوبر 1964 الذي ألغى ظهير 1961، والذي كان يعتبر " أ.و.ط.م" جمعية ذا منفعة عامة.

وفي مارس 1965 تكللت ثورة التلاميذ والطلبة باضطرابات في الدار البيضاء، التي أثارت انتباه السلطان إلى ضرورة إيجاد حلول مستعجلة لمشاكل الشباب، لكن حالة الاستثناء[1] التي أعلن عنها بعد مرور بضعة أشهر أدت إلى حالة من الجمود السياسي.[2]

وبتاريخ 24 يناير 1973، وبعد محاولتي الإنقلاب الفاشلتين[3] تم حظرا "أ.و.ط.م"، هذا الحظر الذي شكل أزمة كبرى للمنظمة، والذي لم يرفع عنها إلا بعد مرور خمس سنوات، وذلك بتاريخ 9 نونبر 1978، إلا أن قيادة المنظمة واجهت مشاكل نقابية وسياسية ثقيلة بعد جمودها بفعل سنوات الحظر[4].

وبعد المؤتمر السابع عشر وما حمله من فراغ تنظيمي استغلته السلطات لكي تشرع في حظر عملي لشل إمكانيات المنظمة، وقد تمثلت هذه التضييقات، من خلال عسكرة الجامعة وبولستها، وتحويل بعض المدارس من النظام المدني إلى النظام العسكري، كالمدرسة المحمدية للمهندسين ذات التأثير السياسي والثقل النقابي، إلا أن "أ.و.ط.م" فشل في مواجهة هذه التضييقات، حيث انسحبت بعض الفصائل الطلابية من الساحة الجامعية، هذا الفراغ أتاح للسلطات فرصة إغلاق مقرات المنظمة وتجميد

[1] - حالة الاستثناء التي أعلن عنها الملك الراحل الحسن الثاني بناءا على المرسوم الملكي رقم 136.65، الصادر بتاريخ 7 صفر 1385، 7 يونيو 1965.

[2] - صفية أبراك: المشاركة السياسية في المغرب – الشباب نموذجا – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية – جامعة الحسن الثاني – عين الشق، الدار البيضاء 2002 – 2003، ص 94.

[3]- المحاولة الأولى كانت من تخطيط مجموعة من الضباط والجنرالات، وبالأخص الكولونيل امحمد أعبابو قائد مدرسة أهرمومو العسكرية والجنرال محمد المدبوح، بقصر الصخيرات بتاريخ 10 يوليوز 1971، أما الثانية قام بها الجنرال محمد أوفقير وزير الدفاع والداخلية حينها وكانت بتاريخ 6 غشت 1972.

[4] - نفس المرجع ، ص 95.

الحوار مع ممثلي الطلبة، واعتقال من تبقى من النشطاء وأعضاء بعض التعاضديات[1]، مما أدى غلى نوع من الإنكماش النضالي داخل الساحة الجامعية، وفي المقابل تصاعدت وتيرة الصراعات الإيديولوجية، وكان أكثرها حدة الصراع القائم بين الاتجاه الإسلامي في عمومه والاتجاه اليساري والذي أدى إلى مواجهات دموية[2]. حيث شهدت السنة الجامعية 1991 - 1992 أحداثا مأساوية كانت مسرحاً لها كل من جامعتي فاس ووجدة[3]. إلا أن المتغيرات الدولية مثل حرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفياتي وتقهقر دوله الحليفة، أدت إلى اهتزاز الأساس العقيدي للشيوعية، مما أدى إلى أزمة في صفوف طلبة اليسار كانت سببا في تقليص تأثيرهم على الطلبة الوافدين إلى الجامعات، مما أتاح المجال للتيارات الإسلامية السيطرة على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في السنوات الأخيرة.[4]

ب - دور الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في تأطير الشباب سياسيا.

ساهم الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في رفع مستوى الوعي السياسي والنقابي لدى الطلبة، إضافة لمساهمته في إعداد وتكوين العديد من الأطر والكفاءات المغربية التي ساهمت بفاعلية في تنمية مختلف القطاعات والمرافق[5].

فإذا كان الاتحاد الوطني منظمة طلابية تؤطر الطلبة خلال فترة محدودة من عمرهم، أي أثناء فترة دراستهم الجامعية، فإن أهميتها رغم ذلك لا تنحصر في دورها التنظيمي والتأطيري لهذه المدة المحددة زمنيا، بل تتعدى ذلك لكونها تشكل مدرسة حقيقية لتكوين أطر كفأة تناضل فيما بعد في صفوف منظمات وهيآت أخرى، وهكذا عندما يتخرج الطالب من الجامعة وهو حاصل على مؤهل علمي، يكون في

[1] - كمال الغزالي: الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المسيرة والاختيارات 1965 – 1997، مطبوعات الهلال، وجدة 1997، ص 74.
[2] - للإطلاع أكثر على هذا الموضوع، أنظر المرجع السابق، ص 81 وما بعدها.
[3] - نفس المرجع، ص 114.
[4] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 96.
[5] - المصطفى البركي: دور "أ.و.ط.م" في تكوين الشباب نقابيا وسياسيا، جريدة الصحراء المغربية، عدد 5205، الصادرة بتاريخ 21 أبريل 2003، ص 4.

الوقت نفسه قد استفاد من تكوين نقابي ووعي سياسي[1] . وبالتالي فلطالما مثل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مرحلة مفيدة في حياة الطالب المغربي، حيث خرج من رحمه العديد من الشخصيات اللامعة في الحقل النقابي والسياسي والجمعوي. فنسبة كبيرة داخل الأمانات العامة والمكاتب السياسية ناضلت داخل الاتحاد الوطني، ولطالما احتضن البرلمان أيضا أسماء كبيرة سبق وأن لمعت داخل هذه الحركة الطلابية.[2]

وهكذا نجد من بين خريجي هذه المنظمة إطارات من أمثال الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتعليم سابقا، ثم عبد الله ساعف، وأحمد غزالي، وهناك أيضا فتح الله ولعلو الذي تحمل مسؤولية رئاسة الاتحاد مدة سنتين من يونيو 1966 إلى حدود يوليوز 1968، وقبل ذلك كان عضوا في اللجنة التنفيذية لهذه المنظمة الطلابية وذلك في الموسم الجامعي 1963 - 1964، وكاتبا عاما لفيدرالية فرنسا للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وذلك في الفترة الممتدة من أواخر 1964 إلى حدود أواسط 1966. كما نجد كذلك عبد اللطيف المنوني (رئيس المجلس الاستشاري للجهوية)، والذي كان رئيسا لهذه المنظمة ما بين سنتي 1968 و 1969، ومحمد الخصاصي والذي ترأس هذه المنظمة منذ 1969 وحتى 1971، كما لا يمكن إغفال عبد الرحمان القادري، والذي كان من بين عشرة أعضاء أتوا من باريس أواخر دجنبر 1956 لحضور المؤتمر التأسيسي للاتحاد، وكان رئيسا لهذا المؤتمر، كما انتخب رئيسا للاتحاد سنة 1957.

هؤلاء وغيرهم يثبتون كون الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لطالما شكل رافدا مهما في إمداد مختلف القطاعات بالأطر والكفاءات ذات المستوى التعليمي العالي، وأيضا ذات تأهيل سياسي ونقابي مهم[3].

[1] - أحمد شيبة: مرجع سابق، ص 32.
[2] - المصطفى البركي: مرجع سابق، ص 4.
[3] - كمال الغزالي: مرجع سابق، ص 77.

ولكن السؤال المطروح الآن هو هل مازال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يلعب نفس الدور؟. يؤكد العديد من المتابعين أنه ومنذ بداية الثمانينات لم يعد الاتحاد الوطني يمثل الطلبة المغاربة، ولعل تصريح السيد اليازغي أثناء المؤتمر الوطني التاسع للطلبة الاتحاديين خير دليل على ذلك، حيث يقر بأنه خلال الأربع سنوات من فترة حكومة التناوب لم تتوصل هذه الأخيرة بأي دفتر مطلبي يتناول وضعية الطالب المادية أو المعنوية، أو أية أسئلة تتعلق بالجامعة عموماً أو بميثاق التعليم، كما تؤكد على ذلك بعض الاستطلاعات، حيث توصلت إحدى هذه الاستطلاعات إلى أن نسبة 87% من الطلبة المستجوبين يرون بأنهم غير ممثلين جيدا داخل الاتحاد.[1]

ونخلص في النهاية إلى أنه بتغييب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تم تغييب إحدى أهم أدوات التغيير التي لطالما أمدت المعارضة بأحسن مناضليها[2].

2 - الأحزاب السياسية.

أ - الشباب والممارسة الحزبية بالمغرب.

لقد تأسست الأحزاب الوطنية أساسا على أكتاف الشباب، فنسبة 61% من مجموع قيادات الحركة الوطنية ازدادوا قبل توقيع عقد الحماية، وتمثل سنة 1908 متوسط سنوات ازدياد هؤلاء القادة، حيث أن معدل سن زعماء الحركة الوطنية سنة 1930 كان يتراوح ما بين 20 و 30سنة، بدءا بملك البلاد محمد بن يوسف، ومروراً بعلال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وأحمد بلافريج وعبد الخالق الطريس ومحمد داوود، وباقي رفاقهم الذين قل من كان منهم يتجاوز الأربعين سنة من أمثال الحاج عبد السلام بنونة في المنطقة الخليفية، وأحمد مكوار في المنطقة السلطانية. وعند تقديم وثيقة الاستقلال كان هناك 5 وطنيين فقط هم الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، مقابل 23 فردا أعمارهم تقل عن 30 سنة.

[1] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 99.
[2] - محمد معتصم: الحياة السياسية المغربية 1962 – 1991، الطبعة الأولى ، ماي 1992، مؤسسة إيزيس للنشر، ص 91.

أما في حكومة عبد الله إبراهيم سنة 1958، فقد كان متوسط أعمار الوزراء ما بين 30 و 35 سنة.[1]

أما في الوقت الراهن فهناك قطيعة ما بين الشباب والأحزاب، أو كما يقول أحد الباحثين هناك خلاف بين الشباب والسياسة، فالأحزاب لم تعد تشكل عامل جذب يمكن من استقطاب المناضل وتحقيق آماله[2].

وقد تراجع مستوى التأطير السياسي للشباب المغاربة في السنوات الأخيرة لأسباب سنعود لها بالتفصيل من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل، وهذا ما يؤكده استطلاع للرأي قامت به أسبوعية La gazette du Maroc في نهاية العام 2001، مع حوالي 50 طالب جامعي مغربي، حيث أكدت نسبة 98% منهم عدم انتمائها لأي حزب أو تيار سياسي، بل إن نسبة 78% من المستجوبين لم تستطع ذكر أكثر من ثلاثة أسماء لأحزاب مغربية، كما ترى نسبة 75% أن الأحزاب السياسية لا تمثل إلا نفسها.[3] إذا فالشباب الفاعل سياسيا هو شباب محدود من حيث حجمه العددي مقارنة مع بنية مجتمعية شابة ونشطة وحتى هذا الشباب نجده مغيبا على مستوى مراكز القرار الحزبي، ولا يتم التعامل معه إلا كجيش احتياطي يستعمل في المعارك السياسية التي تعرفها البلاد بين الفينة والأخرى، ويعاني من تهميش داخل الهيئات السياسية على مستوى الإضطلاع بالمسؤولية في قيادات الأحزاب[4] .

إن النخبة التي تملك القرار داخل الفضاء الحزبي تمتلك قاسما مرجعيا مشتركا، حيث تصر جميعها على أن تكون المرجعية ذات المعطى التاريخي هي المحدد الوحيد للشرعية ولمؤهلات القيادة، فبإلقاء نظرة سريعة على تشكيلة القيادات العامة الحزبية ، نجد أن الغائب الأكبر هو الشباب، الشيء الذي يخلق صراعات ما بين

[1] - محمد زاد: طبيعة آليات اشتغال الأحزاب السياسية الوطنية في مغرب الحماية، مجلة أمل، عدد 1410، السنة الرابعة 1997، ص 96.
[2] - صفية ابراك: مرجع سابق، ص 51.
[3] - Enquête sur la culture politique des jeunes marocaines(es), la gazette du maroc, n° 278 , du lundi 26 août au 1 septembre 2002, p : 7 – 8.
[4] - عبد المومن شباري: الشباب والإندماج السياسي، مجلة الشعلة، عدد 1 ماي 1997، ص 40.

هذه الأحزاب وشبيباتها، فنجد مثلا الشبيبة الاتحادية المنبثقة من رحم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من بين أكثر المنظمات الشبابية مناوشة وشغبا، حيث وصلت الأمور إلى القضاء بين الاتحاد الاشتراكي وشبيبته[1] .

إن المرحلة الراهنة تفرض على الأحزاب السياسية ومنظماتها الشبابية توفير الشروط الضرورية لغرس القيم الديمقراطية لدى الشباب المغربي، وذلك من خلال تكريس تقاليد النقاش والحوار الحر الديمقراطي، وإبداء الرأي بين الجميع، ونجاح هذا التوجه لن يتحقق إلا من خلال تعزيز الديمقراطية الداخلية في هذه المنظمات الشبابية، وإعادة النظر في هياكل هذه الأخيرة، وإنتخاب قياداتها بقرار ديمقراطي وفقا لمعايير الكفاءة القيادية والقدرة والخبرة.

إن تشكيل الهياكل القيادية المنظمة قوية قادرة على معالجة رهانات الشباب لن تتأتى إلا بالإنتخاب الحر من القاعدة إلى القمة، وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها، وبعيدا عن التعيينات الفوقية، أو بقرارات سياسية من الحزب والسلطة التنفيذية بشكل مسبق، والتي تقدم للأعضاء قائمة جاهزة غالبا ما تضم عناصر تتميز بالتبعية وقلة المبادرة وضعف النشاط.[2]

ب- الأحزاب ومطلب تخفيض سن التصويت.

ظل سن التصويت دائما محل خلاف بين قوى المعارضة والسلطات، حيث لطالما طالبت الأحزاب السياسية المحسوبة على المعارضة بتخفيف سن التصويت إلى 18 سنة، في حين ظلت السلطات متشبتة بسن 21 سنة من خلال القوانين الإنتخابية.

ومع بداية الانفتاح السياسي الذي عرفه المغرب مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، ومع عزم الحكومة القيام بإعداد مشروع قانون إنتخابي جديد سنة

[1] - محمد أوجار: المستقبل ورهان استعادة الثقة، مجلة الشعلة، عدد 1 ماي 1997، ص 9.
[2] - العمراني الإدريسي مولاي ياسين: مرجع سابق، ص 49.

1992. لجأت أحزاب المعارضة البرلمانية والتي كانت ممثلة حينها في أربعة أحزاب سياسية (الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ،حزب الاستقلال ،حزب التقدم والاشتراكية ،منظمة العمل الديمقراطي الشعبي)، والتي لم تكن راضية على مقتضيات مشروع القانون الانتخابي، إلى طلب التحكيم الملكي في العديد من القضايا التي من بينها تخفيض سن التصويت إلى 18 سنة. ولقد قضى التحكيم الملكي فعلا بتخفيض سن التصويت، ولكن فقط إلى سن 20 سنة، وفي هذا الإطار جرت الإنتخابات السياسية لسنة 1992، ثم الانتخابات التشريعية لسنة 1993، وكذلك الانتخابات الجماعية ليونيو 1997، والتشريعية من نفس السنة.

ومع إقتراب موعد إقتراع 27 شتنبر 2002، وشروع الحكومة في إعداد مشروع قانون تنظيمي جديد لمجلس النواب، فتح النقاش مرة أخرى حول موضوع تخفيض سن التصويت إلى 18 سنة، لكن الملاحظ هو أن أحزاب المعارضة السابقة والتي كانت تدافع عن هذا المطلب، هي التي اعترضت عليه هذه المرة، في حين دافع حزب العدالة والتنمية والمؤتمر الوطني الاتحادي ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي على مطلب التخفيض. وعلى هذا الأساس تم اعتماد القانون التنظيمي الجديد دون أن يمس التغيير سن اتصويت الذي ظل محددا في 20 سنة، وفي إطاره جرى اقتراع 27 شتنبر2002 .[1]

وفي خضم التحولات التي عرفها المشهد السياسي المغربي، ومع زيادة مطالب المجتمع المدني بضرورة إنصاف الفئة الشابة من المجتمع عن طريق تعزيز موقعها في الحقل السياسي المغربي، وإشراكها بصورة فعلية في موقع إتخاذ القرار سواء على الصعيد المحلي والوطني، أعلن الملك محمد السادس في خطاب ل 10 دجنبر 2002[2] عن تحقيق مطلب تخفيض سن التصويت الى 18 سنة بدلا من 20 سنة،

[1] - بدر اليازي: قرار تخفيض سن التصويت، بحث لنيل الإجازة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 2002 – 2003، ص 14 – 15.

[2] - الخطاب الملكي بتاريخ 10 دجنبر 2002 بالرباط، بمناسبة تنصيب أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ووالي ديوان المظالم.

وذلك بهدف تدعيم حق الشباب في المشاركة السياسية الفاعلة، وتوسيع الجسم الانتخابي عن طريق ضخ دماء جديدة في الممارسة السياسية بالمغرب.

لقد اختار الملك يوم العاشر من دجنبر لما يمليه من رمزية كيوم عالمي لحقوق الانسان، ليعلن عن قرار تخفيض سن التصويت، فاختيار هذا اليوم إنما هو تأكيد لما ورد في ديباجة دستور 1996 من انخراط المغرب في احترام حقوق الانسان كما هي متعارف عليها دوليا، كما أن اختيار هذا اليوم يفيد أيضا إلتزام المغرب بمضامين ومقتضيات المواثيق الدولية في هذا الصدد، والتي تحدد سن التصويت في 18 سنة.[1]

فقرة ثانية: الشباب والسياسات العمومية.

يحضر الشباب داخل خطابات الفاعلين السياسيين بقوة كأولوية وكهاجس حقيقي، ويبدو من الناحية النظرية بأن قضايا هذه الفئة توجد في قلب إهتمامات مختلف المتذخلين من حكومة وجماعات ومجتمع مدني ،حيث يظهرون وعيا بدور الشباب كرافعة للتغيير وكعامل حاسم في صياغة المستقبل، وطبعا تبقى إشكالية ترجمة هذا الوعي وهذه الالتزامات في صيغة اجراءات وبرامج وتدابير حكومية هي جوهر النقاش حول مدى حضور فئة الشباب كموضوع للسياسات العمومية.

وتتوزع عموما الاهتمامات الحكومية بفئة الشباب على ستة محاور أساسية: هي محو الأمية، التربية والتعليم، التكوين المهني، التشغيل، الصحة، ثم الأنشطة السوسيو تربوية.

فلقد راهنت كل استراتيجيات محو الأمية على فئة الساكنة الشابة، ورغم ذلك فنسبة الأمية لا تزال مرتفعة داخل الشريحة العمرية من 15 إلى 24 سنة. إذ تصل

[1] - بدر اليازي: مرجع سابق، ص 16.

إلى حدود 31.6%، وتبقى الإناث الأكثر استهدافا من طرف هذه الآفة بنسبة 42%، مقابل نسبة أقل وسط الذكور 21.2%، ويشكل الوسط القروي مجالا واسعا لتفشي هذه الظاهرة.

أما بالنسبة للتربية والتعليم، فالأمر يتعلق أساسا بالتعليم الثانوي والجامعي اللذان يستهدفان فئة الشباب، واللذين كانا موضوعا لرزنامة من الإصلاحات المقترحة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

أما فيما يخص التكوين المهني والذي عرف منذ الاستقلال العديد من تعاقب السياسات وأدوات التدخل، وتتالي العديد من الأجهزة الوصية والهياكل الحكومية. ورغم بوادر التطور التي توازت مع تطبيق مخطط التنمية (2005 - 2004)، وأجرأت ميثاق التربية والتكوين، فإن تدابير برامج التكوين المهني لا يزال يعرف ضعفا في التنسيق بين المتدخلين، وعدم ملاءمة واضحة بين نوعيات التكوين وحاجيات سوق العمل.[1]

المحور الرابع والذي يكتسي طابعا استثنائيا يظل هو سياسة التشغيل، حيث تبقى قضية تشغيل الشباب إحدى أكبر الأولويات المطروحة على بلادنا على المستوى الاجتماعي، خاصة مع تفاقم بطالة الخريجين الجامعيين.

ومن المؤكد أنه رغم كل برامج التشغيل الذاتي وبرامج التكوين التأهيلي وتشجيع المقاولات على إدماج الخريجين، وخلق مناصب الشغل وتوجيه الشباب اتجاه خلق المقاولات، بالرغم من كل هذا، فإن نسبة النمو وهشاشة البنيات الاقتصادية الوطنية، وتراجع دور الدولة كشغل أول، كلما عوامل تحد من حجم تأثير سياسات التشغيل في حل إشكالية بنيوية معقدة.

[1] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 130 – 131.

وفيما يتعلق ببرامج الصحة، فتتركز سياسات هذا القطاع اتجاه الشباب، في الإجابة عن حاجيات هذه الفئة في ميادين الوقاية والتوعية والتحسيس، خاصة في مجال الصحة الجنسية ومخاطر الأمراض المتنقلة جنسيا.[1]

وتبقى أخيرا سياسة الدولة في مجال الأنشطة السوسيوتربوية، من خلال البرامج التي تطمح إلى تأهيل الشباب وبناء شخصيته وتحقيق إنفتاحه وتشبعه بقيم التضامن والإلتزام والمواطنة والمسؤولية، وفسح المجال أمام إبداعاته وهواياته، ومن المؤكد أن هذه البرامج على الرغم من أهميتها، تصطدم بمحدودية بنيات ومؤسسات التأطير، وضعف الموارد المالية الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.[2]

إن التقييم الموضوعي لهذه السياسات، وإن كان يدل على مكانة الشباب المغربي داخل مخططات وبرامج التنمية، فإن كل المؤشرات توضح أن النتائج المحققة تبقى دون مستوى الانتظارات.

فقد جعلت السلطات العليا في البلاد من قضايا الشباب إحدى أولويات الإستراتيجية التنموية التي عبر عنها مخطط التنمية الاقتصادية (2004 - 2000)، والتي كانت تهدف إلى إدماج الشباب، وفي مقدمته الشباب المتعلم في مسلسل الإنتاج، سعيا لاستثمار طاقاته المتميزة، والاستفادة من مؤهلاته العالية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم ذلك تبقى إحدى عناصر الخلل في التدبير العمومي لقضايا الشباب مرتبطة بالآفاق القطاعية الضيقة لمختلف السياسات المطبقة، لذلك تبقى الحاجة ماسة إلى بلورة سياسة وطنية في ميدان الشباب قادرة على توحيد جهود مختلف المتدخلين، وعلى بلورة مرجعية فوق قطاعية تدمج ضمن برامجها تدخلات الفاعلين العموميين (قطاعات التعليم، التشغيل، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الشباب والرياضة، محو الأمية، التكوين المهني...)، والفاعلين الخواص (مقاولات، مجتمع

[1] - نفس المرجع، ص 132.
[2] - أنظر وثيقة السياسة اوطنية الجديدة في ميدان الشباب، بالموقع الالكتروني لوزارة الشبيبة والرياضة: www.mjs.gov.ma

مدني، إعلام...)، ضمن رؤية استراتيجية معدة بتشاور مع الشباب ضمانا لتعبئتهم، وحرصا على نجاعة المقاربة التشاركية، ومطبقة برعاية جهاز أعلى للشباب يحظى بدعم أعلى السلطات السياسية في البلاد، ويشكل فضاءا لحوار وطني مستمر حول قضايا الشباب.[1]

[1] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 133.

مبحث ثاني: الشباب المغربي وأزمة المشاركة السياسية.

إن التاريخ السياسي المغربي القريب نسبيا، قد عرف حركة سياسية قوية قاعدتها الأساسية هي الشباب، فقادة الحركة الوطنية كانوا شبابا لم يتعدوا سن الثلاثين، وفي الستينات وهي فترة تراجع المد الوطني، كان قادة الإصلاح داخل الحركة الوطنية من الشباب، إضافة إلى أن التحول الذي برز في سبعينيات القرن الماضي مع ظهور حركة اليسار من داخل صلب الحركة الوطنية، قاده مناضلون شباب أيضا.

أما في العقدين الأخيرين، فيسجل العديد من الباحثين تراجعا كبيرا في الدور الذي يلعبه الشباب في رسم ملامح المشهد السياسي المغربي،[1] ويجد هذا الرأي سنده عند النظر إلى نسب مشاركة الشباب في الانتخابات (مطلب أول)، ثم إلى حجم ثقته في المؤسسات السياسية وانخراطه في الأحزاب السياسية (مطلب ثاني). وعلاقة بكل ذلك، يؤكد التقرير الوطني حول 50 سنة من التنمية البشرية، أن الشباب المغربي يعبرون عن عدم اكتراثهم بالسياسة أكثر من الفئات الأخرى، فهم يسجلون أقل نسبة للتسجيل في اللوائح الانتخابية 50%، والمشاركة في الانتخابات بنسبة 38%.

وفي البحث الذي أجرته صحيفة L'Economiste خلال العام 2005، عبر فقط 5% من المستجوبين على تماهيهم مع تيار سياسي معين. أما الباقي أي 95% إناثا وذكورا، ومن أوساط اجتماعية متباينة، شبابا قرويا وشبابا مدينيا، فقد أجمعوا على عدم اهتمامهم بالعمل السياسي.[2] فما هي إذا أبرز الأوجه التي تتجلى من خلالها أزمة المشاركة السياسية لدى الشباب ؟، وما أبرز الدلالات التي يمكن أن نستشفها من وارء هذا العزوف؟

[1] - ندوة تحت عنوان: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب، ملف بمجلة الآداب، عدد غشت – شتنبر 2005، ص 101.
[2] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 423.

مطلب أول: الشباب وضعف المشاركة الانتخابية.

تعتبر الانتخابات الأداة المعبرة عن اختيار المواطن وآلية لممارسة سيادته حيال قضايا الشأن العام والمجتمع المنتمي إليه،[1] ويعد الإنتخاب طقسا ديمقراطيا من شأنه أن يوسع أو يقلص من المشاركة السياسية،[2] ومع مطلع كل استحقاق انتخابي في المغرب تلوح في الأفق مسألة الشباب والمشاركة الانتخابية سواء على صعيد الانتخابات الجماعية (فقرة أولى)، أو على مستوى الانتخابات التشريعية (فقرة ثانية).

فقرة أولى: أزمة المشاركة من خلال الانتخابات الجماعية.

تعتبر الانتخابات الوسيلة الاساسية للتعبير عن المشاركة السياسية، فبواسطتها يمارس المواطن السيادة الوطنية ويلعب دورا مؤثرا في سير المؤسسات السياسية. كما تعد الانتخابات الجماعية إحدى أبرز المحددات المتحكمة في تعزيز الديمقراطية المحلية، ومبادئ الحكامة والتنمية بمختلف مناطق المملكة.

وفي خضم تناولنا لإشكالية ضعف المشاركة الشبابية في الانتخابات الجماعية ارتأينا التطرق لآخر استحقاقين انتخابيين: الانتخابات الجماعية ل 13 شتنبر 2003، ثم الانتخابات الجماعية ل 12 يونيو .2009

1 - الانتخابات الجماعية ل 13 شتنبر 2003.

مرت الانتخابات الجماعية ل 13 شتنبر 2003، في ظل سياق عام تشريعي، سياسي، اجتماعي، وتاريخي متميز، فعلى المستوى التاريخي يلاحظ أن هذه الانتخابات تعد الأولى من هذا النوع التي شهدها مغرب القرن الواحد والعشرين في ظل الألفية الثالثة، وعلى مستوى السياق السياسي، جرت هذه الانتخابات في ظل عهد

[1] - الحاج قاسم محمد: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية -المفاهيم الأساسية والنظم السياسية-، دار النشر المغربية، الطبعة الخامسة، الدار البيضاء، 2011، ص 98.

[2] - أحمد حضراني: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة سجلماسة، مكناس، الطبعة الثانية 2010، ص 338.

ملكي جديد[1]، وبمشاركة حوالي ستة وعشرون حزبا[2]، إضافة إلى الشباب البالغ سن 18 سنة كفئة ناخبة لأول مرة.

ومن الناحية الاجتماعية، فقد جرت الانتخابات المذكورة بعد الأحداث الدموية ل 16 ماي بالدار البيضاء. أما من حيث المستجد التشريعي، فيلاحظ أن هذه الانتخابات قد تمت بعد القيام بعدة إصلاحات كتعديل مدونة الأحوال الشخصية، وذلك بتخفيض سن الرشد السياسي إلى 18 عوض 20 سنة إثر قرار ملكي بغية تشبيب المشاركة السياسية في هذا الشأن. ولم يغفل المشرع المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة، والقيام بتقطيع ترابي جديد إنسجاما مع الإجراءات المذكورة كتخفيض سن الهيأة الناخبة والنظام الجماعي الجديد، إذ وصل عدد الناخبين بعد تخفيض سن التصويت إلى 14.6 مليون ناخب مقابل 13.8 مليون في انتخابات 27 شنبر 2002، والخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب. وقد وصلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات الجماعية إلى حوالي 54.16%، حيث بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 7147062، في حين اعتبرت 771578 أصواتا ملغاة أي بنسبة 10.7%، كما أسفرت هذه العملية الإقتراعية عن فوز 11930 منتخبا جديدا، حازت النساء منها على 127 مقعدا، أي بنسبة 0.55%، إضافة إلى مشاركة 13 حزبا لأول مرة.[3]

ودون الذوبان في لغة الأرقام تجدر الإشارة إلى أن انخفاض المشاركة في الانتخابات الجماعية ل 12 شتنبر 2003، وخاصة الشبابية منها مقارنة مع النتائج المسجلة في الانتخابات الجماعية لسنتي 1992 و 1997، والتي وصلت على التوالي إلى 74.75% و 75.13%، هذا التراجع في النسبة المذكورة يمكن إرجاعه إلى

[1] - فلأول مرة تجري انتخابات جماعية في عهد الملك محمد الخامس.

[2] - إضافة إلى المرشحين من اللوائح المستقلة.

[3] - مثل حزب جبهة القوى الديمقراطية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، حزب العهد، حزب التجديد والإنصاف، حزب رابطة الحريات، حزب المواطنة، حزب العدالة والتنمية، الحزب الليبرالي المغربي...، للإطلاع أكثر أنظر: أحمد حضراني: المشاركة السياسية والانتخابات: أسباب تراجع المشاركة في اقتراع 12 شتنبر 2003، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 57 – 58، يوليوز-أكتوبر 2004، ص 119.

عوامل من بينها ما يرتبط بتأطير المواطنين وخاصة الشباب في الشق المتعلق بالأحزاب، إضافة إلى تمثل المواطن للعملية الانتخابية وللشأن العام.

فلقد تميزت الحملة الممهدة لاقتراع 12 شتنبر بالفتور، رغم المساهمة المالية للدولة في تمويل الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات، إضافة إلى تشابه البرامج الحزبية والتي لم ترقى إلى دفاتر للتحملات من شأنها أن تقدم حلولا عملية وبرامج محلية مدققة تعكس انشغالات المواطنين، وتعبر عن تطلعاتهم، كما أكد على ذلك الملك محمد السادس في خطاب العرش ل 30 يوليوز 2003[1]، والذي حث على : "ضرورة إعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، واقتراح البرامج الواقعية، والحلول الملموسة لمشاكل المواطنين، وتعبئتهم في كل القضايا الوطنية والمحلية، وفي انسجام تام مع متطلبات المجتمع المغربي...". فضلا عن ذلك ساهم ضعف البناء الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية، وهيمنة المناضلين الانتهازيين في ضعف الإقبال الانتخابي خاصة في أوساط الفئات الشابة والمتعلمة.

أما فيما يخص تمثلات المواطنين، بما في ذلك فئة الشباب للشأن العام المحلي، فيمكن القول أن المواطن أصبح يتعامل مع العمليات الانتخابية بنوع من عدم الإكتراث، وانعدام الحس السياسي لدى البعض، أما من يندفع إليها فيتعامل معها بنوع من السخرية والعبثية، أو ينخرط في هذه العملية الانتخابية بدافع المصالح الشخصية باعتبارها عملية مؤدى عنها.[2]

وفي هذا الصدد يمكن اعتبار أن الناخبين المتعلمين والشباب يبدون لامبالاة إزاء العملية الانتخابية إيمانا منهم بعدم جدواها، ولإحساسهم العميق بخيبة الأمل في فعالية الشأن العام المحلي، والحكم السلبي على المجالس الجماعية (سوء التسيير، البيروقراطية، الإرتشاء، الفساد السياسي...)، إضافة إلى اعتقادهم بعدم نزاهة هذه

[1] - الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش، بطنجة، بتاريخ 30 يوليوز 2003، للإطلاع على كامل الخطاب أنظر: الموقع الالكتروني للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية: www.ires.ma

[2] - أحمد حضراني: المشاركة السياسية والانتخابات، مرجع سابق، ص 129.

الانتخابات، وعدم وفاء المنتخبين بوعودهم. كل هذا خلق نفورا في أوساط الشباب خاصة عن كل ما له علاقة بالعمل السياسي والمؤسسات، وتصور الأحزاب ككائنات انتخابية انتهازية غريبة عن المواطن.[1]

ولقد أكدت نتائج استحقاقات 12 شتنبر على أن قضية العزوف والإمتناع عن التصويت، خاصة بداخل أوساط الشباب، تبقى القضية الرئيسية في مسلسل توسيع مجال المشاركة السياسية، كما أكدت مرة أخرى القصور الحاصل في مجال تعبئة الناخبين عموما والشباب منهم خصوصا، وحملهم على المشاركة المكثفة في هكذا استحقاقات.

2 - الانتخابات الجماعية ل 12 يونيو 2009.

تهم الانتخابات الجماعية ل 12 يونيو 2009، 1500 جماعة حضرية وقروية، وهذه الجماعات تضم ما يقرب من 23367 مقعد منها 2822 مقعد مخصص للنساء حسب القانون الانتخابي الجماعي الجديد، أي بنسبة 12.08%. أما الكتلة الناخبة، فأضيف إليها نتيجة التعديلات مليون و 640 ألف ناخبا، ليرتفع بذلك حجمها إلى 13 مليون و 876 ألف و 346 ناخبا، وقد جرت هذه الانتخابات وفق نمط اقتراع مزدوج بين الاقتراع اللائحي (في المجال الحضري)، والاقتراع الفردي الإسمي (في المجال القروي) .[2]

وقد عرف الإقتراع مشاركة مشجعة على الصعيد الوطني بلغت 52.4%، متجاوزة بذلك النسبة المسجلة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007، والتي بلغت 37%، ذلك أن القراءة الأولية لخريطة نسبة المشاركة في اقتراع 2009 تسجل أن 69% منها توجد في الجماعات التي جرى فيها الانتخاب عن طريق الاقتراع الفردي

[1] - محمد نيات: الاستحقاقات الجماعية وتعثر الانتقال الديمقراطي، جريدة الأحداث المغربية، عدد 1720، الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2003، ص 12.

[2] - حميد بحكاك: الانتخابات الجماعية بالمغرب، تحدي العزوف، مجلة دفاتر سياسية، عدد 106، سنة 2009، ص 6.

أي في المجال القروي، بينما تم تسجيل معدل نسبة المشاركة 34.9% في الجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع باللائحة.[1]

إضافة لذلك فقد شهدت هذه الانتخابات مشاركة 30 حزبا سياسيا، وتحالفا سياسيا واحدا،[2] إضافة إلى العديد من المرشحين المستقلين، وخاض غمارها أكثر من 130 ألف مرشح للتباري على ما يقارب 28 ألف مقعد على الصعيد الوطني، لكن المثير للإنتباه هو أن 8 هيئات سياسية حصلت على ما مجموعه 89.3% من المقاعد، كما نالت 84% من مجموع الأصوات المعبر عنها.[3]

إن المثير للإنتباه في الانتخابات الجماعية ل 12 يونيو 2009، هو احتلال حزب حديث النشأة، هو حزب الأصالة والمعاصرة للمرتبة الأولى لا من حيث الأصوات أو المقاعد ب 6015 مقعدا بنسبة بلغت 21.7% من مجموع المقاعد.[4]

إن المشاركة السياسية للمواطن المغربي في الانتخابات الجماعية ل 12 يونيو 2009، وما سبقها من تحضير لها بوضع وزارة الداخلية ل "ميثاق شرف"، يهدف لمحاربة العزوف الانتخابي ويدعو الأحزاب السياسية وبعض منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في تأطير المواطنين وتشجيعهم على المشاركة وخاصة الفئات الشابة، حيث شنت حملة تعبوية وتوعوية موجهة للشباب بشكل خاص ولعموم المواطنين، كما قامت بحملة إعلامية لدعوتهم للتسجيل في اللوائح الانتخابية وفق النظام الجديد الذي يعتمد معيار السكن في الدائرة الانتخابية...، لكن واقع الأرقام يؤكد على العديد من الحقائق التي توضحها النقاط التالية:

[1] - كريم لحرش، وعبد الرحيم كحلاوي: الانتخابات الجماعية بالمغرب -قراءة في استحقاقات 12 يونيو 2009-، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط، 2009، ص 53.

[2] - هذا التحالف مكون من ثلاثة أحزاب سياسية تحالفت تحت إطار تحالف اليسار الديمقراطي ولم تتمكن من الحصول سوى على 475 مقعدا أي بنسبة 1,7% من مجموع المقاعد، وهى 133956 صوتا أي بنسبة 2.2% من مجموع الأصوات.

[3] - هذه الأحزاب هي: حزب الأصالة والمعاصرة، الاستقلال، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحركة الشعبية، العدالة والتنمية، الأتحاد الدستوري، ثم حزب التقدم والاشتراكية.

[4] - كريم لحرش، وعبد الرحيم كحلاوي: مرجع سابق، ص 45 – 46.

- عدم قبول القاعدة الناخبة بالفاعلين السياسيين وبقواعد لعبهم، وبفشل آلياتهم التواصلية، ومختلف استراتيجياتهم التسويقية، بل وتسجل هذه الأرقام عدم اقتناع الناخبين ليس فقط بالبرامج الحزبية ولكن أيضا بجدوى الفعل الانتخابي وإمكانية صنع القرارات، وهذا ما تترجمه كون أعلى نسبة مشاركة في هذه الانتخابات هي المسجلة في الدوائر ذات الإقتراع الفردي الإسمي.

- تقاعس فئات اجتماعية هامة من المجتمع وخاصة الفئات الوسطى عن التوجه إلى صناديق الاقتراع، ويمكن الاستدلال على ذلك بنسب المشاركة الضعيفة في العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء.

- العزوف عن التصويت مؤشر على "إدانة" القاعدة الناخبة للحقل السياسي بكل فاعلية وخصوصا الأحزاب السياسية، وكذا كرد فعل عن تهميش هذه الأخيرة للمواطن خاصة الشباب الذي لا ترى فيه إلا مجرد رقم انتخابي[1] ، فالبنسبة ل 20 مليون مغربي ومغربية كان من المفروض أن ينتخبوا في استحقاقات 12 يونيو، لم يتم تسجيل إلا حوالي 13 مليون، بينما لم يشارك فعلا من بين هؤلاء إلا 7 ملايين، ومن بين 7 ملايين التي شاركت تم حذف البطائق الملغاة، حيث أنه منذ الاستقلال، استقر عدد البطائق الملغاة في أقل أو أكثر بقليل من مليون بطاقة، باستثناء الانتخابات التشريعية لسنة 2002، حيث لم يتم فيها تسجيل إلا حوالي 700 ألف بطاقة ملغاة، وفي الإنتخابات الجماعية ليونيو 2009، وصل عدد البطائق الملغاة لما يقرب من 850 ألف بطاقة.[2]

إن المعطى الأساسي الذي أفرزته هذه الانتخابات هو كون المرجعية والبرنامج الانتخابي للأحزاب، لم يعد حاسما في تحديد الإختيار الانتخابي، حيث لم يعد من السهل التمييز بين برنامج هذا الحزب أو ذاك، فكل المرشحين كانوا يعمدون إلى استخدام نفس اللغة ونفس الخطاب والأساليب في محاولتهم لإقناع الناخبين، وهو ما

[1] - نفس المرجع ، ص 55.
[2] - نفس المرجع، ص 98.

جعل مختلف الحملات الانتخابية في مختلف أشواطها تفتقد للحرارة والصدق، فالانتخابات لغة تعني الاختيار، والاختيار لا يمكن أن يقوم إلا على المفاضلة بين مشروعين أو أكثر، ولا يمكن أن يستقيم إلا إذا تم الإنتقاء بينها، وكلما بدأ هامش الاختيار يضيف ويتقلص لدرجة يصبح التمييز بين البرامج صعبا، كلما شكل ذلك مصدر إحباط وعزوف بالنسبة للكتلة الناخبة وخاصة المتعلمة منها.[1]

وإذا كان هذا هو الحال الذي طبع شكل المشاركة الانتخابية للمواطنين عموما والشباب منهم خصوصا في الانتخابات الجماعية، فماذا إذا عن الانتخابات التشريعية؟.

فقرة ثانية: أزمة المشاركة من خلال الانتخابات التشريعية.

إرتأينا كذلك من خلال هذه الفقرة تقسيما ثنائيا كسابقتها، حيث ركزنا في تناولنا لأزمة المشاركة الشبابية من خلال الانتخابات التشريعية على استحقاقين انتخابيين، الأول يتعلق بانتخابات أعضاء مجلس النواب ل27 من شتنبر 2002، والثاني يتعلق بالانتخابات التشريعية ل 7 شتنبر .2007

1 - الانتخابات التشريعية ل 27 شتنبر 2002.

لقد علق الكثيرون آمالا كبرى على انتخابات 27 شتنبر 2002، حيث شكلت سابقة على أكثر من صعيد، فهي أول انتخابات بعد تولي الملك محمد السادس لمقاليد السلطة في شهر يوليوز 1999، وهي أيضا أول انتخابات تنظم من قبل حكومة يسار أو حكومة تناوب بقيادة حزب المعارضة الأول سابقا الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهي أساسا أول انتخابات منذ 1976 تنظم في غياب إدريس البصري وزير

[1] - نفس المرجع، ص 56.

الداخلية الأسبق، ذلك أن هذا الأخير كان المتحكم في الانتخابات طيلة تلك الفترة، مما ساهم حينها في تمييع اللعبة الانتخابية.[1]

من جهة أخرى لطالما عومل الشباب المغربي بكونه مجرد أصوات تسعى الأحزاب لاستقطابها أو مناضلين صالحين لتعليق الملصقات الانتخابية فقط والهتاف بحياة الزعماء، فالاهتمام بهذه الشريحة لا يظهر إلا عندما تقترب الانتخابات، أي في الفترة التي تكون فيها الأحزاب في حاجة إليها كقوة انتخابية، ويكفي إلقاء نظرة على برامج الأحزاب، والإطلاع على تصريحات قادتها، وقراءة صحفها، حتى نلاحظ الاهتمام المفاجئ بشريحة الشباب.[2] فلقد بنى مثلا تيار سياسي مغربي مقرب من السلطة منذ بداية الثمانينات خطابه التأسيسي الباحث عن الشرعية على موضوع "جيل الاستقلال" (الفئة الشابة)، في مواجهة مبطنة لجيل الحركة الوطنية، لتتكرر هذه التيمة في كثير من التجارب الحزبية، وصولا إلى تلك التي أسست عشية الانتخابات التشريعية للعام 2002، حيث تم الاشتغال على نفس الأطروحة المبشرة بموت الحركة الوطنية، وتأسيس أحزاب أجيال ما بعد الاستقلال وفئات الشباب.[3]

ورغم كل هذه المعطيات والوعود، لم تتمكن الأحزاب من استقطاب المواطنين والشباب بوجه أخص لصناديق الاقتراع في استحقاقات 27 شتنبر 2002، حيث لم يدلي بصوته إلا 51.61% من المسجلين، إضافة إلى أن الأصوات الملغاة، قد بلغت نسبة 15%، ويكون بذلك -حسب أحد الصحفيين- حزب المقاطعين Les absentionnistes هو أول حزب في المغرب،[4] وبالتالي تعد هذه النسبة الأضعف مقارنة بالاستحقاقات السابقة، ففي الانتخابات التشريعية ل 14 نوفمبر 1997، بلغت نسبة المشاركة 58.30%، ولعل أبرز ما أفرزته هذه الانتخابات لسنة 1997، هو تنامي أحجام كبيرة من الأصوات الملغاة مسجلة بذلك هي الأخرى تراجعا في

[1] - صفية أبراك، مرجع سابق، ص 60 – 61.
[2] - محمد حفيظ، عن السياسة والشباب، العزوف أم المشاركة، مجلة الشعلة، عدد مزدوج 4 – 5، يناير 2001، ص 11.
[3] - حسن طارق، تأملات حول قضايا الشباب السياسية، مجلة فكر ونقد، السنة العاشرة، عدد 95، فبراير 2008، ص 7.
[4] - Hafid FASSI FIHRI, Absententionnismes, in demain magazine, n° 79 du 5 octobre 2002, p : 13.

المشاركة.[1] في مقابل سابقتها الانتخابات التشريعية لسنة 1993، حيث بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 62.75%، أما سنة 1984 فقد بلغت النسبة 43.67%، والانتخابات التشريعية لسنة 1977، حيث كانت النسبة 82,36%.[2]

وهكذا تقل نسبة المشاركة عموما استحقاقا بعد آخر، وخصوصا نسبة مشاركة الشباب، حيث أكد 84% من الشباب المستجوب في إحدى استطلاعات الرأي، بأنهم لم يسبق لهم المشاركة في الانتخابات لا كناخبين ولا كمرشحين، ونسبة 94% منهم أكدت بأنها غير مسجلة في اللوائح الانتخابية، وهذه نسب تثير الدهشة خصوصا إذا ما علمنا أن العينة المستجوبة في هذا الاستطلاع تنتمي كلها إلى شريحة الطلبة الجامعيين.[3]

إن ضعف المشاركة في الانتخابات التشريعية ل 27 شتنبر 2002، قد يكون نتيجة للطابع غير الإيديولوجي للحملات الانتخابية، حيث غياب التنافس الفكري والإيديولوجي بين الأحزاب السياسية، والتي تعتمد على مرجعيات متقاربة، هذا بالإضافة إلى طغيان الطابع الشخصي للحملات الانتخابية، والتي تستند إلى اعتبارات شخصية مقابل الاعتبارات الحزبية،[4] ينضاف إلى ذلك إحدى العوامل المهمة، والمتجلية في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الحرجة للشباب، فقبيل استحقاقات 27 شتنبر 2002، كشفت وزارة الداخلية أن 61% من الهيئة الناخبة أميون و43% عاطلون عن العمل، وبالتالي فهذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة قادت الشباب المغربي للعزوف عن الحياة السياسية عموما والمشاركة الانتخابية على وجه الخصوص.

---

[1] - خالد بنجدي: طبيعة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات في المغرب -اقتراع 14 نوفمبر 1997-، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس – أكدال، الرباط، 2002 – 2003، ص 16.

[2] - خالد الشرقاوي: الانتخابات كأداة للتعبير عن الحركة السياسية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 26، يناير – مارس 1999، ص 99.

[3] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 64.

[4] - محمد العمراني بوخبزة: الانتخابات التشريعية بالمغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة، الجوانب القانونية والأبعاد السياسية، مجلة أنفاس، العدد الأول، شتنبر 2002، ص 27.

وإذا كانت الدولة قد أظهرت في العقود الأخيرة نوعا من الاستعداد لفتح "اللعبة السياسية"، عبر تبنيها لما عرف بسياسة الإدماج في مقابل سياسة الإقصاء، فإن هذا "الإدماج" لا يعني دائما ضمان مشاركة واسعة، ولا حتى الدمقرطة، وهذا ما يعكسه التوجه الذي ظلت تبديه السلطات حيال الموضوع كما أظهرت ذلك انتخابات 27 شتنبر. ذلك أن الدولة وإذا كانت قد قدمت بعض العناصر التي تصب في اتجاه تعزيز المشاركة الانتخابية، من ذلك تعميم البطاقة الوطنية الضرورية في التصويت، وخوض حملة توعية للمواطنين بأهمية التسجيل في القوائم الانتخابية، وتوظيف كثيف لوسائل الإعلام العمومية في سبيل شرح مسطرة التصويت، إضافة لحث الناخبين على ذلك، وسن نظام اللائحة الوطنية لتشجيع مشاركة النساء، وتقديم تسهيلات للأحزاب المشاركة في الانتخابات (تسبيقات مالية، أماكن عمومية...)، وترك الحرية ولأول مرة للأحزاب المقاطعة للانتخابات لشرح مواقفها علانية...، فإن ذلك لم يمنع من وجود عناصر أخرى مناقضة لهذا التوجه، حيث وضعت شروطا تكاد تجعل مشاركة اللامنتمين مستحيلة، كما أن حرمان الجالية المغربية بالخارج من التصويت، ورفض تسجيل سكان بعض أحياء الصفيح بالدار البيضاء (سكان الهراويين...)، وعدم تخفيض سن البلوغ الانتخابي إلى 18 سنة، كلها أسباب وعوامل قلصت من نسبة المشاركة في هذه الانتخابات، وفرضت نوعا من الإقصاء الإضطراري على كل تلك الفئات، جاعلة الإحساس بالتغيير يتوارى أكثر لصالح الإحساس بالاستمرارية.[1]

هذا فيما يخص المشاركة في هذه الانتخابات، فماذا عن نصيب الشباب في الترشح والنتائج؟. بالمقارنة مع انتخابات 1997، كان المترشحون هذه المرة أكثر شبابا، حيث أن ثلاثة من كل أربعة مرشحين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 50 سنة، وقد جاء توزيع النواب بحسب الأعمار كالتالي:

- من 30 إلى 40 سنة: 12% من النواب.

[1] - أحمد بوز: المشاركة السياسية في المغرب: تمويل الحياة السياسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس – أكدال، الرباط، 2002 – 2003، ص 42.

- من 40 إلى 50 سنة : 42% من النواب.
- من 50 إلى 60 سنة: 32% من النواب.
- أكثر من 60 سنة: 14% من النواب.[1]

2 - الانتخابات التشريعية ل 7 شتنبر 2007.

أضحى العزوف السياسي من ضمن أبرز الاختلالات التي تعتور المشهد السياسي المغربي بشكل لافت في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الإنتماء للأحزاب السياسية، أو الاهتمام بالشأن السياسي، أو المشاركة الانتخابية، ولعل الانتخابات التشريعية للسابع من شتنبر 2007، التي وصلت نسبة المشاركة فيها 37% فقط وفق أرقام رسمية،[2] أكدت هذا المعطى بالرغم من الحملة الرسمية الواسعة النطاق الداعية للمشاركة، إضافة لظهور فاعل جمعوي جديد،[3] أحدث من أجل التعبئة الانتخابية، واستفاد من دعم سياسي وإعلامي ولوجيستيكي غير مسوق، بالإضافة أيضا للحملة الكبيرة التي قادها الإعلام الرسمي والحزبي لدفع المواطنين نحو المشاركة، ورغم تشديد الخطاب الملكي[4] بوضوح كبير على أهمية المشاركة في الحياة الانتخابية[5].

---

[1] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 64.

[2] - بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية 15462326، إضافة إلى أن نسبة المشاركة على الصعيد الوطني بلغت 37% منها 19% عبارة عن بطائق ملغاة، وبمعدل نسبة عدم مشاركة بلغت 63%، مع الإشارة إلى أن 57% من الناخبين يفتقرون إلى مستوى تعليمي، مقابل 7% يتوفرون على مستوى عالي، و 19% على مستوى التعليم الابتدائي، و 17% على مستوى تعليم ثانوي، أنظر في هذا الشأن:
- عبد العالي ماكوري: خلفيات ارتفاع نسبة عدم المشاركة في انتخابات 2007، جريدة الصباح، عدد 2355، الصادرة بتاريخ 5 نونبر 2007، ص 6.
- بيرتابي لوبيس كارسيا: الانتخابات المغربية منذ 1960 إلى الآن، دارسة علمية موثقة، ترجمة الخرازي بديعة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2009، ص 390.

[3] - المقصود جمعية دابا (الآن) 2007، وهي جمعية أنشئت لغاية غير ربحية، يهدف أعضائها لحث المواطنين وبخاصة فئة الشباب على المشاركة المكثفة في انتخابات 7 شتنبر 2007.

[4] - الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى لثورة الملك والشعب، بطنجة بتاريخ 20 غشت 2004، والذي جاء فيه: " إن الانتخاب من مقومات المواطنة المسؤولة، ولإعطاء عملية الاقتراع شحنة قوية ودائمة، يتعين دعمها بالمشاركة الديمقراطية، مشاركة متواصلة لا تنحصر في يوم الاقتراع، بل تتطلب الانخراط الدائم في أوراش التنمية والمواطنة"، للإطلاع أكثر أنظر: جريدة الصحراء المغربية، عدد 6739، الصادرة بتاريخ 21 غشت 2007، ص 3.

[5] - فريدة لمريني: لماذا قاطعت أغلبية المغاربة اقتراع 7 شتنبر 2007، فرضيات وملاحظات، مجلة وجهة نظر، عدد 33 – 34، خريف وصيف 2007، ص 28.

وإذا كانت الانتخابات تعد محكا أساسيا للمشاركة السياسية، فإن العزوف عن هذه المشاركة قد غدا في مجتمعنا ظاهرة اجتماعية تتكرر وتتنامى وتتواتر عبر الزمان والمكان،[1] خاصة في أوساط الشباب، والذي في غالبيته يعتبر أن "المسلسل الديمقراطي" نوع من الخداع، كما يعتبر أيضا المؤسسات السياسية غير ممثلة لإرادة الشعب، كما أن أغلب هؤلاء الشباب ليس لهم إنتماء سياسي، إلا أن الكثير منهم يتعاطفون مع أفكار ومبادئ بعض الأحزاب بما فيها تلك المحظورة دون الانتماء إليها، ويلاحظ أن سلوك الشباب السلبي هذا، ليس انفعالا، ولكنه نابع من وعي سياسي، إذ يمكن لهذه الفئة أن تشارك في العمليات الانتخابية في حالة حدوث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية، والعزوف بهذا المعنى يعني مقاطعة السياسيين، لا مقاطعة السياسة، ومقاطعة الشروط الانتخابية، لا مقاطعة مبدأ الانتخابات، ورفضا لممارسة الأحزاب، لا مبدأ التحزب.[2]

وعودة لاستحقاقات شتنبر 2007، ورغم كل الجهود المبذولة قبيلها، وعلى عكس توقعات الحكومة التي راهنت على تسجيل حوالي ثلاثة ملايين ناخب جديد، إلا أن عدد الذين سجلوا بالفعل لم يتجاوز المليون ونصف، لتسجل هذه الاستحقاقات أقل نسبة تصويت في تاريخ المغرب الانتخابي.[3]

وقد كانت ظاهرة لامبالاة الناخبين بالحملة الانتخابية، وبيوم الاقتراع أيضا لافتة للنظر في الاستحقاقات التشريعية لشتنبر 2007، ليس فقط في الأوساط الحضرية، بل وحتى في المناطق القروية، التي كانت تعرف في الماضي بحكم سيادة

[1] - مصطفى محسن: المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، مجلة رهانات، عدد مزدوج 6 – 7، صيف 2008، ص 5.

[2] - إدريس لكريني، وفاطمة غلمان: إشكالية العزوف السياسي بالمغرب – الانتخابات التشريعية نموذجا -، مقال منشور بالموقع الالكتروني: الأهرام الرقمي، بتاريخ 1 يناير 2009: www.digital.ahram.org.eg

[3] - محمد عبد الله الخو: العزوف الانتخابي: أسبابه، نتائجه، ومقترحات الإصلاح، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 8985، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 30 شتنبر 2008، ص 3.

قيم التضامن القبلي والعشائري من جهة، والتدخل القوي للسلطة من جهة أخرى، نسب مشاركة عالية جدا.[1]

إن العديد من التحليلات حاولت تفسير هذه الظاهرة التي طبعت استحقاقات 2007 بالاعتماد على معطيات سطحية، لا يسندها أي منطق موضوعي، من قبيل ضعف الحملات الانتخابية، والتوقيت غيرالملائم للاقتراع المتزامن مع انشغالات الدخول المدرسي، وحلول شهر رمضان، إضافة إلى تفسير الظاهرة على أساس أنها ظاهرة دولية موجودة في الكثير من البلدان التي لها ماضي عريق في التجربة الديمقراطية. كل هذه التغييرات لم توفق في الكشف عن الخلفيات الحقيقية التي تقف بثقلها خلف الظاهرة، ذلك أن هناك أسبابا أخرى أكثر أهمية لعبت وبكيفية متفاوتة، وبصفة مباشرة، أو غير مباشرة أدوارا معينة في تقوية عوامل مقاطعة صناديق الاقتراع.

فلقد اعتبر العديد من الباحثين والمهتمين، أن نظام الاقتراع المعتمد على التمثيل النسبي وفق اللائحة، يعتبر أحد العوامل التي تضعف سلطة البرلمان، وتقلص من ثقة الناخبين فيه، وفي الأحزاب السياسية، وذلك أنه لا يتيح لأي حزب مهما بلغت درجة قوته وشعبيته، أن يفوز بأغلبية كبيرة من مقاعد المجلس، ويؤدي ذلك في كثير من الحالات إلى نوع من المفارقة، وعدم التناسب بين عدد الأصوات الكبير الذي قد تحصل عليه بعض الأحزاب من جهة، وعدد المقاعد القليلة التي قد تفوز بها في المجلس من جهة أخرى،[2] علاوة عن كونه يعزز من مواقع القيادات الحزبية، فهو يؤدي في العديد من الحالات إلى "بلقنة المشهد الحزبي"، مما لا يسمح بتشكيل حكومات متجانسة، الشيء الذي ينعكس سلبا على الأداء الحكومي، وفاعلية النشاط التشريعي.

[1] - فريد لمريني: مرجع سابق، ص 27.

[2] - حيث نلاحظ أنه في استحقاقات شتنبر 2007 مثلا، حصل حزب الاستقلال على 494256 صوتا بنسبة 10.7%، مما خوله الحصول على 46 مقعدا، في المقابل نجد حزب العدالة والتنمية قد حاز 503396 صوتا بنسبة 10.9%، محققا فقط 40 مقعدا.

وإذا كان البعض يستهين بخطورة ظاهرة العزوف الانتخابي، ويعتبرها أمراً عادياً، استنادا إلى تفشيها في عدد من الدول، بما فيها تلك المعروفة بممارستها وتاريخها الديمقراطي، فإن مجال المقارنة يبدو غير متكافئ، وغير وارد تماما، بين عزوف داخل دولة تخطو في بداية الطريق، وبين عزوف له دواعيه وخصوصياته داخل دولة لها تاريخ ديمقراطي عريق وطويل، مع العلم أن العديد من الانتخابات، والاستشارات الشعبية التي أجريت في عدد من البلدان النامية التي تعرف تحولات سياسية، وإصلاحات جادة، في كل من أوروبا، الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وافريقيا، شهدت إقبالا واسعا ومشاركة مكثفة.[1]

وبالعودة للعوامل المتحكمة في العزوف الانتخابي الذي شهدته استحقاقات 2007، نجد أن من أهم هذه العوامل، تلك الصورة الباهتة لمؤسسة البرلمان في ذهنية الناخب المغربي بأغلب فئاته، وقواه الاجتماعية سواء في المناطق الحضرية أو القروية، والتي رسختها العديد من الممارسات والسلوكات السلبية، فمن ظاهرة تغيبات فئة عريضة من النواب عن قبة البرلمان، إلى ظاهرة الترحال السياسي لنواب الأمة من فريق لآخر، إلى ظاهرة الأسئلة الشفهية المملة، والعديمة الجدوى، والفاقدة لأبسط شروط الجرأة السياسية، فخسرت مؤسسة البرلمان قيمتها السياسية الحقيقية في مجتمع فتي ينتظر أن يوضع على سكة التغيير، فكيف مثلا يعقل أن يصادق على القانون المالي لسنة 2007 عشرات محدودة من النواب، في حين أن عدد أعضائه 325 نائبا، وهو القانون الذي يرهن مالية الدولة طيلة سنة كاملة، ونطلب بعد ذلك من الناخب أن يذهب بكثافة إلى صناديق الاقتراع؟، وكيف يعقل أن ينال البرلمان ثقة الناخبين، إذا عرفنا أن أعضاء بعض اللجان البرلمانية لا يحضرون بصفة دائمة لأعمال واجتماعات

[1] - إدريس لكريني، وفاطمة غلمان، مرجع سابق.

هذه اللجان؟، وكيف يمكن أن نتصور أعدادا كبيرة من النواب لا يزورون دوائرهم الانتخابية إلا من موسم انتخابي لآخر؟[1].

كل هذا إضافة إلى تميز العمل البرلماني المغربي في السنوات الأخيرة بغياب معارضة سياسية قوية وجريئة، قادرة على المناورة والمحاسبة، وبعدم طرح اسئلة برلمانية مستمدة من الواقع المعيش في غالب الأحيان، بفعل ضعف تواصل النواب مع دوائرهم الانتخابية، وهو ما أسهم في بروز حالة من فقدان ثقة المغاربة عموما والشباب منهم بشكل أخص في وظائف المؤسسة البرلمانية، وبقيمتها التمثيلية للمواطنين، الشيء الذي ترجم من خلال نسبة المشاركة الضعيفة في هذه الاستحقاقات.[2]

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن عامل الأحزاب، قد لعب هو الآخر دورا هاما في العزوف الذي شهدته انتخابات 2007، فالأحزاب السياسية تركت انطباعا بكونها معدة سلفا للحكم فقط، لا للتموقع النيابي المسؤول سياسيا، وهو ما يبين أن حضورها في عمق المجتمع يظل مرحليا ومرتبطا بالانتخابات فقط، ولم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي، في علاقته بتأطير وتنشئة وتعبئة المواطنين، ناهيك عن ممارسة ديمقراطية داخلية لدى كثير منها بما يسمح بتجديد وتشبيب النخب، بالإضافة لإسهامها في تكريس صورة سلبية للبرلماني باعتباره يسعى فقط لتحقيق مصالحه الشخصية.

فلقد انصب هاجس الأحزاب السياسية خلال انتخابات 7 شتنبر 2007، بالأساس على الفوز بحصة هامة من المقاعد تخول لها التحول إلى رقم سياسي لابد منه في تشكيل الحكومة المرتقبة بعد الانتخابات، بدل الكشف عن إرادة سياسية تجسد

[1] - فريد لمريني: مرجع سابق، ص 29.
[2] - إدريس لكريني، وفاطمة غلمان، مرجع سابق.

المساهمة في تنشيط الحياة السياسية المغربية، أو التحول إلى صوت سياسي قوي يدافع عن مصالح قواعدها.

ففي خضم سعيها سعيها الحثيث نحو تحقيق المشاركة في الحكومة، لم تضع هذه الأحزاب في اعتبارها أن ضعف الحماس لدى الناخب، وبخاصة في الحواضر اتجاه المشاركة في الانتخابات، لا يعكس فقط الرغبة في تحقيق بعض المطالب التي يعتبرها آنية وأساسية، بل وأيضا يحمل إرادة لمأسسة صوته الانتخابي، واستثماره سياسيا، كصوت معارضة قوية تحت قبة البرلمان على المدى المتوسط والبعيد.[1]

وهكذا كانت النتيجة أن أحزابا تقليدية فقدت في انتخابات 7 شتنبر 2007، جزءا مهما من ناخبيها، الذين انتقلوا إلى صفوف المقاطعين، والمثال الواضح في هذا الشأن هو ما وقع مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي أضاع نسبة هامة من الناخبين، وانعكس ذلك على عدد المقاعد التي حصل عليها، والتي لم تتجاوز 38 مقعدا، حيث احتل المرتبة الخامسة في هذه الانتخابات، بعدما كان يتصدر نتائج انتخابات 2002 ب 50 مقعدا.[2]

وإذا استحضرنا أهمية وحيوية البرامج التي تطرح خلال الحملات الانتخابية من حيث تأثيرها في بلورة الخيارات لدى الناخب، فإن مجمل البرامج والشعارات التي رفعتها الأحزاب خلال هذه الانتخابات جاءت متشابهة إلى حد التماهي في بعض الأحيان، بين أحزاب تختلف من الناحية الافتراضية من حيث المرجعيات والإيديولوجيات، وهذا ما يبرز آنية هذه البرامج وسطحيتها، وافتقارها للواقعية والموضوعية، بل أكثر من ذلك تحول طرح هذه البرامج إلى ما يشبه سوق مزايدة تعرض فيه أرقام مبالغ فيها حول توفير فرص الشغل للشباب، ومكافحة الفقر، وتنمية

[1] - فريد لمريني: مرجع سابق، ص 29 – 30.
[2] - محمد عبد الله الخو: مرجع سابق، ص 3.

المقاولات...، بصيغ عامة تفتقر إلى الأرقام المضبوطة، وإلى تحديد الأولويات، وهو ما ولد انطباعات سلبية في أوساط الناخبين إزاءها.[1]

هذا فيما يخص العوامل الكامنة وراء أزمة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، فماذا إذا عن نتائج هذه الاستحقاقات وانعكاساتها على فئة الشباب؟.

بالرجوع إلى نتائج الانتخابات التشريعية المغربية لسنوات 1997 و 2002 و 2007، من حيث الهرم العمري للمرشحين الفائزين، يتبين أن عدد النواب الذكور الذين لم يكن يتجاوز سنهم 40 سنة بتاريخ انتخاب مجلس النواب في السنوات المذكورة تميز بالتناقص، حيث انتقل من 71 عضوا سنة 1997، إلى 41 عشوا سنة 2002، ثم إلى 36 عضوا سنة 2007، الشيء الذي يجعل هذه الفئة العمرية في مجال تمثيل المواطنين في مجلس النواب، في وضعية متدنية، ولا تعكس حجمها ودورها داخل المجتمع المغربي، وهذا ما يشكل عائقا أمامها في عملية الانخراط والمشاركة السياسية للبلاد.[2]

مطلب ثاني: الشباب وظاهرة فقدان الثقة في المؤسسات السياسية.

إن الأسئلة المطروحة هنا تتعلق بمدى اعتبار ضعف المشاركة الانتخابية للشباب كدليل حاسم على ضعف مشاركتهم السياسية، خاصة وأن هذه الأخيرة قد تتخذ أشكالا أخرى من الناحية النظرية.

لذلك فمن المهم تأطير ضعف المشاركة السياسية بالنسبة للشباب موضوعيا بشتى أوجه العملية السياسية. هذه المشاركة التي لاشك أن بلادنا لازالت تعيش لحظتها

[1] - إدريس لكريني، وفاطمة غلمان، مرجع سابق

[2] - عبد الحق عزوزي: الشباب والنساء والمشاركة السياسية بالمغرب، مقال منشور بالموقع الالكتروني لجريدة الاتحاد الإماراتية، بتاريخ 8 نونبر 2011: www.alittihad.ae

التأسيسية، فالارتياب السياسي لدى الشباب لازال باديا (فقرة ثانية)، والظاهرة الحزبية كإحدى حقول المشاركة لا تزال في خطواتها الأولى (فقرة أولى).

فقرة أولى: الشباب وظاهرة فقدان الثقة في المشهد الحزبي.

"... إن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية، وما قوتها إلا في النهوض بدور الفاعل في تأطير المواطنين وتمثيلهم، وفي مقدمتهم شباب الأمة...، والعمل على تعزيز سلطة الدولة وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات، وتجسيد المسؤولية الوطنية في إيجاد مؤسسات قادرة على تحقيق الجانب التنموي والتحديثي لنموذجنا المجتمعي الوطني..." .[1]

إن وقفة تأمل عند بعض مظاهر المشهد السياسي الحزبي المغربي، تحيلنا على أكثر من دلالة عن أسباب انعدام الثقة والمصداقية في العمل السياسي، حيث أن النظام الحزبي المغربي ينفرد بخصوصية متميزة تماشيا مع طبيعة نظام الحكم. وأن هذه الأحزاب لم تولد من رحم "الديمقراطية"، كإطار اتفقت عليه السياسة، بقدر ما كان نتيجة في بادئ الأمر لمقاومة الاستعمار الأجنبي، ثم من التخوف بعد الاستقلال من هيمنة، وطموح حزب الاستقلال، وبالتالي تجلت لنا ظاهرة التعددية الحزبية كاستراتيجية محبوكة من طرف النظام الملكي.[2]

ومن منظور قطاع كبير من الشباب، فإن الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة لا تعترف بأهمية ودور الشباب في عملية الإصلاح السياسي، ولا تقبل بالتغيير المنشود، ولا تعترف بدور للشباب إلا أثناء المواسم الانتخابية.[3]

ففي الاستشارة الوطنية للشباب المنظمة من طرف وزارة الشبيبة والرياضة عام 2001، كانت نسبة المنخرطين في الأحزاب السياسية جد منخفضة،

[1] - مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، بالرباط، بتاريخ 30 من يوليوز، 2004.
[2] - المصطفى منار: مرجع سابق، ص 179.
[3] - مختار شعيب: الشباب والسياسة في مصر المحروسة، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، 2004، ص 63.

حتى أنها تكاد تصبح بدون أي معنى مقارنة بحجم تواجد الشباب داخل النسيج الديمقراطي، حيث عبر فقط 1.3% (أي ما يعادل 231 شابا من أصل 18109 يكونون العينة)، عن انخراطهم في تنظيم حزبي أو نقابي، وداخل هذه النسبة الضئيلة، هناك أكثر من 80% يمثلون الذكور، وأكثر من الثلثين هم شباب حضري، والغالبية من الشباب المندمج اقتصاديا.

وقد أكد التقرير الوطني حول 50 سنة من التنمية البشرية، أن الشباب يحققون أضعف نسبة للمواطنين المنخرطين داخل الأحزاب، بنسبة تصل إلى أقل من 1%، مقابل 3% لدى الكبار.

أما بحث جريدة l'économiste عام 2006، فقد خلص إلى أن 95% من الشباب المغربي غير مهتمين أصلا بالحياة السياسية والحزبية، في حين أن 5% المتبقية فهي تمثل نسبة الشباب الذين يجدون أنفسهم في تيار سياسي معين، دون أن يعني هذا بالضرورة الانخراط في تنظيم حزبي.

وفي دراسة أخرى لإحدى الجمعيات، سيتم استنتاج أن 97% من الشباب المستجوب، هو شباب غير مسيس ولا علاقة له بالأحزاب، وداخل هذه النسبة توجد مجموعة تمثل 39% عبرت عن رغبتها في الإنخراط مستقبلا في حزب سياسي، لكن ما يمنعها من ذلك هو ضعف التكوين فيما يخص إيديولوجيا وبرامج الأحزاب السياسية المغربية، في غياب التواصل مع مناضلي تلك الهيئات.[1]

وفي دراسة ميدانية همت استطلاع رأي الشباب أكد 81% من هؤلاء تحبيذهم للعمل في هيئات غير حكومية، و61% منهم ذو نظرة سلبية عن عمل الأحزاب، وقد همت هذه الدراسة الشباب المشارك في فعاليات القمة الإفريقية الثانية

[1] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة، مرجع سابق، ص 127 – 128.

للشباب الرائد، والمنعقدة تحت الرئاسة الفعلية للملك محمد السادس، بجامعة الأخوين خلال شهر غشت سنة 2005.[1]

والملاحظ أن هذا التدني في انخراط الشباب داخل التنظيمات الحزبية، يتوازى بشكل مفارق في تضخم حقيقي في دعوة الشباب لولوج الحياة الحزبية، في كل خطابات الفاعلين السياسيين، بدءا من المؤسسة الملكية نفسها، وعلى الأقل منذ بداية التسعينات، وذلك في إدراك مباشر لخطر اللاتسيس على خلفية أحداث 14 جنبر 1990،[2] وصولا إلى انتخابات 7 شتنبر 2007، وما واكبها من تعبئة جمعوية وإعلامية غير مسبوقة لدعوت الشباب للمساهمة في الحياة الحزبية والسياسية.

وإذا كان تشبيب القيادات السياسية والأحزاب يعتبر إحدى رهانات الحياة السياسية المغربية، فإن تراكم الأزمنة والأجيال داخل الأحزاب، واستمرارية أجيال الحركة الوطنية ما بعد الاستقلال، وضعف تداول النخب، وغياب الديمقراطية الداخلية، وثقل المشروعيات التاريخية، وغيرها من الأسباب، تجعل مع رهان التشبيب رهانا صعبا.[3]

فمن ناحية، لعب تفاقم الاختلالات الداخلية للأحزاب السياسية، دورا في خلق تصدعات داخلها أفضت في غالب الأحيان إلى فض النزاعات بالانشقاق، وتأسيس أحزاب جديدة، عوض معالجتها بالطرق الديمقراطية،[4] فظاهرة الانشقاقات الحزبية أصبحت من أهم خصائص المشهد الحزبي المغربي، وهذا ما زاد صورة

[1] - مقال تحت عنوان : بالمغرب 81% من الشباب يحبذون العمل في هيئات غير حكومية، جريدة الشرق الأوسط، عدد 10180، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2006، ص 5.

[2] - وهي الأحداث الدامية التي جاءت بعد الإضراب العام لسنة 1990، واندلعت بسبب غلاء المعيشة وتدهور الأوضاع الاجتماعية، وكأنت مسرحا لها كل من مراكش، البيضاء، الناظور، طنجة، وبالأخص فاس، حيث تدخلت مختلف الأجهزة الأمنية، ومن ضمنها الجيش والدرك مستعملة الرصاص الحي والدبابات، مما أودي بحياة الكثيرين، للإطلاع أكثر، أنظر: لحسن النعام: ماذا تبقى من أحداث 14 دجنبر ؟، مقال منشور بالموقع الالكتروني لجريدة المساء، بتاريخ 17 دجنبر 2008: www.almassae.press.ma

[3] - حسن طارق: الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة، مرجع سابق، ص 128 – 129.

[4] - المصطفى منار: مرجع سابق، ص 185.

الأحزاب سوءا في مخيلة المواطن، الشيء الذي خلق تأثيرا سلبيا على صورة الممارسة السياسية بصفة عامة.[1]

إن المتأمل في الخريطة الحزبية بالمغرب، مع هذه التعددية المفرطة التي تطبعها، ليقف مندهشا لكثرة "الولادات" الفوقية للأحزاب، وهذا الوضع هو ما أفضى إلى تعددية حزبية شكلية، فاقدة لأي معنى للتعددية السياسية، وهكذا ستفقد هذه التعددية الحزبية في المغرب دلالتها السياسية، لتتحول إلى شتات حزبي فاقد لأي مصوغ سياسي معقول، فعدد الأحزاب حاليا، يتجاوز 38 حزبا، إضافة إلى أن الكثير منها لا تتجاوز صفة "دكاكين انتخابية"، لا تفتح إلا بحلول الاستحقاقات الانتخابية،[2] الشيء الذي كشف معه خفوتا إيديولوجيا جعل الصراع السياسي، والتنافسية السياسية، ليست إفرازا طبيعيا لواقع سياسي، وضرورات اجتماعية، وإنما نتيجة واقع "التكتلات المصلحية"، كما وصفها الباحث والتر بوري، الأمر الذي أفرغ الأحزاب مع مضمونها السياسي والجماهيري،[3] فكلما تكاثرت هذه الأخيرة كلما قل تأطيرها للمواطنين، بل وقلت حتى معرفة المواطنين بها، ففي استطلاع لجريدة la gazette du maroc، في نهاية العام 2001، والذي تم إجراؤه مع عينة من 50 طالبا جامعي مغربي، نجد 78% من المستجوبين لم يستطيعوا ذكر أكثر من ثلاثة أحزاب مغربية، وهذه نتيجة مقلقة خصوصا حين يتعلق الأمر بشباب جامعي مثقف.

هذه العملية الجديدة من إعادة الانتشار السياسي - الانشقاقات والتعددية المفرطة - أوضحت أن جل البنيات التنظيمية الحزبية غير قادرة على تحمل نتائج هذه

[1] - إدريس جنداري: التجربة الحزبية في المغرب؛ غموض التصور وإعاقة الممارسة، مجلة وجهة نظر، عدد 51، شتاء 2012، ص 32.
[2] - نفس المرجع، ص 29.
[3] - عمل جماعي، المشاركة السياسية والشباب في العالم العربي، الخيارات المتعثرة وأفق التغيير، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2008، ص 37.

العملية، وضغط التحولات المجتمعية وثقلها، كما كشفت أن النسيج الحزبي المغربي، لم يصل بعد للصلابة والتماسك الضروريين لبلورة ديمقراطية حقيقية.[1]

من ناحية أخرى نلمس غياب منهجية ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وهذا الغياب يكشف عن تناقض خطابها مع ممارستها. فالخطاب السياسي المتداول داخلها هو خطاب ديمقراطي، لكن ممارسة على الواقع، في تشكيل أجهزتها، أو في تدبير اختلافاتها، أو في اختيار مرشحيها وممثليها ومسؤوليها...، هي ممارسات غير ديمقراطية،[2] ففي الوقت الذي نجد فيه قادة أحزابنا السياسية يصرخون مطالبين بدمقرطة البلاد ونظام الحكم، نسجل غياب أسلوب التعامل الديمقراطي داخلها.[3]

إضافة لغياب الديمقراطية الداخلية، نرصد أيضا تلك الضبابية الإيديولوجية التي تطبع الأحزاب المغربية، فمن اللافت للنظر مثلا في المسيرة الفكرية والإيديولوجية لأحزاب اليسار، النقلة النوعية من المرجعية الماركسية والاشتراكية، إلى مرجعية شبه ليبرالية، دون نقاش فكري، ولا مجال سياسي يعلن التحول ومبرراته، مما أوقع أحزاب اليسار في معضلة "اللامرجع".

هذا فضلا عن غياب المشاريع المجتمعية التي يمكن أن تحفز الطاقات الانتخابية، وأن تبعث روح التضحية والتضامن في أوساط المناضلين، فضلا عن المصوتين والمتعاطفين.

إن المشهد الحزبي في بلادنا، يكرس التباعد، أو على الأقل غياب علاقة تفاعلية وتأثير متبادل بين الأحزاب والمواطنين وفئات الشباب، الأمر الذي يفيد وجود هوة ساحقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع بسبب عجزها عن القيام بعملية التعبئة

[1] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 82.
[2] - أحمد مفيد: مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية، دراسة تحليلية في السياق، النص والآفاق، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 51، سنة 2005، ص 60.
[3] - عبد اللطيف أكنوش: واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن الواحد والعشرين، مكتبة بروفانس، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1999، ص 83.

الجماهيرية والاجتماعية، وخلق شعور المشاركة السياسية لديه.[1] لذلك لا تعكس هذه الأحزاب الرأي السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي لمنخرطيها، بحيث لا توفر إمكانية التداول الداخلي إلا لماما، ناهيك عن عكس آراء طبقات، أو فئات اجتماعية واسعة.[2]

ثمة أيضا سمة بنيوية مميزة لأغلب أحزابنا السياسية، فعلى الرغم من أن الحزب هو مؤسسة حداثية، عرفها المغرب في القرن المنصرم، في احتكاكه مع الغرب، ورغم أن جل هذه الأحزاب تبنت شعارات التحديث، فإن جوهرها ظل قائما على التقليد، إذ ظل الشكل المؤسسي بداخلها يتمحور حول "الزعيم الأب"، وهو ما يعني استنساخ تقاليد القبيلة، وبنية الزاوية داخل مؤسسة حديثة، مما يشكل أزمة حادة في بناء واشتغال النظام الحزبي، إذ لا يتنحى الأمين العام من موقعه بعد عقود طبعا، إلا بالموت، أو بالإنشقاق، ولا تجتمع اللجنة المركزية، إلا لمباركة رأيه، ولا ينعقد المؤتمر إلا "لمبايعته" من جديد. فنظرة بسيطة إلى الزعامات الحزبية وأعضاء مكاتبها السياسية، أو لجانها التنفيذية، تكفي للتأكد من معدل أو نسبة تغير الأسماء المهمينة، ومعدل الاستمرار الزمني لكل عضو. في بلد يتكون أكثر من ثلثي سكانه من الشباب، يسيره ويؤطره الشيوخ.[3]

وهذا ما يزكي محدودية المشاركة السياسية لدى الشباب، حيث نجد أن من يتقلد مسؤولية تدبير الشأن الشبابي داخل المنظمات الشبابية الحزبية هم من الكهول، مما يدفع للإحراج حين المشاركة في المؤتمرات الشبابية الدولية، حيث قادة تنظيمات شبابية لا تتجاوز أعمارهم سن الشباب.[4]

[1] - المصطفى منار: مرجع سابق، ص 185.
[2] - خالد شيات: قانون الأحزاب وواقع الممارسة السياسية، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 33 – 34، صيف وخريف 2007، ص 35.
[3] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 84.
[4] - ندوة تحت عنوان : عوائق العمل السياسي في المغرب، ملف بمجلة الآداب، غشت – شتنبر 2005، ص 101.

إن استحكام آليات النظام الأبوي في التنظيم الحزبي، حرم الكثير من الشباب من الوصول إلى مواقع القرار داخل أحزابهم، وبالتالي التعبير عن رؤاهم ومواقفهم، والمشكلة هنا ليست من إنتاج القادة فحسب، وإنما ساهمت فيها القواعد الذي رسخت مفهوم الأبوية، والطاعة، والإنصياع للقائد والزعيم، ناقلة بذلك آفات الثقافة المجتمعية التي بدلا من أن تحاربها، وأن تجتثها من أصولها، قامت بنقلها كسلوكيات في التعامل الحزبي. وهذا من شأنه أن يعطل دورة إنتاج النخب، ويعزز جمود القادة في مواقعهم القيادية، الأمر الذي يعرض الحزب إلى شيخوخة قد تفقده كل فاعلية في إعادة التأهيل السياسي. ولعل خير دليل على ذلك، ما يشهده حزب الاتحاد الاشتراكي من شيخوخة لقياداته، حيث أن 75% من أعضاء مكتبه السياسي قد تجاوزوا الستين،[1] وهذا ما يكرس خطابا مازال إلى حد ما مطبوعا بمرحلة الخمسينات والستينات، ولم يعرف أي تجديد مهم، أو إبداع يواكب التغييرات الكمية والنوعية يكون بمقدروه التعبير عن طموحات الأجيال الجديدة.[2]

إذا لقد أصبح مطلب التشبيب ملحا، وكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تناوب الأجيال، داخل مختلف التنظيمات السياسية كشرط للدمقرطة، ولكن التشبيب ليس هدفا بحد ذاته، فالمطلوب هو أفكار جديدة، فالشباب بدون أفكار جديدة لهو أمر سيء، ولكنالاحتفاظ بشيوخ فقدوا القدرة على التفكير والتجديد لهو أمر أكثر سوءاً .[3]

والملاحظ في هذا الصدد، كون الأحزاب رغم وعيها وإقرارها بضعف إقبال الشباب عليها، فإنها في ذات الوقت تعيش على إيقاع توتر في علاقاتها الداخلية مع قواعدها الشابة، ويتوزع تدبير الأحزاب السياسية لهذا التوتر بين ثلاثة نماذج كبرى:

[1] - عمل جماعي، مرجع سابق، ص 38.
[2] - زكرياء أقنوش: قراءة في المهمة المرغوبة من الأحزاب السياسية في النسق السياسي المغربي، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 33 – 34، صيف وخريف 2007، ص 32.
[3] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 87.

- التدبير النزاعي لعلاقة القيادة الحزبية بالشباب يصيغة نوع من المخاض الدائم.
- التدبير الذكي بإدماج الشباب داخل البنيات التنظيمية بصيغة نوع من التشبيب المراقب.
- وصول التوتر إلى مداه الأقصى بانشطار البنية الحزبية عبر الإنشقاق.[1]

من جهة أخرى لطالما شكلت لحظة ملاءمة القوانين الأساسية للأحزاب مع قانون الأحزاب، نموذجا لسيادة ثقافة المحافظة، حيث يتم الإلتفاف حول مقتضيات هذا القانون الناصة على ضرورة تشبيب الأجهزة المسيرة للأحزاب من خلال إستغلال غموض هذا القانون، الذي لم يحدد ما المقصود عمريا بفئة الشباب، كما أنه لم يحدد نسبة دنيا لتمثيلية الشباب، والتي على الأحزاب احترامها، وهو ما يسمح للأحزاب إما بالتنصيص على نسب غير معبرة بتاتا، أو اعتماد تعريف ممطط لفئة الشباب، مما يفرغ هذه القوانين من أي محتوى.[2]

إلا أنه لابد من كلمة حق عن الوضعية التي وصلت إليها الأحزاب السياسية بالمغرب، فإلى جانب كل العوامل الذاتية المذكورة التي ترتبط بالأحزاب، والتي ساهمت في عدم فعاليتها، فإن هناك أسباب موضوعية ساهمت هي الأخرى في أفول دور هذه الأحزاب، حيث نجد إكراهات الخصوصيات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، للمجتمع المغربي، إلى جانب طبيعة علاقة النظام السياسي بالأحزاب، والتي انتهت بانتزاع فتيل حيويتها، والعمل على تهميشها،[3] فلقد حصر النظام السياسي المغربي العمل الحزبي في حدود ضيقة، معتبرا إياه مجرد أداة من أدوات سياسة الدولة، ومجرد معين للمؤسسة الملكية،[4] كون هذه الأخيرة عملت دائما على احتلال

[1] - حيث يلاحظ أن المنشقين هم في الغالب أصغر سنا، وأكثر شبابا من القيادات السياسية للأحزاب المنشقين عنها.
[2] - عبد الفتاح الزين: أعمال المناظرة الوطنية تحت عنوان: الشباب، السياسات الشبابية والبحث العلمي من أجل تفاعل جديد، تنظيم المعهد الجامعي للبحث العلمي 2009، ص 128 – 130.
[3] - المصطفى منار: مرجع سابق، ص 185.
[4] - صفية أبراك: مرجع سابق، ص 88.

موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي، وهو تصدر يقابله في ذات الوقت تواري مختلف القوى السياسية، بما فيها الأحزاب،[1] حيث رسم نشاطها كمجال ثانوي، فلا يمكن للأحزاب أن تتقدم بمبادرات سياسية كبرى، أو تناقش، أو تراجع جوهر الاختيارات والتوجهات الوطنية العليا. كما أن الأحزاب نفسها تساهم في تفاقم هذه الوضعية، من خلال عزوفها عن اعتماد الحداثة في سلوكها وتعاملها مع الحكم،[2] ففي كثير من الأحيان يلاحظ عزوف هذه الأحزاب عن مناقشة الأمور الشائكة في البرلمان، كما نلاحظ أنها كثيراً ما تلجأ للتحكيم الملكي في مواضيع تسند عادة للبرلمان في كل دول العالم، وكثيرا أيضا ما تستشهد هذه الأحزاب بالخطابات الملكية للدفاع عن آرائها، عوض الرجوع إلى الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان، أو إلى ما يجري في الديمقراطيات العريقة، أو حتى إلى الدستور المغربي نفسه.[3]

والمحصلة النهائية، هي أن هذه الأحزاب لم تعد تغري الأجيال الجديدة، إذ أصبحت غريبة بخطابها ومؤسساتها في وقت تتضخم فيه أعداد الشباب داخل المجتمع، وتتعاظم البقع الفارغة بينها وبين المجتمع والدولة.

فقرة ثانية: دوافع العزوف والإرتياب السياسي لدى الشباب.

لقد تناولنا بإسهاب العوامل المتحكمة في تأزم المشاركة السياسية لدى الشباب في المشهد الحزبي المغربي، لكن يبقى التساؤل الآن ملحا حول باقي الأسباب الكامنة وراء هذا العزوف الشبابي عن العمل السياسي ككل؟

[1] - إدريس جذاري: مرجع سابق، ص 30.
[2] - عبد اللطيف أكنوش: مرجع سابق، ص 82.
[3] - نفس المرجع ، ص 64 – 65.

فأمام ضبابية وارتجال تطبع الحياة السياسية بالمغرب، من خلال تحكم السلطة السياسية لفترات طويلة في طبيعة وعملية المشاركة السياسية،[1] كيف يمكننا الحديث عن مشاركة فاعلة للمواطن المغربي بصفة عامة وللشباب بصفة خاصة؟

من بين أهم العناوين التي تبين سلبية الشباب المغربي اتجاه الفعل السياسي، وكل ما يتعلق بقضايا الشأن العام، عزوف فئات عديدة من الشباب عن المشاركة في الانتخابات، وفي الاستشارات الدستورية وغيرها...، فإذا كانت ظاهرة العزوف السياسي تمس كل شرائح المجتمع، فإنها تشهد لدى فئة الشباب نسبا أكبر، نظرا إلى أن هذه الفئة هي من أكثر فئات المجتمع توقا إلى حرية المبادرة، وإلى الفعل الجريء، والخلق والإبداع، وبالتالي فهي أكثر الفئات رفضا للتقنين والتسييج.[2]

ففي بحث استطلاعي أجرته إحدى الجمعيات[3] حول إشكالية مشاركة الشباب في تدبير الشأن العام، خلص هذا البحث إلى أن نسبة 66.2% من الشباب تعتبر المجال السياسي غير مشجع على انخراطهم، إضافة لذلك فعينة الشباب موضوع البحث تمنح تقديرا جد سيء للاهتمام الذي يوليه البرلمان والمنتخبون المحليون لقضايا الشباب، فأقل من ربع أعداد الشباب المبحوث يعتقد أن قضاياهم محط اهتمام كافي أو جيد من طرف البرلمانيين، وأقل من الخمس من يعتقدون نفس الشيء بالنسبة للمنتخبين الجماعيين.[4]

وهكذا أكدت معظم الدراسات والأبحاث الميدانية حول عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية، على الموقف الفاقد للثقة في المؤسسات السياسية الحكومية والتمثيلية. وإن كانت هناك دوافع عديدة ومتعددة ساهمت في إحباط ويأس الشباب من العمل السياسي، إرتأينا اختصار أهمها فيما يلي:

[1] - المصطفى منار: مرجع سابق، ص 180.
[2] - عمل جماعي، مرجع سابق، ص 32 – 33.
[3] - أصدرت جمعية الشعلة للتربية والثقافة كتابا سنة 2010، يندرج ضمن البحوث الاستطلاعية التي تهم الشباب في علاقته بالمشاركة في تدبير الشأن العام.
[4] - محمد الجغلالي: الشباب المغربي والمشاركة في تدبير الشأن العام -بحث استطلاعي- مطبعة ليمورية 2010، ص 52 - 53.

- **فقدان الثقة في العمل الحكومي**: فواقع المشهد السياسي يفيد بأن الوزراء الممثلين للحكومات السابقة لا سلطة ولا قرار لهم في وزاراتهم، وأنهم مجرد موظفين سامين يطبقون برنامجا غير البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المصوت عليه من طرف البرلمان، وإنما برنامج المؤسسة الملكية. إضافة لذلك نلمس افتقاد هذه الحكومات لمشاريع مجتمعية بديلة تستند إلى تنمية اجتماعية وبشرية حقيقية تضمن للفرد الحق في حياة إنسانية، وتؤهله ليساهم فعليا في تطوير مجتمعه لمواجهة مختلف التحديات على أساس تحديد المسؤوليات، ووضوح الرؤى، ومعقولية البرامج.

كل ذلك إضافة إلى عجز هذه الحكومات عن تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي يمكن من فسح المجال لتحقيق تنمية مستدامة، والاستجابة لانتظارات الشباب، وتطلعهم للعيش الكريم، كما لا يخفى علينا كون مختلف السياسات الحكومية ظلت عاجزة أمام تراكم أفواج المعطلين، بما فيهم حاملي الشهادات العليا، وعاجزة سياسيا عن تجاوز الأزمات وتخطي الاختناقات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار والتماسك المجتمعي، بل وإسهام أغلب الحكومات السابقة في الرفع من تكاليف المعيشة والزيادة في الأسعار، بما فيها أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

إن هذه الحكومات لم تملك الجرأة السياسية لتنمية مواردها المالية عن طريق استرجاع أموال الشعب المنهوبة من المؤسسات العمومية، وعلى توقيف النزيف، والنهب، والتبذير، والرشوة، في كل تجهيز، أو بناء، أو إصلاح للمنشآت العمومية. وبالرغم من كل هذا كانت الحكومات التي تحزم حقائبها بعد انتهاء مهمتها، تنصرف إلى حالها بلا محاسبة، أو تحمل لأي مسؤولية سياسية.[1]

- **فقدان الثقة في العمل البرلماني**: أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، فهناك مجموعة من الأسباب المرتبطة بالواقع السياسي، والاقتصادي المتأزم، جعلت

[1] - المصطفى منار: مرجع سابق، ص 182 – 183.

الأغلبية الساحقة من الشباب، بل والمواطنين ككل. لا يضعون ثقتهم في المؤسسة البرلمانية، التي تعتبر ممثلة لإرادة الشعب، وذلك مرده لثقل الماضي السياسي للمغرب، ماضي القمع والتزوير الانتخابي،[1] وتدخل الدولة، وبالتالي تكرست تدريجيا فكرة عدم جدوى عمليات التصويت. فالمواطنين وبالأخص الشباب أصبحوا يعون بالملموس أن الدعاية الانتخابية والبرامج التي يتم إشهارها، والتي تعمل جاهدة على جرهم نحو صناديق الاقتراع، لا يتحقق منها أي شيء. لأن المواطن سواء قدم صوته لليمين، أو لليسار، أو الإسلاميين، أو الوسط، فإن ذلك لا ينعكس على مستوى أوضاعهم المعيشية، ولا على تحسين الخدمات العمومية التي تتدهور سنة بعد أخرى.[2]

ولا شك أن هناك تقاليد وأعراف وتراكمات اتخذت منحى سلبي، ورهنت الفعل البرلماني لردح من الزمن، دون أن تمكنه من أدوات الإقلاع والتطوير، وسيجتهد بالمقابل بركام من الإكراهات والمعوقات،[3] أبرزها صفة الوظيفة الشكلية التي طبعت البرلمان كغرفة للتسجيل والمصادقة فقط، حيث لا يتحكم في مسألة تعيين الحكومة، أو مراقبتها أو إقالتها بشكل فاعل، إضافة لكون اختصاصاته - قبل الإصلاحات السياسية الأخيرة - رسمت على سبيل الحصر، في إطار ما عرف بالبرلمانية المعقلنة. فلم يتم تحريك آليات المسؤولية السياسية، إلا في بعض المحطات السياسية والدستورية القليلة،[4] إلى جانب كل ذلك نلمس صورة سلبية عن هذه المؤسسة رسختها العديد من الممارسات والسلوكات الغير مبررة، فمن ظاهرة تغيبات فئة عريضة من النواب عن قبة البرلمان، إلى ظاهرة الترحال السياسي لنواب الأمة من فريق لآخر، إلى ظاهرة الأسئلة الشفهية المملة والعديمة الجدوى، والفاقدة لأبسط شروط الجرأة السياسية.[5]

---

[1] - حسن طارق: تأملات حول قضايا الشباب السياسية والانتقال الديمقراطي، مرجع سابق، ص 10.
[2] - عبد السلام أديب: البرلمان مؤسسة سلبية لا دور لها في الحياة العامة، جريدة المشعل، عدد 113، من 5 إلى 11 أبريل 2007، ص 9.
[3] - عثمان الزياني: سيناريوهات المغرب السياسي لما بعد الانتخابات التشريعية ل 25 نونبر، مجلة وجهة نظر، عدد 51، شتاء 2012، ص 23.
[4] - عبد الغني اعبيزة: المسؤولية السياسية للحكومة بين الوثيقة الدستورية والممارسة البرلمانية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 23، سنة 2000، ص 36.
[5] - فريد لمريني: مرجع سابق، ص 29.

والملاحظ أيضا، ارتفاع تكاليف العمل البرلماني، حيث تقدر بما يقارب 200 مليار سنتيم، خلال كل ولاية تشريعية، قياسا مع مستوى العمل البرلماني الباهت، والذي ظل يطبع الحياة النيابية المغربية.[1]

وبالرغم من ذلك، ومن منطلق الموضوعية العلمية التي تقتضي عدم التعميم، لأن من بين ممثلي الأمة، نوابا شرفاء متشبعون بالروح الوطنية، لكنهم يشكلون الاستثناء، وليس القاعدة في نظر أغلب الشباب.

- **فقدان الثقة في الإعلام الحكومي**: فوسائل الإعلام الحكومية لا تقدم المعلومات والأرقام الحقيقية عن الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وعند كل استحقاق انتخابي تتحول هذه الوسائل الإعلامية الرسمية إلى أداة للدعاية السياسية المفرطة، وبالتالي ليس المواطن هو الذي يصوت، وإنما الإعلام الرسمي هو الذي يصوت بدلا عنه، فإذا كانت وسائل الإعلام الرسمية في البلدان المتقدمة تقوم بسرقة ضمير المواطن، فإن وسائل الإعلام لدينا تقوم بقتل المواطن بخنقه بفكرة واحدة.[2]

- **خلل المنظومة التعليمية**: فلا يمكننا الحديث عن المشاركة السياسية لدى الشباب، دون استحضار مجال التعليم، فالمنظومة التعليمية في المغرب تواجه إشكالا حقيقيا يتمثل في نسبة المتخرجين من الجامعات، والتي لا تتعدى 9% من مجموع المتعلمين، في حين أنها تصل في الجزائر إلى 30%، وفي تونس إلى 20%، أما في فرنسا فهذه النسبة تصل إلى حوالي 60%. إن المتأمل في هذه النسب يدرك شح دورة

[1] - فمصاريف البرلمان المغربي هي كالتالي:
- تكلفة الولاية التشريعية: 200 مليار سنتيم.
- تكلفة سنة واحدة: 40 مليار سنتيم.
- تكلفة شهر: 3.4 ملايير سنتيم.
وبذلك يكلف البرلمان المواطنين المغاربة 12 مليون سنتيم في اليوم الواحد، ويكلف كل مغربي 1300 درهم، وهذه كلفة سنوية يمكنها خلق أكثر من 130 ألف منصب شغل، باعتماد راتب شهري يقدر ب 3000 درهم، أنظر في هذا الصدد: جريدة المشعل، فضيحة البرلمان المغربي، عدد 113، من 5 إلى 11 أبريل 2007، ص 7.

[2] - سويم العزي: مرجع سابق، ص 147.

إنتاج النخب في المغرب، ما دامت الشريحة الأكثر التزاما، واهتماما بالشأن السياسي هي شريحة الجامعيين والأساتذة والطلبة.[1]

وما يزكي هذه المحدودية التي تطبع مشاركة الشباب السياسية، غياب دور فعلي لجامعاتنا، فحتى الأمس القريب كانت الساحة الجامعية معينا مهما للساحة السياسية، حيث كان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مصدرا أساسيا لتخريج شباب ذوي إلمام بواقعهم السياسي، والاجتماعي، والفكري، وهم عادة الدافعون بنمو الحيوية المجتمعية، والداعمون لمبدأ المشاركة السياسية، وها نحن اليوم نلاحظ أن الجامعة، تعمل على إنتاج خريجين غير مؤطرين ولا مسلحين بمنظور متكامل عن واقعهم في كافة مستوياته.[2]

- **إشكالية البطالة**: فلقد ظل مشكل بطالة الشباب من الأسباب الرئيسية التي تؤثر في العلاقة ما بين الشباب والسياسة، وقد شكلت البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات، وخريجي المعاهد العليا والجامعات والتكوين المهني، ظاهرة اجتماعية خطيرة، تقف حاجزا وسدا منيعا أمام مشاركة سياسية فاعلة لهذه الفئة، فلقد بلغ عدد السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، حوالي عشرة ملايين و 902 ألف شخص سنة 2003،[3] أما عن نسبة السكان النشيطين الذين هم في حالة بطالة، حسب الجنس والسن، ونوع الشهادة، فيتبين لنا غلبة جنس الذكور بنسبة 65.1%، وسن الشباب بنسبة 52.4%، وحملة الشهادات بنسبة 46.4%.[4]

نخلص إذا إلى أن إحساس الشباب المغربي بوجود مؤسسات شكلية، وعدم وضوح السياسات المعلنة، وعدم تجاوب المؤسسات مع حاجاته وطموحاته، يجعله

[1] - ندوة تحت عنوان: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب، مرجع سابق، ص 96.
[2] - نفس المرجع ، ص 101.
[3] - محمد الغياط، السياسة والشباب المغربي بين الولاء والإقصاء، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط، ماي 2004، ص 32.
[4] - نفس المرجع، ص 22.

أكثر نفورا من المشاركة المباشرة في الشأن العام، سواءا على مستوى ممارسة النشاط السياسي المباشر داخل الأحزاب أو الجمعيات أو مختلف المنظمات السياسية.

إن وضعا سياسيا ضمن الرؤية التي قدمناها آنفا، يجعل من فئة الشباب أكثر الفئات تهميشا في الحياة السياسية، ليس من منطلق جهل بأمور الشأن العام، أو لامبالاة به كما يحلو للبعض أن يصور،[1] بل الحقيقة هي أن غالبية الشباب لهم ضمير وطني، يمكن أن يجعل حضورهم في الساحة السياسية واعيا لولا التهميش الممنهج ضدهم.[2]

إن الشباب المغربي حاضر بوعيه في الممارسة السياسية، إلا أنه يرفض نوعا من المشاركة السياسية، وليس المشاركة السياسية في حد ذاتها، وذلك كون التجارب الانتخابية الأخيرة في المغرب تركت لدى المتتبع انطباعا بمدى عزوف فئات الشباب عن ممارسة الاستحقاق الانتخابي، لكنه عزوف عن مشاركة سياسية من نوع خاص، فلو كان هناك عزوف للشباب المغربي عن السياسة بمعناها العام، لما وجدنا آلافا منهم تعج بهم شوارع المملكة في التظاهرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني، ومع مختلف قضايا الأمة، ولما وجدنا حضورهم الكثيف في محطات أساسية في واقع المجتمع المغربي. فعشية الأعمال الإجرامية والإرهابية التي ضربت الدار البيضاء في 16 ماي 2003، كان للشباب دور أساسي في الوقوف ضد هذه الأعمال الشنيعة، من منطلق الإحساس بأن المستهدف ليس الدولة فحسب، وإنما المجتمع بأكمله، لذلك وجدنا الشباب بكل أطيافهم، وفد نزلوا إلى الشوارع في مسيرات حاشدة للتنديد بهذه الأعمال الإجرامية، أو في غيرها من اللحظات السياسية التي تسمو فيها السياسة إلى المعاني الفاضلة والسامية.[3]

[1] - عمل جماعي، مرجع سابق، ص 33.
[2] - مختار شعيب: مرجع سابق، ص 63.
[3] - عمل جماعي، مرجع سابق، ص 33 – 34.

فصل ثاني:
الشباب المغربي
نحو مشاركة سياسية فاعلة

تعد المشاركة السياسية للشباب من أهم المواضيع المثارة في مجتمعنا اليوم لما لها من أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة على الأصعدة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية كافة.

وقد اتخذت المشاركة السياسية لهذه الفئة من المجتمع، أشكالا مستحدثة في السنوات الأخيرة، متأثرة في ذلك بالتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم. فشكلت أدوات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة (رسائل المحمول، مجموعات البريد الإلكتروني، المدونات، مواقع التواصل الاجتماعي...) وسائل لتعبير الشباب عن آرائهم، وتعبئتهم سياسيا، وحشدهم للإنتقال من الفضاء الالكتروني البديل إلى الفضاء الحقيقي مشاركين في إضرابات ومظاهرات، مما أخذ شكلا مؤثرا في الواقع السياسي (مبحث أول).

كما عرفت قضايا الشباب اهتماما ملحوظا خاصة بعد الإصلاحات السياسية، والدستورية التي شهدها المغرب مؤخرا (مبحث ثاني) ، وذلك في إطار ما شهده الوطن العربي من حراك سياسي، وانتفاضات ألهبت الشارع في الكثير من بلدان المنطقة، لعب الشباب فيها الدور الأبرز.[1]

وكنتيجة لهذه الإصلاحات التي شهدتها بلادنا، تم بلورة مجموعة من النصوص والمشاريع والقوانين التي تخدم الشباب، هذه الفئة التي يستحيل تركها بعيدا عن أي حراك سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي.

[1] - حيث شهد العالم العربي سلسلة من الثورات والانتفاضات والإحتجاجات بقيادة الشباب أواخر العام 2010 وحتى وقتنا الحاضر، وقد تمخض عن هذا الحراك حتى الأن الإطاحة بأربع أنظمة في كل من تونس، مصر، ليبيا، واليمن.

مبحث أول: الأشكال الحديثة للمشاركة السياسية لدى الشباب المغربي

برزت حديثا أنماط غير تقليدية للمشاركة السياسية، وذلك من خلال تشكيل الحركات الشبابية وتفعيل دور شبكة الانترنيت، وما يطرحه كل ذلك من أنشطة حديثة، مثل الاعتصامات والإضرابات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية، وهذا ما يقتضي ألا نتجاهل هذه الأنماط المستحدثة من المشاركة، بدلا من التركيز فقط على انخفاض أرقام من يشاركون بشكل موسمي في الانتخابات، أو الإنتماء للقوى السياسية والاجتماعية التقليدية.[1]

ويعتبر الانترنيت أحد أبرز الفضاءات التي أصبحت تشكل مسرحا للمشاركة السياسية، وبشكل لافت لدى فئة الشباب، حيث يمثل هذا الفضاء الافتراضي جانبا مهما في حياة قطاع كبير من الشباب يتسع عدده كل يوم (مطلب أول).

وقد شكل هذا العالم الافتراضي، مهدا للعديد من الحركات الاحتجاجية التي يقودها شباب، في الآونة الأخيرة، سواء منها ذات الطابع الاجتماعي، أو السياسي. حيث شهدت المملكة مع مطلع العام 2011، بعض الأشكال الاحتجاجية، لعبت فيها حركة 20 فبراير الشبابية دورا بارزا (مطلب ثاني).

مطلب أول: الممارسة السياسية للشباب من خلال شبكة الانترنيت.

يطرح استخدام الشباب لشبكة الانترنيت كوسيلة للترويج لمواقف سياسية معينة، عددا من الأسئلة حول الدور السياسي للانترنيت، كأداة لتزويد الشباب بالمعارف السياسية، وتحقيق التواصل والحوار معهم، وتعبئة جهودهم خلفا القضايا

[1] - إيمان محمد حسني: الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية -دراسة ترصد إرهاصات ثورة 25 يناير 2011-، دار العالم العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، يوليو 2011، ص 132.

الوطنية المختلفة. فلم يعد دور الانترنيت مقصورا على التواصل الشخصي والاجتماعي بين الشباب، بل أخذ يلعب عددا من الأدوار السياسية المهمة،[1] حيث أصبحت مفردات مثل المدونات « bloggs »، والفيس بوك « facebook »، واليوتوب « youtube » من الألفاظ الشائعة في مجال العمل السياسي في العديد من دول العالم.[2]

ويتضح استخدام الانترنيت كأداة سياسية في العديد من المجالات، فالانترنيت أصبح أحد المصادر المهمة لدى الشباب للحصول على المعلومات السياسية، وقد انتشرت المواقع الالكترونية التي تقدم المعلومات السياسية، وسعت الحكومات والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث، بل والأفراد لإنشاء مواقع الكترونية تقدم المعلومات لمستخدمي هذه الشبكة، كما سعت وسائل الإعلام التقليدية، خاصة المطبوعة منها إلى تقديم خدماتها الإخبارية على شبكة الانترنيت.

ويمثل الانترنيت إحدى أدوات المشاركة السياسية للشباب، والتي تتيح لهم فرصة التعبير عن وجهات نظرهم، والحوار بين بعضهم البعض حول القضايا المختلفة، وبدرجة أكبر من السهولة والحرية من الإطار التقليدي للمشاركة، ويساهم هذا في الحد من ظاهرة الإغتراب، واللامبالاة السياسية للشباب، ويزيد من درجة اهتمامهم بالقضايا العامة، والإحساس بالمسؤولية اتجاه المجتمع.

وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن الشباب هم أكثر الفئات اعتمادا على الانترنيت كمصدر للمعلومات السياسية، باعتباره إحدى الأدوات الأقل تكلفة، والأكثر سرعة في الحصول على المعلومة، وهم المستهلكون الرئيسيون للتكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي فإبداعاتهم، وفكرهم، وطاقتهم لاستخدام هذه الأدوات،

[1] - ريم عبد الحميد: الانترنيت وسيلة هامة للتغيير السياسي، مقال منشور بالموقع الالكتروني لصحيفة اليوم السابع المصرية، نقلا عن الجارديان البريطانية، بتاريخ 4 يناير 2011، www.youm7.com

[2] - أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص 35.

والخدمات هي التي تدفع التطور في هذا المجال.[1] كما تشير أرقام الإتحاد الدولي للاتصالات مؤخرا إلى احتلال المغرب للمرتبة الثانية عربيا في عدد المشتركين في خدمة الانترنيت، بعدما تجاوز عدد مشتركيه 13 مليون مشترك.[2]

ويستخدم الانترنيت أيضا، كأداة للتعبئة السياسية للشباب، وتسهيل جهود تجميعهم وتنظيمهم لتحقيق هدف سياسي معين، مثل تحفيز الشباب للتسجيل في قوائم الناخبين، أو المشاركة في مشروعات الخدمة العامة للمجتمع، أو تنظيم حملات تأخذ شكل التأييد، أو الاحتجاج على سياسات أو تصرفات معينة.

بالإضافة إلى ذلك يستخدم الانترنيت في تعبئة الشباب في العديد من القضايا المتعلقة بالحريات والحقوق العامة، وقد برز استخدام الانترنيت كأداة لتعبئة الشباب في الانتخابات الأمريكية الأخيرة بشكل لافت، حتى وصل الأمر بالبعض إلى الإعتقاد مجازا، أنه لولا الانترنيت ما كان لأوباما أن يصل إلى البيت الأبيض، حيث استطاع أن يسخر الانترنيت للتواصل والحوار مع الشباب، وإقناعهم بأهمية مشاركتهم في الانتخابات، وقدرتهم في إحداث التغيير. وقد برع الرئيس الأمريكي أوباما في استخدام هذا الأسلوب، سواء خلال حملته الانتخابية، أو بعد توليه الرئاسة، حيث قام بتطوير الموقع الالكتروني للبيت الأبيض، واستمر في استخدام البريد الالكتروني للتواصل مع المواطنين، بالإضافة لتسجيله عددا من الخطب السياسية التي وضعت بشكل حصري على شبكة الانترنيت.[3]

---

[1] - نفس المرجع، ص 36.

[2] - وقد كشفت أرقام الاتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2010 أن المغرب جاء بعد مصر متقدما على باقي الدول العربية، حيث عدد مشتركي الانترنيت في المنطقة العربية، شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ليصل إلى حوالي 80,6 مليون مشترك، ويستحوذ المغرب ومصر على حوالي نصف عدد المشتركين، كما أقر الاتحاد في تقريره، أن هذه الأرقام مرشحة لارتفاع كبير سنة 2011، تزامنا مع الحراك العربي، والذي شكلت فيه الشبكة المعلوماتية محورا أساسيا في تكوين الرأي العام السياسي. للإطلاع أكثر أنظر: يوسف سعود: المغرب ومصر يستحوذان على نصف مشتركي الانترنيت عربيا، مقال منشور بموقع الجريدة الالكترونية المغربية هسبريس، بتاريخ 19 يوليوز 2011، www.hespress.com

[3] - أحمد سعيد تاج الدين: مرجع سابق، ص 37 - 38.

ولقد أصبحت المدونات الالكترونية (فقرة أولى)، ومواقع التواصل الاجتماعي (فقرة ثانية)، إحدى أبرز الأدوات الفاعلة في حشد الشباب، وتوعيتهم للمشاركة في الحياة السياسية.

فما هي إذا أبرز الأدوار التي تلعبها كل من المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي، في تعزيز المشاركة السياسية للشباب؟.

فقرة أولى: المشاركة السياسية من خلال التدوين (المدونات).

إذا كان هناك طفل يولد كل ثلاث ثوان، فهناك مدونة " تولد " كل ثانية، حسب الإحصاءات التي نشرت من قبل محرك البحث عن المدونات "تيكنوراتي" أواخر سنة 2006، فقد أصبح المدونون أو " البلوغرز" هم من يعيدون تشكيل معالم النشر على الشبكة العنكبوتية، وتجدهم في كل حدث، بالقلم والمسجل وآلة التصوير، يرصدون تفاصيل الأحداث عبر الكرة الأرضية، يحللونها وينشرونها عبر مدوناتهم على الانترنيت.

ومنذ مدة أصبحت كلمة مدونة المرادف العربي الأكثر استعمالا للتعبير عن "ويبلوغ" weblog والتي تعني بالعربية مسجل الشبكة. وللمدونات هندسة خاصة، فالمواضيع التي تسمى أيضا تدوينات أو مداخل أو خواطر، توضع بترتيب مرتبط بآخر التحديثات، أي أن آخر موضوع يوضع أوتوماتيكيا في أول صفحة من المدونة. كما تتميز المدونات بتعدد الروابط المؤدية إليها، بحكم منطقها التواصلي.

هذه الآلية للنشر على الانترنيت تعزل المستخدم عن التعقيدات التقنية المرتبطة بالنشر على الشبكة، وتتيح لكل شخص إمكانية أن ينشر ما يكتبه بسهولة، إذ لم يعد من الضروري أن يعرف مستعملو الانترنيت الجوانب التقنية في الشبكة لإنشاء مدونة، بل يكفيهم أن يزوروا أحد المواقع العديدة التي توفر إمكانية وخدمة خلق

المدونات، ثم تتبع التعليمات، وفي بضع دقائق يمكن خلق صفحة خاصة، مع تضمينها مواضيع يكون صاحبها قد حررها مسبقا.[1]

ومع انتشار ظاهرة التدوين السياسي، منذ بداية الألفية الثالثة، تم تطوير المدونات السياسية لكي تصبح فضاءا يمكن لكل واحد عبره الحديث بحرية، ودون خوف، لتمثل وسيلة يستعملها المواطنون العاديون لجذب الانتباه نحو قضايا معينة.[2] الشيء الذي جعل هذه المدونات تشكل قفزة نوعية في النضال الرقمي، فقد ارتفع عدد المدونين العرب، خلال الخمس سنوات الأخيرة بشكل مدهش، وعكست مواقعهم التطلعات الديمقراطية، من خلال فضح الفساد وخروقات حقوق الإنسان، كما جرت محاكمة عشرات المدونين في مختلف البلدان العربية بسبب جرأتهم الإعلامية، لكن آلة الرقابة هذه لم تنجح في إيقاف تنامي المدونين العرب، حيث أن عددا منهم عمد إلى انتحال هويات غير هويتهم لتفادي الاعتقال.[3]

فعلى الرغم من حداثة ظهور المدونات العربية بشكل عام، والسياسة منها خصوصا، إلا أنها قد أصبحت تشكل أداة فعالة للتعبير، أجاد من خلالها المدونون الشباب التعبير عن همومهم أو هموم مجتمعاتهم بما فيها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

وتبقى المدونات السياسية هي البارزة في تصنيف المدونات العربية على شبكة الانترنيت، بحيث ظهر مجموعة من الشباب استخدموا هذه الوسيلة في الكشف عن المسكوت عنه بالعالم العربي، وتناولوا تفاصيل غير معلنة، وفضحوا ممارسات الظلم الاجتماعي، وهدر المال العام وغيرها...، وفي هذا الصدد نذكر مدونة الشاب

[1] - فؤاد مدني: المدونات عالم بلا خرائط.. صحفيون من نوع خاص يؤثرون على القرار السياسي، جريدة المساء، الملف الأسبوعي، عدد 88، الصادرة بتاريخ 30 – 31 دجنبر 2006، ص9.

[2] - فؤاد مدني ويونس ايت مالك: المدونات السياسية على الانترنيت، بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط، 2006-2007، ص 80.

[3] - حسين مجدوبي: الدور الحاسم لوسائل الإعلام والاتصال في الثورات الديمقراطية العربية، مجلة وجهة نظر، عدد 49 ، صيف 2011، ص 46 – 47.

المغربي محمد حنفي التي يتناول صاحبها شؤون الماركسيين والنقابيين ونضالتهم بالمغرب.[1]

وبالتالي فقد ظهرت المدونات لتتيح لمتصفح الانترنيت إمكانية إنشاء مواقع بسهولة ومجانا، وأمكن للمواطن العادي عبر هذه المدونات السياسية، أن يعلق على مختلف الأحداث السياسية، وينقل الأخبار وأن يصبح بدوره صحفيا إلى جانب الصحفيين المهنيين الذين وجدوا بدورهم في المدونات السياسية وسيلة جديدة للتعبير بحرية أكثر، وبعيدا عن القيود الصحفية المعروفة، فالمواطن العادي أصبح يغطي الحدث، ويعلق في حالة غياب الصحافة التقليدية، أو عندما لا يسمح خطها التحريري بتغطية قضية ما.[2] ولقد تفاعل الشباب مع هذه الآلية بشكل فعال بنقله للأخبار من مسرح الحدث وإطلاقه لنقاشات حول حدث ما، حتى دون أن يكون قد تلقى أي تكوين صحفي، بالإضافة إلى ذلك أتاحت هذه المدونات السياسية للقراء ومتصفحي الانترنيت تفاعلا أكبر مع الخبر، من خلال الإطلاع والتعليق على الأخبار والأحداث التي لم تنشرها وسائل الإعلام التقليدية، أو التي لم تتمكن بعد من الوصول إليها، فالمدونات السياسية تتوفر على خاصية السرعة في نقل المعلومة دون حاجة إلى المرور عبر هيئة تحرير لها خط تحريري معين، يمكن أن تشكل مقصا للرقيب أو أن تعطل نشر المعلومة، بل وأصبحت المدونات السياسية في الكثير من الدول أكثر تأثيرا ومساهمة في تحريك الرأي العام والمجتمع[3]، فلم يعد المدونون يكتفون بالتعليق على الأحداث ووصفها، بل صاروا يلعبون دورا هاما في التأثير على القرار السياسي وتشكيل رأي عام غير رسمي.

لقد تجاوز المدونون بذلك التعريف الذي يحصر عملهم في مجرد نشر الآراء والتعليقات والصور الشخصية، ليتحول عالم التدوين على الانترنيت إلى "ثورة

[1] - فؤاد مدني ويونس أيت مالك: مرجع سابق، ص 52.
[2] - نفس المرجع، ص 70.
[3] - نفس المرجع السابق، ص 79 - 80.

الكترونية"، وإلى أداة جديدة للإعلام والإخبار، أثبت مستعملوها في العديد من الأحيان أنهم يستحقون لقب "الصحفيين الجدد" أو "صحفيين من نوع آخر"، وصار ما ينشره المدونون على الشبكة يوصف بكونه نوعا جديدا من الصحافة الالكترونية أو الصحافة المباشرة.[1] لقد تحولت المدونات السياسية على هذا الأساس إلى وسائل إعلام مواطنة، تتيح للمواطن العادي أن ينقل ما يجري في حيه أو مدينته، أو بلده بكل سهولة وسرعة، كما تتيح لمواطنين آخرين إمكانية التفاعل عبر تعليقات على الخبر الذي تم نشره في المدونة.[2]

ونظرا لهذه الأهمية التي تلعبها المدونات، تبنى العديد من الصحفيين في العالم، وفي المغرب أيضا لهذا الوسيط الإعلامي الجديد، وليس الأمر حكرا على ممتهني الصحافة الالكترونية فقط، بل أيضا الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية.

وقد شكلت المدونات السياسية آلية هامة في التأثير على القرار السياسي وتشكيل الرأي العام، حيث استخدمت بشكل كبير في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، كما قاد المدونون الفرنسيون حملات قوية في فرنسا وخاصة عند مشاركتهم إلى جانب وسائل الإعلام الجماهيرية في التعبئة الكبيرة إبان التصويت على الإصلاح الدستوري لسنة 2004، أو الحملة الواسعة التي قادوها ضد قانون الشغل سنة 2006.[3] أما في تونس فقد أصبح أحد المدونين الشباب[4] اعتقل أسبوعا قبل سقوط نظام بن علي

[1] - فؤاد مدني: المدونات عالم بلا خرائط... ، مرجع سابق، ص 9.
[2] - فؤاد مدني ويونس أيت مالك، مرجع سابق، ص 8.
[3] - فؤاد مدني: المدونات عالم بلا خرائط... ، مرجع سابق، ص 9.
[4] - سليم عمامو وهو مدون شاب لم يتجاوز عمره الرابعة والعشرين، تم اختياره كاتبا للدولة لدى وزير الشباب والرياضة التونسي ليكون أول مدون عربي يكون عضوا في حكومة، ويعتبر سليم أول مدون تونسي دعا إلى مسيرة ضد النظام يوم 22 ماي 2010 من خلال مدونته، واعتقلته السلطات بتهمة قرصنة المواقع الالكترونية الحكومية، بينما كان السبب الرئيسي للقبض هو هجومه المستمر على نظام الرئيس السابق بن علي، فضلا عن الوثائق التي كان ينشرها لفضح هذا النظام، للإطلاع أكثر على هذا الموضوع أنظر: إسماعيل النافع، الشبكات الاجتماعية ودورها في صناعة الحدث -نموذج الفايسبوك والثورة التونسية- بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط، 2010-2011، ص 87 وما بعدها.

بتهمة العصيان، أول وزير ينتمي إلى "مجتمع الانترنيت"، وفي ذات الوقت أصغر وزير في تاريخ تونس الحديث، حيث لا يتجاوز عمره 32 سنة.[1]

أما في المغرب وخلال الأسبوع الأخير من مارس 2006، أقامت منظمة "أيكان" (ICCAN) ،[2] اجتماعا لها بنيوزيلاندا، ولم يتردد وزير الشؤون الاقتصادية والعامة المغربي في تعيين حسن بلكورة الكاتب العام في الوزارة آنذاك، كممثل للمغرب في هذا اللقاء، غير أن هذا الأخير، وعلى عكس باقي الوفود التي قامت برحلتها عبر ماليزيا، اختار القيام برحلة سياحية طويلة عبر باريس ولوس أنجلس، وهو ما كلف الوزارة أزيد من 130 ألف درهم. لكن وفي غفلة من السيد الكاتب العام قام المدون الشاب، رشيد جنكاري والذي كان بدوره مشاركا في نفس الاجتماع، بنشر الفاتورة الحقيقية التي تفضح هذا التبذير على مدونته الشخصية، رغم تدخل مدير جنكاري في العمل لإرغامه على سحب الموضوع من المدونة، مع تهديده بالفصل من وظيفته كصحفي تقني بشركة "كازانيت" المشرفة على البوابة الإخبارية "منارة" المملوكة لشركة "اتصالات المغرب"، وبعد ساعات فقط على نشر رشيد لبلاغ صحفي على مدونته يعلن فيه عن تعرضه للتهديد بالفصل، إنطلقت بسرعة حملة واسعة للتضامن معه قادها مئات المدونين المغاربة، عبر إعادة نشر الموضوع، والتنديد بما حصل، كما ساعدتهم بعض الصحف الوطنية على ذلك، الأمر الذي أجبر رئيسه في العمل على التراجع عن تهديداته، وهو ما تزامن مع إعلان وزير الشؤون الاقتصادية والعامة خبر إقالة كاتبه العام حسن بلكورة.[3]

---

[1] - المصطفى مراد: الثورة الرقمية ... ثورة في مفهوم الثورة، جريدة المساء، عدد 1696، الصادرة بتاريخ 6 مارس 2012، ص 6.

[2] - هيئة الانترنيت للأسماء والأرقام المخصصة (الايكان)

Internet corporation for assigned names and numbers (ICCAN)

وهي منظمة غير ربحية تأسست العام 1998، ويقع مقرها في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وهي منظمة مختصة بتوزيع مجالات العناوين في بروتوكول الانترنيت (الآي بي IP)، وإدارة نظام سجلات المواقع العامة عالية المستوى مثل « com, net, org.... » ، وإدارة سجلات المواقع عالية المستوى لرمز الدولة مثل (Ae, Ma, Fr....).

[3] - فؤاد مدني: عندما تتحول المدونات إلى صحافة بديلة، جريدة المساء، الملف الاسبوعي، عدد 88، الصادرة بتاريخ 30 – 31 دجنبر 2006، ص 11.

شكل هذا النصر الذي حققه المدونون بفضل مدونة جنكاري بداية الإلتفاف الجاد من الصحافة للمدونين، وبداية فعلية لتأثير الشباب من خلال التدوين في محيطهم السياسي والمجتمعي، هذا الإهتمام والحماس، توج في شهر أكتوبر من سنة 2006 بتأهل مدونتين مغربيتين للمسابقة العالمية للمدونات التي تنظمها المؤسسة الإعلامية الألمانية "دويتشه فيله" (DW)، وهو تتويج دفع الصحافة إلى مزيد من الاهتمام بالمدونات، وساهم في توسع وانتشار التدوين السياسي بين أوساط الشباب المغربي.[1]

إن واقع التدوين بالمغرب لا يكاد يختلف عن باقي الدول العربية إلا في أمور قليلة، "ففوبيا" التدوين لازالت قائمة بين المدونين والسلطات، هذه الأخيرة التي تتعامل بحذر مع التدوين كنشاط سياسي وليس إعلامي، نظرا للاهتمام الذي يوليه أغلب المدونين المغاربة بالمواضيع السياسية، وبحثهم الدائم على تحقيق السبق الإعلامي في الإعلام الافتراضي.

لكن ليس فقط اللاتوازن القائم بين المدونين والسلطات هو المعيق الأساسي للتدوين في المغرب، فالعلاقة المتوترة بين المدونين والصحافيين المهنيين تشكل هي الأخرى عائقا مهما، فالعديد من الصحفيين المهنيين يرون في التدوين تطفلا غير مرغوب فيه على عالم الصحافة، لكن أغلب المدونين الشباب بالمغرب يرون أن التدوين في بلادهم من أعمدة حرية الرأي والإعلام، وأنه من أسباب ومحركات الإصلاح السياسي والاجتماعي الذي عرفته المملكة، كما يعتبرون أن أي إقصاء لهم يعد منافيا لحرية التعبير والإعلام.[2]

من جهة أخرى استفاد الشباب من ظهور الصحافة الرقمية، فأمام الرقابة، وأمام الكلفة المالية المرتفعة لإصدار الصحف، والتحكم في الإشهار لخنق الصحافة

[1] - مقال تحت عنوان: التدوين العربي في مهب الريح... المغرب العربي، منشور بموقع الصحيفة الالكترونية إيلاف، بتاريخ 31 مارس 2008: ww.elaph.com

[2] - محمد بدراوي: ملتقى "نبراس" يعري واقع التدوين بالمغرب، مقال منشور بالموقع الالكتروني الجزيرة توك، بتاريخ 17 أبريل 2012: www.aljazeeratalk.net

الحرة، ظهرت الصحافة الرقمية كبديل، التي أصبحت تعمل على تقديم منتوجات صحفية متميزة لتطرقها إلى قضايا الفساد، وحقوق الإنسان، وتزوير الانتخابات، وثروات المسئولين وغيرها من القضايا السياسية ذات الحساسية. إلا أن تقييم هذا النوع من الصحافة يجب أن يرتكز على دورها في خلق ثقافة سياسية بديلة، ودورها في المساهمة في خلق رأي عام متنور وواع بحقوقه السياسية. وقد ظهرت العديد من العناوين الرقمية في هذا الصدد من أهمها موقع "هسبريس" بالمغرب. كما تسمح هذه الصحافة الرقمية للقراء بالتعليق، مما جعل هذه الردود حول المقالات من نقط القوة في هذا النوع من الصحافة، وبالتالي تسمح قراءة ودراسة التعليق بفهم نفسية المواطن، ونمط تفكيره وتفاعله مع الأحداث السياسية.

من جهة أخرى لعبت أيضا منتديات النقاش[1] على شبكة الانترنيت دورا بارزا في تحول الشباب من تجمعات رقمية افتراضية إلى تجمعات رقمية واقعية لمناقشتها الوضع السياسي والاجتماعي للبلاد، وتبادل الآراء حول مختلف هذه القضايا والمواضيع.[2]

وأخيرا، إذا كانت المدونات السياسية تلبي حاجات الاتصال السياسي، وتساهم في تقييم العمل السياسي، وأيضا بناء صورة السياسي نفسه من خلال خلق فضاء تفاعلي للنقاش وتبادل الافكار، فهي تستجيب أيضا لمطالب الشباب في المشاركة السياسية عبر تقديم آرائه ومواقفه وانتقاداته.[3]

فقرة ثانية: المشاركة السياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

لم تعد الانترنيت بالنسبة للشباب المغربي على غرار نظيره العربي، مجرد أداة للترفيه، بقدر ما أصبحت أيضا أداة للتعبير عن الرأي، والتواصل لمناقشة مختلف

[1] - المنتديات هي مواقع إلكترونية معنية بالتحاور والنقاش حول عدة أمور بين أناس مجتمعين على فكر ما، وتتكون هذه المنتديات من عدة فئات أو منتديات فرعية، بحيث كل فئة تضم عددا من المواضيع التي تخص مجالا معينا.

[2] - حسين مجدوبي: مرجع سابق، ص 46.

[3] - فؤاد مدني ويونس أيت مالك: مرجع سابق، ص 99.

المشاكل والقضايا الاجتماعية والسياسية، والتحسيس والتعبئة لحشد الطاقات البشرية من أجل إحداث التغيير. فهذه التقنية الحديثة أفرزت منذ ظهورها في القرن الماضي تحولات عميقة داخل المجتمعات سواء الغربية منها أو العربية. وقد شكلت الانترنيت حجر الزاوية في اندلاع سلسلة من المظاهرات والانتفاضات[1] التي شهدها العالم العربي بقيادة الشباب منذ أواخر سنة 2010، حيث انطلقت شرارتها الأولى من "الفايسبوك" لتتبلور من خلال باقي وسائط التواصل الاجتماعي[2] كـ"تويتر"، "اليوتوب"، "نيتلوغ" وغيرها...، ضد الواقع السياسي والاقتصادي للمنطقة.

هذا التغيير المفاجئ في ذهنية الشباب وثقافته، يستدعي جملة من التساؤلات التي تفرض نفسها بشكل ملح، فالأسئلة التي تتبادر إلى الذهن تتمحور حول كيفية انتقال الشباب من مجرد مستهلك لمواقع ومنتديات التواصل الاجتماعي من أجل الترفيه، كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، إلى منتج لأحداث تاريخية عبر استثمار هذه الشبكات الافتراضية، والكيفية التي ساهمت بها هذه الأخيرة في تخليص الشباب من العزلة والخوف السياسي.[3]

فللواقع الافتراضي تداعيات حاسمة على المشهد السياسي المعاصر، حيث أن التواصل السريع والدقيق يمكن الحركات السياسية والشبابية من تنسيق تحركاتها ومظاهراتها، وتبليغ المشاركين والأعضاء بأحدث التطورات والمخططات من خلال تقنيات متنوعة خاصة الشبكات الاجتماعية والهواتف المحمولة، وما يماثلها، مما يعسر مهمة الأجهزة الرقابية، خاصة في غياب جهة منظمة، رئيسية يمكن كشفها واستهدافها

[1] - هناك جدل بين الباحثين والأكاديميين حول التسمية الصحيحة لما يحدث اليوم ف يالعالم العربي، هل هو مجرد حراك عابر أم ثورات أم رجات ثورية أم فقط انتفاضات، وعموما فهذا البحث ليس كفيلا في الخوض في أبعاد هذه التسمية، بل تبقى رهينة للبحث في ميدان علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي.

[2] - مواقع التواصل الاجتماعي هي عبارة عن خدمات تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجمع المستخدمين والأصدقاء والأشخاص ذوي الاهتمامات المشتركة من أجل التواصل وتكوين الصداقات والبحث عن الاهتمامات والأنشطة المختلفة، ومعظم هذه الشبكات الاجتماعية الموجودة حاليا هي عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة. والبريد الالكتروني، والفيديو، والتدوين، ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات، ومن أشهر هذه الشبكات نجد : فايسبوك، تويتر، ماي سبيس، هاي فايف، جوجل بلس، أوركت...

[3] - أمينة زوجي: الانترنيت وثورة الشباب العربي، مقال منشور بالموقع الالكتروني ديوان العرب، بتاريخ 11 شتنبر 2011، www.diwanalarab.com

من قبل السلطات.[1] فلم تتوقع الأنظمة العربية يوما، ومعها أغلب المحللين والباحثين والمهتمين بالحراك الاجتماعي والسياسي في العالم العربي، مدى قدرة الشباب على ممارسة التأثير واتخاذ مواقف جادة وجريئة يهاب لها في هذه الظرفية بالتحديد، من خلال تسخير شبكات التواصل الاجتماعي عوض الانتماء إلى الأحزاب السياسية،[2] حيث كانت هذه الشبكات على رأس الوسائل الرقمية الأكثر شعبية في وسط الشباب. فيبرز تأثيرها من خلال حجم المنخرطين فيها، فهي تضم مئات الملايين من المنخرطين عبر العالم، منها عشرات الملايين من الشباب العربي،[3] فقد أعلن أحد أكبر المراكز الإعلامية الأمريكية بولاية كارولانيا أن عدد المشتركين في موقع "تويتر" الألكتروني قد وصل نهاية العام 2009 إلى 40 مليون مشترك، بينما وصل عدد مستخدمي موقع "الفايسبوك" شبكة التواصل الاجتماعي ذائعة الصيت إلى حوالي 350 مليون مستخدم،[4] كما أكد التقرير الصادر عن كلية دبي للإدارة الحكومية سنة 2011 أن عدد الشباب مستخدمي "الفايسبوك" في الوطن العربي يقدر بحوالي 27 مليون منخرط، ويعتبر هذا الرواج الواسع خير دليل على المكانة التي تشغلها وسائط التواصل الاجتماعي في حياة الشباب العربي، خاصة وأن هذه الشريحة تمثل 75% من مجموع سكان المنطقة العربية.[5] كما أظهر الإصدار الأخير من التقرير الصادر عن نفس الكلية لسنة 2012 أن عدد مستخدمي فيسبوك بالمغرب بلغ 4,2 مليون مستخدما بحلول نهاية يونيو 2012.[6]

وقد لجأ الشباب إلى العالم الافتراضي، بوصفه المجال العام الذي يمكنهم فيه التعبير عن آرائهم والتواصل فيما بينهم نتيجة لانسداد أغلب قنوات الفعل

[1] - شريف رشدي، وإسراء إسماعيل: الواقع الافتراضي، الإنعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، عدد 187 يناير 2012، ص 93.
[2] - أمينة زوجي: مرجع سابق،
[3] - مرسي مشري: شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 395، يناير 2012، ص 149.
[4] - أحمد سعيد تاج الدين: مرجع سابق، ص 39
[5] - مرسي مشري: مرجع سابق، ص 149.
[6] - طارق بنهدا، المغرب ثاني بلد عربي يستخدم الفيسبوك، مقال منشور بموقع الصحيفة الالكترونية هسبريس، بتاريخ 18 يوليوز 2012: www.hespress.com

السياسي،[1] وبعد أن فقد هؤلاء الشباب ثقتهم في مصداقية الإعلام الرسمي، حيث ظلت السلطات تتحكم فيه، وتتدخل لتوجيه الرأي العام بما تبثه من مواد إخبارية وتقارير لا تعبر عن الحقيقة ولا تعكس الواقع أو التطلعات، وتشهد على ذلك معظم التقارير الدولية التي تصنف الدول العربية في أذيال القوائم فيما يخص حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام.[2]

وقد زادت الشبكات الاجتماعية من نمو الوعي السياسي للشباب، وبشعوره بحقوقه السياسية والاقتصادية، كما خلصته من القيود التي كانت تفرضها عليه العادات القديمة وسلطة الدولة، إضافة لمساهمتها في حشد الجماهير المطالبة بحقوقها، وتعبئة الرأي العام العالمي لصالح قضايا هذه الجماهير.[3] وبالتالي فقد شكلت مواقع التواصل الاجتماعي متنفسا للشباب، يعبر من خلالها عن مشاكله، كما سمحت له بمحاكاة تجارب الآخرين، والتشبع بقيم الحرية والعدالة والديمقراطية، والمشاركة التي ينعم بها المواطن الغربي. الشيء الذي ساهم في إضمحلال دور مؤسسات التنشئة التقليدية في تشكيل ثقافة ووعي الشباب السياسي.[4]

كما شكلت هذه الوسائط الاجتماعية بدائل حقيقية للتعبير عن المرغوب فيه سياسيا ومجتمعيا،[5] حيث أصبح الإتصال بين الشباب وأفراد المعارضة السياسية والجمعيات الحقوقية ونشطاء المجتمع المدني سواء فيما بينهم أو مع الخارج سهلا بفضل الخدمة الفعالة التي يوفرها البريد الالكتروني، وبرامج الاتصال على شاكلة "سكايب" و "ميسنجر" و "تويتر" و "فايسبوك".[6]

[1] - شريف رشدي، وإسراء إسماعيل، مرجع سابق، ص 95.
[2] - عثمان الزياني: الكبث السياسي والثورات الشعبية العربية، مجلة وجهة نظر، عدد 49، صيف 2011، ص 24.
[3] - مرسي مشري: مرجع سابق، ص 168.
[4] - نفس المرجع، ص 160 – 161.
[5] - عثمان الزياني: مرجع سابق، ص 24.
[6] - نفس المرجع، ص 47.

كما وفر هذا العالم الشبكي للشباب إمكانية التجمهر عن بعد أو ما بات يسمى بالتجمهر الافتراضي،[1] ويتصاعد الأمر تدريجيا ليصل إلى ذروته بالانتقال من الفضاء البديل إلى الحقيقي سواء تعلق ذلك بالمشاركة في مظاهرة أو إضراب أو اعتصام، أو في الكشف عن فساد ما، فهنا تتحول المشاركة السلبية إلى ممارسة إيجابية، والمقصود بالإيجابي هنا ليس تقييم مضمون الممارسة التي قد نختلف مع بعضها، وإنما فكرة الممارسة الفاعلة التي تنتقل بصاحبها من خانة إلى أخرى ليكون ناشطا حقيقيا،[2] فالآن يمكن لأي فرد يملك حاسوبا ورصيدا في الانترنيت أن يصبح "فاعلا" سياسيا واجتماعيا، الشيء الذي تغيرت معه وضعية الشباب من متلقي إلى مشارك في عملية صنع القرار.[3]

ولعل من أبرز ملامح المشاركة السياسية للشباب المغربي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي نجد حملة "ساعد فؤاد" التي انطلقت على صفحات "الفيسبوك"، بعد اعتقال فؤاد مرتضا في 5 فبراير 2008، وهو مهندس مغربي بالغ من العمر 26 سنة، وذلك على خلفية اختلاق حساب مزيف للأمير مولاي رشيد في موقع "الفايسبوك"، وقد تسربت أخبار عن تعرضه لمعاملة سيئة وهو رهن الاعتقال، مما أثار غضب بعض الشبان المغاربة الذين اجتمعوا وتظاهروا ضد سجن فؤاد. وبتاريخ 23 فبراير 2008 صدر الحكم على فؤاد بالسجن لمدة ثلاث سنوات، عندئذ تحول "الفايسبوك" إلى أداة أساسية في تنظيم احتجاجات طالت ثماني مدن في العالم (الرباط، أمستردام، بروكسيل، باريس، لندن، مدريد، مونتريال، ثم واشنطن).[4]

[1] - عبدة حقي: هل يستطيع الانترنيت أن يقودنا إلى مجتمع ديمقراطي، جريدة المساء، عدد 1696، الصادرة بتاريخ 6 مارس 2012، ص 6.

[2] - إيهاب الحضري: الفضاء البديل: الممارسة السياسية والاجتماعية للشباب العربي على شبكة الانترنيت، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، الجيزة، الطبعة الأولى، 2010، ص 8.

[3] - المصطفى مرادا: مرجع سابق، ص 6.

[4] - إسماعيل النافع: الشبكات الاحتجاجية ودورها في صناعة الحدث – نموذج الفايسبوك والثورة التونسية – بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والتصال، الرباط، 2010-2011، ص 6.

إضافة إلى ذلك وفي خضم الحراك الذي طبع المنطقة العربية مع نهاية العام 2010، بدأت البوادر الأولى تتشكل لحركة احتجاجية شبابية بالمغرب، اختار لها مؤسسوها اسم 20 فبراير، والتي وجدت في مواقع التواصل الاجتماعي خاصة "اليوتوب " و "الفايسبوك" ضمانا لتواصل شبابها بشكل كامل وآمن، وأن يطلقوا دعوة الاحتجاج والتظاهر ضد كل الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، التي اعتبروها فاسدة، وغير صالحة للعيش بكرامة وحرية، لتصبح هذه الحركة الوليدة حديثا مصدرا لإثارة مناقشات سياسية جديدة ومتنوعة.[1]

وفي ظل هذا الحراك السياسي الذي يعرفه المغرب، وبعدما أصبح المغاربة وخاصة الشباب يلجأون لشبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعبير عن انشغالاتهم وانتظاراتهم، لجأ بعض الشباب من وراد هذه الشبكات مؤخرا إلى خلق صفحات جديدة تعبر عن تطلعاتهم السياسية. حيث نجد من بينها صفحة تحت عنوان "برلمان مغاربة فيسبوك"، وتهدف هذه الصفحة التي أصدرها موقع المرصد الوطني ضد الفساد والاستبداد، إلى نقل هموم وانشغالات المواطنين المغاربة، وتجيب عن أسئلتهم، حيث يتم وضعها بين يدي نواب الأمة، عبر وسائط الإعلام الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية.

كما أقر أحد المسؤولين عن هذه الصفحة أنهم بصدد تشكيل "برلمان ظل" لمراقبة تحركات الأعضاء 395 لمجلس النواب الذين انتخبوا في 25 نونبر من العام الماضي، وتتبع أنشطتهم وحضورهم، ونشر أسئلة المواطنين وأجوبة السادة الوزراء، مشيرا في ذات السياق أنهم بصدد العمل أيضا على رفع مقترح قانون لرئاسة البرلمان والحكومة، يهدف لضبط عملية الغياب داخل أروقة ولجان المجلس.

[1] - فريد لمريني: حركة 20 فبراير وشهد التغيير بالمغرب، محاولة سوسيو-سياسية، مجلة وجهة نظر، عدد 49، صيف 2011، ص 8.

وقد نوه النائب البرلماني محمد يتيم[1] بمبادرة "برلمان مغاربة فايسبوك"، معتبرا أنه من حق المواطنين ممارسة الرقابة على ممثليهم بالبرلمان، مؤكدا على أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت تمثل "سلطة خامسة"، ولها دور إيجابي وفعال في دفع الشباب المغربي للقيام بدوره في محاسبة مجلس النواب بغرفتيه، كما أضاف أن سعي الناشطين بهذه الصفحة لتشكيل "برلمان ظل" هو يقظة إيجابية لا يمكن إلا الترحيب بها، باعتبارها تشير إلى دعوة الشباب المغربي لممارسة دوره الطبيعي في المشهد السياسي.[2]

كما كان لشبكة "رصد" المصرية على "الفايسبوك" دور كبير في تغطية أخبار الحراك الأخير بمصر، خاصة وأنها نشأت على يد شباب لهم تكوين إعلامي قبيل انطلاق التظاهراتضدّ نظام حسني مبارك. وقد تمّ السعي من ورائها إلى خلق صحافة معتمدة على شبكات التواصل الاجتماعيّة زيادة على ما حققته من ثقة المتتبّعين في أخبارها، ومن بينها قنوات تلفزيّة عالميّة. فجاءت شبكة "رصد" المغربية متأثرة بها، حيث انطلقت بعد يوم 20 فبراير 2011، واستطاعت أن تنال إعجاب المئات من رواد "الفايسبوك" بالمغرب والعالم العربي في ظرف قصير. وقد تكلفت الصفحة بنشر الأخبار العاجلة التي كانت في أغلبها حقيقية، كما ضمّت مقالات للرأي وكتابات عن ضرورة التغيير بالمغرب.

كما ظهرت أيضا صفحة سميت ب"التقشاب السياسي"، وهي صفحة على "الفايسبوك" أيضا، خرجت للوجود يوم 10 فبراير 2012، يسيرها شابان كانا من بين رموز الحراك الشبابي بالمغرب، ويمتلكان تكوينا سياسيا يظهر ببصمتهما على المضمون المنشور، وبتركيز على شخصية رئيس الحكومة.

[1] - برلماني عن حزب العدالة والتنمية المشارك في الحكومة الحالية، عن دائرة بني ملال، والكاتب العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.
[2] - منال وهبي: فايسبوك ... يتحول إلى برلمان ظل مغربي للمحاسبة، مقال منشور بالموقع الالكتروني لقناة العربية الفضائية، بتاريخ 9 فبراير 2012: www.alarabiya.net

إضافة لذلك ظهرت أيضا صفحة أخرى سميت ب"صرخة الشعب المغربي"، إبان انطلاق التظاهرات الأخيرة بالمملكة، وأتاحت للجميع إمكانية النشر لتغدو بؤرة للتعبير دون قيود،وإن كان هذا المعطى مشكلا لقوّتها فإنّه أضحى بعدها مكمن انتقاد بعد بروز آراء راديكاليّة من متخفين وراء أسماء مستعارة.

صفحة "صرخة الشعب المغربي" تعد أكبر صفحة تنادي بالتغيير السياسي في المغرب على "الفايسبوك"، زيادة على ضمّها فريق عمل به شخصيات معارضة معروفة. كما أنها الوحيدة التي تضع "شعارا جديدا" للمملكة يعبّر عنه واضعوه بـ "الله - الوطن - الشعب"، فيما تميزت في أوج الحراك بخروج بعض المنتمين إليها ضمن مسيرات الفبرايريّين بلافتات دالّة على الصفحة. بينما يبقى تحديد سقف المطلب السياسي غامضا لدى الواقفين وراءها بالنظر لتصريح أحدهم أنّ "صرخة الشعب المغربي مع رأي الأغلبية المنبثق من دستور بإرادة شعبيّة".[1]

ومع هذا التعاظم في أهمية الدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في المشهد السياسي، لجأ العديد من المرشحين في انتخابات 25 نونبر التشريعية الأخيرة إلى هذه الوسائط الحديثة من أجل التواصل مع المواطنين والناخبين، وخاصة الشباب منهم، وإقناعهم من أجل التصويت لصالحهم، ويتعلق الأمر بالخصوص بأربعة مواقع اجتماعية هي "الفايسبوك" و "تويتر"، "اليوتوب"، ثم "النيتبلوغ"، بالإضافة إلى بعض مواقع الانترنيت، وذلك لسرعة هذه الوسائل في التواصل والوصول إلى عدد كبير من مستعملي الانترنيت، وقد سجلت المنافسة خاصة بين لوائح الشباب لجوء العديد من وكلاء اللوائح إلى إنشاء صفحات في المواقع الاجتماعية، تستقطب بعضها عددا كبيرا من الزوار والأصدقاء.[2]

[1] - إسماعيل عزام: الحراك المغربي، صفحات ثورة وسط الفايسبوك، مقال منشور بموقع الصحيفة الالكترونية هسبريس، بتاريخ 29 يونيو 2012: www.hespress.com

[2] - خالد مجدوب: المعارك الانتخابية في فضاء الفايسبوك، وتويتر، واليوتوب، جريدة التجديد، الصادرة بتاريخ 15 نونبر 2011. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المراجع المعتمدة في هذا البحث من الجرائد الوطنية أو الدولية التي لم تذيل بأرقام الصفحات، وإنما ذلك لكونها مراجع

أما عن هذا الإقبال على التواصل عبر هذه الوسائط الاجتماعية، فهو يعود إلى وعي الأحزاب بأهمية هذه الوسيلة في الاتصال بفئة الشباب،[1] خاصة إذا ما علمنا بأن عدد مستعملي الفايسبوك بالمغرب قد بلغ قرابة 4 ملايين مستخدم أغلبهم من هذه الفئة.[2] وقد ولدت هذه الحملات الرقمية أصداءا طيبة لدى فئة واسعة من الشباب المغربي، باعتبارها أكثر قربا لاهتماماتهم.[3]

ولقد اهتمت هذه الأحزاب أيضا بالبث صوتا وصورة عبر هذه الوسائط، حيث أطلق حزب الاتحاد الاشتراكي "تلفزة إلكترونية" على "اليوتوب"، بالتزامن مع بدء الحملة الانتخابية، تعرض برامجه وأبرز محطاته وأسماء مرشحيه إضافة لمقاطع فيديو لمداخلات قادة الحزب.

وبدوره أطلق حزب الاستقلال قناة تلفزيونية على الانترنيت تحت اسم "ميزان تيفي" في إشارة إلى رمز الحزب، والتي عملت على بث مداخلات وحوارات قيادي الحزب ووزرائه ومرشحيه في الانتخابات. وعلى نفس الشاكلة سار حزب التجمع الوطني للأحرار الذي عمد إلى تسجيل عدد كبير من مقاطع الفيديو يجيب فيها أمينه العام على أسئلة الشباب حول برنامج حزبه الانتخابي، ويحثهم على المشاركة والتصويت لمرشحي الحزب، إضافة إلى تقديم بث مباشر عبر الانترنيت لما يدور في مقر الحزب الرئيسي بالرباط. أما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فيعتبر أحد أبرز الأحزاب التي أولت اهتماما كبيرا لهذه الوسائط، حيث تم تحديث الموقع الرسمي

مستقاة من أرشيف وزارة الإتصال بالرباط، حيث أن قسم الأرشيف بالوزارة يعمل على تقطيع مقالات الجرائد وفرزها على ملفات توزع بحسب طبيعة المواضيع، مع الإشارة إلى تاريخ وعدد الجريدة، دون الإشارة إلى صفحة المقال.

[1] - محمد العلالي: توسل السياسة بالانترنيت يرجع إلى محدودية الوسائط التقليدية، جريدة أخبار اليوم، عدد 599، الصادرة بتاريخ 16 نونبر 2011.

[2] - خالد مجدوب: مرجع سابق.

[3] - عبد المولى بوخريص: الانترنيت يتحول إلى ساحة للمعركة الانتخابية بالمغرب، مقال منشور بالموقع الالكتروني لقناة دويتشه فيله DW الألمانية بتاريخ 24 نونبر 2011: www.dw.de

للحزب بشكل يومي، إلى جانب إعطاء مساحة أكبر للصوت والصورة عبر بث أشرطة فيديو، بدل الاقتصار على التقارير المكتوبة فقط.[1]

لكن هذه الشبكات الاجتماعية ليست مفتوحة فقط للحملات الانتخابية، والرسائل التي تحث المغاربة على المشاركة في العملية الانتخابية والسياسية، بل يوجد فريق يحث على المقاطعة، ويتكون أساسا من ناشطي حركة 20 فبراير الذين أعلنوا تشكيل "جيش رقمي"، يحذر المغاربة وبخاصة الشباب منهم من مغبة المشاركة في الانتخابات. ولا يقف دور المقاطعين عند هذا الحد، بل عمدوا أيضا عبر صفحات الفايسبوك إلى حث الشباب على النزول إلى الشوارع من أجل توعية المواطن، ودفعه إلى اختيار المقاطعة، بل وذهبوا رغم دعوات المقاطعة هاته، إلى مراقبة المترشحين للانتخابات وكتابة تقارير عن الخروقات والتجاوزات التي يمكن أن تشوب العملية الانتخابية،[2] وذلك من خلال صفحة أطلقوا عليها اسم "الشعب المغربي يرصد انتخابات 2011".[3]

وأخيرا نخلص إلى أن المدونات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي قد شكلت أداة مهمة لحشد الشباب وتوعيتهم للمشاركة في الحياة السياسية.[4] فبالرغم من أن هذه الوسائط والمجتمعات الافتراضية نشأت بداية في الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة التي كان لها السبق في تطوير دور الشبكات الاجتماعية، فإن الشباب العربي تمكن من استخدامها وتوظيفها على أفضل وجه،[5] مما قلص الهوة الديمقراطية والرقمية ما بين العرب وباقي العالم.[6]

[1] - لطيفة العروسني: الأحزاب المغربية تنفض الغبار عن مواقعها الالكترونية، بمناسبة الانتخابات، جريدة الشرق الأوسط، عدد 12044، الصادرة بتاريخ 19 نونبر 2011.
[2] - عبد المولى بوخريص: مرجع سابق.
[3] - حليمة أبروك: شباب 20 فبراير ينشئون صفحة لرصد خروقات الانتخابات، جريدة أخبار اليوم، عدد 597، الصادرة بتاريخ 14 نونبر 2011.
[4] - أحمد سعيد تاج الدين: مرجع سابق، ص 38.
[5] - شريف رشدي، وإسراء إسماعيل، مرجع سابق، ص 95.
[6] - حسين مجدوبي: مرجع سابق، ص 47.

مطلب ثاني: الشباب والظاهرة الاحتجاجية -حركة 20 فبراير- نموذجا –

في بداية تعرض علم الاجتماع لأنشطة الشباب في الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والسياسية في أوائل حقبة الستينيات، غلب على الباحثين تبني رؤية نظرية، ومفاهيم تتعلق بالهوس والشغب والفوضى، وهو ما قادهم إلى عدد من الإفتراضات التي تتعلق ببؤس وعدم عقلانية وانخفاض مستوى المحتجين الشباب. ولكن ومع بروز نجم الحركات الحقوقية، ودخول فئة الطلاب الجامعيين والمثقفين إلى المشهد الاحتجاجي، الذي شهده العالم العربي مؤخرا، تغيرت الرؤية إلى حد كبير، حيث برز نموذج المحتج الشباب الأكثر وعيا وتعليما وانخراطا في العمل السياسي، فتصاعدت أهمية الحركات الاحتجاجية الشبابية، كما اكتسبت هذه الحركات شرعية واضحة كأحد مظاهر المشاركة السياسية غير الإعتيادية، وذلك لتميزها عن المشاركة السياسية التقليدية، كالتصويت في الانتخابات، وعضوية الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية والمهنية والعمالية...[1].

وفي الأنظمة السياسية ذات الحنكة الديمقراطية، لا تتصادم السلطة مع هؤلاء المحتجين ومظاهراتهم ومسيراتهم، لأنها تدرك أن القمع لن يؤدي إلا إلى الإنفجار، الذي قد يحول الاحتجاج إلى بعد آخر أكثر كلفة سياسية.[2]

ويقدم الشارع المغربي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي أحداثا وسلوكات احتجاجية، تقود إلى الإقرار بكون هذه السلوكات الاحتجاجية، هي عبارة

[1] - إيمان محمد حسني: مرجع سابق، ص 132.
[2] - نفس المرجع، ص 133.

عن إمكانية جديدة يقدمها النظام السياسي المغربي، وهو بصدد التحول والانتقال من نظام مغلق إلى مفتوح.[1]

وقد تجلى انفتاح النظام المغربي على السلوكات الاحتجاجية بما فيها السياسية، بشكل جلي مؤخرا، حيث لم يسلم المغرب من تبعات الحراك العربي. فمنذ البدء اتسمت الحركة الاحتجاجية ل 20 فبراير التي انطلقت بالمغرب ببعض الخصوصية، خاصة وأن تعامل السلطات معها اتسم بنوع من الحكمة والانفتاح، على خلاف باقي بلدان المنطقة العربية.[2]

وللخوض أكثر في تمظهرات مشاركة الشباب السياسية من خلال الحركات الاحتجاجية، إرتأينا اتخاذ حركة 20 فبراير الشبابية نموذجا، الأمر الذي يحيلنا على التساؤل حول طبيعة المحيط العام الذي نشأت فيه هذه الحركة (فقرة أولى)، إضافة لأهم المطالب الإصلاحية التي رفعتها (فقرة ثانية).

فقرة أولى: السياقات العامة لظهور حركة شباب 20 فبراير.

إذا كانت الساحة السياسية المغربية والعربية، قد عرفت ولا تزال فورانا استثنائيا فجرته موجة الانتفاضات الشبابية على امتداد خريطة الوطن العربي، فمن الواضح أن الأمر قد أصبح يثير الكثير من الأسئلة حول المحددات التي يمكن أن تشكل أرضية لظهور هذه الحركات، وإلى فهم الأنساق المتحكمة فيها.[3] وبما أننا بصدد الحديث عن حركة 20 فبراير الشبابية، فقد تبلورت هذه الحركة الاحتجاجية في ظل حراك سياسي عرفته المنطقة العربية مع نهاية العام 2010، وما أسفر عنه من تهاوي بعض الأنظمة كنظام بن علي في تونس، ونظام حسني مبارك في مصر. حيث شكلت الانتفاضات والحركات الاحتجاجية التي عرفتها العديد من الدول العربية نموذجا

[1] - عبد الرحيم المنار السليمي: السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20 ، ربيع وصيف 2003، ص 13.
[2] - أحمد الحارثي: الربيع العربي حالة المغرب، مجلة نوافذ، عدد 49 – 50، يوليوز 2011، ص 21.
[3] - أسامة الزكاري: الحركات الاحتجاجية بالمغرب بين الثابت والمتغير، مجلة رهانات، عدد 19، صيف 2011، ص 2.

سياسيا انتشرت عدواه لتشمل المغرب رغم بعض الخصوصيات التي تميزه،[1] فبينما شهدت جل دول العالم العربي حركات واحتجاجات تبنت شعارا "أرحل" كشعار يشكل قاسما مشتركا، نجد التفاف حركة 20 فبراير حول شعار مهم، وهو شعار "الإصلاح"، بما يعنيه من تنديد بواقع الممارسات والمؤسسات العمومية التي لا تعبر عن طموحات وحاجيات الشباب المغربي.[2]

وقد تأسست حركة 20 فبراير بمبادرة من مجموعة من الشباب على شبكة التواصل الاجتماعي التي شكلت باعتبارها إحدى مكونات العالم الافتراضي، ملاذا للتعبير بكل حرية عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبعد سقوط نظام بن علي في تونس اتضح لهؤلاء الشباب أن هناك ظرفية ملائمة يجب استغلالها من أجل الضغط على النظام في المغرب، عن طريق الخروج إلى الشارع الذي اختاروه كخيار استراتيجي لتحقيق مطالبهم. وقد تم تأسيس الحركة يوم 27 يناير 2011، أي بعد مرور 13 يوما على سقوط النظام التونسي، ويومين بعد انطلاق الاحتجاجات في مصر، هذا التأسيس الذي تم في البداية على يد مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 19 و 27 سنة عبر إنشاءهم لصفحة على "الفايسبوك"، سميت في بادئ الأمر بحركة حرية، ديمقراطية الآن، والتي حولها الإعلام بعد ذلك إلى اسمها الحالي حركة 20 فبراير على غرار حركة 14 يناير في تونس و 25 يناير في مصر و 17 فبراير في ليبيا.[3]

إن قوة هذه الحركة الشبابية تكمن بالأساس في تحولها من حركة افتراضية يتواصل أعضاؤها عن طريق المواقع الاجتماعية، إلى حركة منظمة تنزل إلى الشوارع والساحات العمومية، بل واختيار مجالات أخرى مختلفة لتحركاتها، حيث تختار لكل مسيرة حيا من الأحياء، أو ساحة من الساحات لتمرير الشعارات والرسائل

[1] - محمد شقير: حركة 20 فبراير بين مواجهة الاستبداد وإسقاط الفساد، مجلة وجهة نظر، عدد 51، شتاء 2012، ص 33.
[2] - محمد الغياط: الشباب المغربي بين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي، مرجع سابق، ص 18.
[3] - أسامة الخليفي: حركة 20 فبراير المكاسب والآفاق، مجلة الغد، العدد الخامس، شتاء 2012، ص 33.

التي يراد إيصالها، فهذا التحرك الديناميكي في المجال العمومي، بدل التحرك الإستاتيكي ينطلق من استراتيجية الحركة في الانتشار، ومحاولة اتواصل المجالي مع مختلف الشرائح الشعبية في محاولة لتكريس طابعها الشعبي.[1]

لكن السؤال المطروح هنا، هو هل الحراك السياسي الأخير الذي شهدته المنطقة هو الوحيد الذي يقف سببا في تبلور هذه الحركة؟ أم أن هناك أسبابا داخلية وامتدادات تاريخية تقف هي الأخرى وراء ظهورها؟.

يمكن القول بأن الوضع السياسي الغير ممأسس، والفاقد للمصداقية والثقة، الذي عاشت على ضوءه بلادنا، طوال العقود الماضية، مثل هو الآخر عاملا قويا في ميلاد حركة 20 فبراير.[2]

ومن جهة أخرى استمدت هذه الحركة وعيها مما عرف في مغرب أواخر عهد الملك الراحل الحسن الثاني، بظاهرة الصحافة المستقلة، التي ساهمت في نزع القداسة عن العديد من الطابوهات، إلى جانب كشف الكثير من المعطيات التي ظلت طي الكتمان، وفضح الفساد السائد، مستندة في ذلك إلى مبدأ إشاعة المعلومة، ومستفيدة من تطور وسائل الاتصال المختلفة.[3]

وعموما إن كان مولد هذه الحركة قد تصادف مع الحراك العربي، فإن جذورها تمتد في التاريخ المغربي المعاصر، فكل حركة احتجاجية لا يمكنها أن تنطلق من فراغ دون أن تكون نتيجة لأحداث متراكمة، وتاريخ سياسي حافل بالاحتجاجات.[4] وفي هذا الصدد يقدر عدد من الباحثين المختصين في الحركات الاحتجاجية الحديثة في المغرب، بأن عدد الحركات الاحتجاجية في مغرب ما بعد الاستقلال يتجاوز 450

[1] - محمد شقير: مرجع سابق، ص 35.
[2] - فريد لمريني: مرجع سابق، ص 11.
[3] - عبد اللطيف حسني: حركة 20 فبراير بالمغرب، الجذور، المسار، والآفاق، مجلة وجهة نظر، عدد 50، خريف 2011، ص 4.
[4] - الهادي الهروي: الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب: مقاربة سوسيولوجية لحركة 20 فبراير ، مجلة رهانات، العدد 19، صيف 2011، ص 9.

انتفاضة، ويلاحظ أن كل هذه الحركات الاحتجاجية ماتت في المهد، وظلت غامضة تستعصي على الفهم.

ولذلك ظلت عاجزة عن التحول إلى حركات اجتماعية منظمة، وواضحة الأهداف والبرامج، وقادرة على الإسهام في تغيير النسق السياسي العام،[1] حيث كانت تستند في الغالب إلى مرجعية إيديولوجية، ذات مطالب يتداخل فيها السياسي بالاجتماعي ونادرا ما كانت هذه المطالب محددة.

وبالرغم من أن الحركة الاحتجاجية الشبابية ل 20 فبراير تجد لها امتدادات إلى حركات احتجاجية سابقة، إلا أنها تختلف عنها في كون شبابها يجتمعون حول قضية محددة في الزمان والمكان، وعلى خلاف ما كان عليه في السابق لم يعودوا مؤطرين في غالب الأحيان بحزب سياسي واحد، بل إن التمثيل الحزبي يعتبر أقلية، وهكذا تحققت لنا حركة احتجاجية جديدة تميزت بغياب المرجعية السياسية، وانعدام العنف، والنسبية في وضوح الأهداف، لتنجح في تحريك المشهد السياسي والطبقة السياسية في فترة زمنية معينة،[2] وذلك بعد أن نجح شبابها رغم كونهم مجموعات متعددة متباينة إلى حد الاختلاف، في التجمع حول أرضية تأسيسية مطلبية موحدة.

فقرة ثانية: حركة 20 فبراير ومطالب الإصلاح السياسي بالمغرب.

ابتداءا من يوم الأحد 20 فبراير 2011، دأب نشطاء الحركة المتخذة من هذا التاريخ اسما لها على الخروج بشكل أسبوعي للمطالبة بإصلاحات سياسية وإقرار الديمقراطية، ومكافحة الفساد،[3] وفي الأرضية التأسيسية التي أبدعتها الحركة، نجد ديباجتها تعكس أحاسيس هؤلاء الشباب بواقع متردي، إذ يقولون: "يعيش الشعب

[1] - عبد اللطيف حسني: مرجع سابق، ص 4.

[2] - ندوة تحت عنوان : الحركات الاحتجاجية الجديدة بالمغرب، منظمة من طرف مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية –مدى- ، بالدار البيضاء، بتاريخ 26 مارس 2011، منشورة بمجلة رهانات، العدد 19، صيف 2011، ص 63.

[3] - لحسن أوسي: سنة الاحتجاجات في زمن الثورات، جريدة الأحداث المغربية، عدد 4590، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2012، ص 14.

المغربي اليوم واقعا حافلا بكل مسببات الإهانة التي يشعر بها المواطن في كل ثانية بتردي الحالة الاجتماعية للأغلبية الساحقة، والتي تتعمق حدتها بغلاء الأسعار، وتدني الأجور وتفشي البطالة، حتى في صفوف حملة الشواهد العليا، الذين تقابل مطالبهم العادلة والمشروعة بالتعامل اللا إنساني من طرف النظام، وانتشار الأمية، وتدني مستوى التعليم...، أما على مستوى انتهاك الحريات وحقوق الإنسان، واختلال ميزان العدالة، فتتجلى في التضييق على الصحافة، وقمع المظاهرات، وعودة الاختطافات والتعذيب في السجون السرية والعلنية، وكذا تفشي الرشوة والمحسوبية، وتشجيع اقتصاد الريع، وهي الأوضاع التي ينطق بها الواقع المعيش، وتقر بها تقارير المنظمات الدولية".

وبعد الديباجة ينطلق واضعوها إلى الحديث عن: "تغييب الإرادة الشعبية عن صنع القرار، إلى جانب تراجع موقع المغرب على الساحة الدولية، كما نسجل واقع الفراغ السياسي للتعبير الحقيقي عن إرادة الجماهير، داعين في نفس الوقت الشعب لينتفض قصد إزاحة جدار الخوف".

وتؤكد الحركة في معرض أرضيتها التأسيسية أن المرحلة تفرض على شباب هذا البلد وشيوخه التحرك من أجل المستقبل، معلنين عن تأسيس حركة 20 فبراير، باعتبارها حركة مستقلة عن كل الأحزاب والنقابات، وباقي التنظيمات الموجودة، هدفها العمل إلى جانب مختلف أطياف الشعب المغربي من أجل المطالبة بكرامته والعمل من أجل صالح هذا الوطن بمحاربة كل "الفاسدين الواقفين ضد الإرادة الشعبية".[1]

وفي المجمل نذكر أبرز ما حملته الأرضية التأسيسية لهذه الحركة من مطالب على الشكل التالي:

[1] - عبد اللطيف حسني: مرجع سابق، ص 5.

- إلغاء دستور 1996، وتهييء الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض للإستفتاء، وأن يقوم هذا الدستور على أسس حديثة، تأخذ في الملكية شكلها الحديث كرمز لوحدة الأمة، دون أي صلاحيات تنفيذية أو تشريعية، أو قضائية.

- إقالة الحكومة الحالية، وحل البرلمان بمجلسيه.

- تعيين حكومة انتقالية تناط بها مهام اتخاذ مبادرات عاجلة من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاجتماعية، بخفض الأسعار، والزيادة في الأجور، وفتح صندوق عاجل للتعويض عن البطالة وتشغيل جميع حاملي الشهادات المعطلين.

- تطبيق القانون على الجميع بمحاكمة كل من ثبت تورطه من المسؤولين في جرائم ضد الشعب.

- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.[1]

أما على المستوى التنظيمي، فقد استطاعت حركة 20 فبراير تغطية ما بين 70 إلى 90 مدينة وقرية مغربية، إضافة لاعتمادها على دعامات أساسية متمثلة في مشاركة شبيبات تنظيم العدل والإحسان المحظور قانونيا، والنهج الديمقراطي واليساري، وشبيبة العدالة والتنمية إلى حد ما، وشبيبة الاتحاد الاشتراكي، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وشباب التنظيمات الجمعوية الأمازيغية، والمستقلين.[2]

وبمجرد نزول حركة شباب 20 فبراير إلى الشارع، أعلنت السلطات المغربية تجاوبها مع بعض هذه المطالب، حيث جاء الخطاب الملكي للتاسع من مارس 2011، مؤشرا على العزم على وضع دستور جديد للمملكة.[3]

[1] - محمد العسري: مشروعية مطالب حركة 20 فبراير ، مطبعة سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، مارس 2012، ص 26 – 27.
[2] - عبد اللطيف حسني: مرجع سابق، ص 5.
[3] - نفس المرجع، ص 6.

مبحث ثاني: المشاركة السياسية للشباب، الواقع والآفاق في ظل الإصلاحات السياسية والدستورية.

عرفت قضايا الشباب اهتماما ملحوظا خاصة بعد التعديلات الدستورية الأخيرة، التي خلقت واقعا جديدا (مطلب أول)، حيث جاءت بمجموعة من النصوص والمشاريع والقوانين التي تخدم هذه الفئة الهامة والمؤثرة في المجتمع، والتي يستحيل تركها جانبا بعيدا عن أي حراك سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، ودون التطرق لحقوق الشباب التي تفرضها المواثيق الدولية والقوة العددية الديمغرافية، باعتبار هذه الفئة رهانا مستقبليا يعد بآفاق واسعة (مطلب ثاني).

فلا يمكن أن نتكلم عن أي إقلاع تنموي للمغرب، دون أن يكون للشباب مكانة داخل الحياة العامة، انطلاقا من الحق في التعليم، والتكوين، والتشغيل، والحق في المشاركة والتمثيلية.

مطلب أول: الواقع الجديد للمشاركة السياسية للشباب المغربي.

لقد شكل الدستور المغربي لفاتح يوليوز 2011، وما حمله من مقتضيات دستورية وقانونية، إشارة قوية ودفعة هامة لتحفيز الشباب على المشاركة في الحياة العامة والشأن السياسي والمواطناتي (فقرة أولى). وقد مثلت الانتخابات التشريعية للخامس والعشرين من نونبر 2011، أول اختبار بعد تنزيل الدستور لمدى جدية هذه الإصلاحات السياسية في تعزيز ودفع عجلة الفعل السياسي في أوساط الشباب، خاصة بعد تخصيص نسبة لهذه الفئة في اللوائح الانتخابية (فقرة ثانية).

فقرة أولى: الإطار الدستوري والقانوني للمشاركة السياسية للشباب.

1 - الإطار الدستوري للمشاركة السياسية للشباب.

لقد استطاعت الوثيقة الدستورية الجديدة أن تفتح أمام الشباب إمكانات جديدة للتأثير في صناعة القرار العمومي، وذلك انطلاقا من اعتبار المشاركة في السياسات العمومية تتجاوز اليوم حد ميكانيزم الديمقراطية التمثيلية نحو توسيع هوامش تشاركية جديدة.

فقد تضمن الدستور المغربي الجديد فصلا يقضي بإنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي، تكون مهمته دعم مشاركة الشباب في صناعة القرار في المغرب،[1] حيث يشير الفصل 33 من الدستور إلى أنه يلزم على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ولمساعدة الشباب على الإندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الرتفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات، ومن أجل ذلك أقر هذا الفصل بضرورة إنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي.[2]

إن تنصيص الدستور المغربي الجديد على حقوق الشباب، وإقرار الآليات المؤسساتية الكفيلة ببلورة هذه الحقوق في إطار مجلس وطني للشباب والعمل الجمعوي، هو اعتراف صريح بالأهمية الاستراتيجية لهذه الشريحة الاساسية، ومدخلا جوهريا لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي تيسر الولوج الفعلي للشباب إلى

[1] - عبد المولى بوخريص: المجلس الأعلى للشباب: برلمان جديد للشباب، مقال منشور بالموقع الالكتروني لقناة دويتشه فيله DW الألمانية www.dw.de ، بتاريخ 14 يوليوز 2011:

[2] - الفصل 33 من الدستور المغربي.

مراكز القرار، واعتماد مقاربة تشاركية تروم تقوية العمل الجمعوي الشبابي كشريك أساسي في العملية التنموية في مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن هذه المقتضيات التي حملها الدستور في مجال الشباب تعتبر محفزا أساسيا لانخراط هذه الفئة في الحياة العامة، وفي خلق انفراج حقيقي يصحح رؤية هذه الشريحة المجتمعية لمعنى المشاركة في الفعل في مختلف أوجه الحياة العامة، وهو أيضا اعتراف صريح بالأدوار الطلائعية التي قامت بها الشبيبة المغربية على مر السنوات، وخاصة خلال العقد الأخير من القرن الماضي، حيث أصبح العمل الجمعوي المرتكز في عمقه التنظيمي والتأطير على الشباب، يضطلع بأدوار مهمة للمساهمة في البناء الديمقراطي، وإشاعة قيم المشاركة والتضامن والتطوع. وبالتالي فالتنصيص الدستوري على هذه الفئات هو رد اعتبار لها ومحاولة إزالة تلك الصورة النمطية التي ألصقت بها، في اعتبار هذه الفئة غير مبالية ولا تعير أدنى اهتمام للحياة السياسية.

وبما أن الوثيقة الدستورية هي النظام الأساسي الذي ينظم العلاقات داخل الدولة وبين مؤسساتها، فإن الشباب يعون أهمية اللحظة التاريخية التي تمر منها بلادنا، ويستشعرون أهمية التحدي الذي يطرحه الدستور الجديد لإبراز القدرات والطاقات التي يختزنها الشباب الذي يعتبر طرفا رئيسيا في صناعة هذه اللحظة المفصلية في التاريخ المغربي، من خلال الحراك الاجتماعي والسياسي الذي تعرفه بلادنا منذ مدة ليست بالطويلة.

إن الدستور المغربي أقر بشكل واضح بضرورة إعطاء المكانة اللائقة للشباب المغربي في المنظومة المؤسساتية والدستورية، بهدف ولوج هذه الشريحة إلى مراكز القرار بشكل أسهل وأكثر سلاسة، كما ساهم في تفعيل دور الشباب في بلورة وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية للدولة التي تجعل من هذه الفئة إما هدفا أو فاعلا

أساسيا فيها، كما يعد هذا التنصيص أيضا بمثابة إشارة قوية لتحفيز الشباب على المشاركة في الحياة العامة والشأن السياسي والمواطناتي.[1]

وهذا تماما ما عالجه الفصل 170 من الدستور حين اعتبر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي هيأة استشارية في ميادين حماية الشباب، والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية، وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، إلى جانب تقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب، وتنمية طاقاتهم الإبداعية وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة.[2]

إن من شأن تنزيل هذه المقتضيات الدستورية على أرض الواقع عبر أجرأتها، أن تنعكي على الوضعية السوسيو-اقتصادية، والثقافية للشباب المغربي.

ويرى اسماعيل الحمراوي[3] أن الشباب المغربي انتظر لسنوات طوال هذا الموعد مع التغيير، مشيرا إلى أن هذه الشريحة الأساسية لم تكن تجد ذاتها في دساتير المملكة، وحتى بالنسبة للترسانة القانونية الموجودة على قلتها، لم يتم تنزيلها كما يريدها الشباب أن تؤسس إلى تعاقد اجتماعي شبابي، وترسم معالم السياسة العمومية في مجال الشباب.

إن احتجاجات الشباب المغربي بحسب الحمراوي، قد حركت المياه الراكدة، وأن خطاب 9 مارس،[4] رسم المعالم الكبرى للتغيير في المغرب. والدستور الجديد يشكل وثيقة لتعاقد سياسي جديد للفاعلين، من خلال ترسيم عدة آليات سياسية وترافعية جديدة، يتطلع عموم الشباب المغربي لأجرأتها كما وردت في الدستور، من خلال

[1] - محمد حجيوي: حضور قوي للشباب والعمل الجمعوي في الدستور الجديد، مقال منشور بالموقع الالكتروني لجريدة بيان اليوم بتاريخ 18 يناير 2012: www.bayanealyaoume.press.ma

[2] - الفصل 170 من الدستور المغربي.

[3] - رئيس منتدى الشباب المغربي ورئيس برلمان الشباب العربي الأوربي.

[4] - الخطاب الملكي المعلن عن الإصلاحات الدستورية، بتاريخ 9 مارس 2011.

ترسانة قانونية واضحة قادرة على تفعيل دور هذه الفئة كقوة اقتراحية في مستطاعها صياغة القرار والمساهمة في البناء الديمقراطي، والعمل على وضع مساطر جدية للنهوض بقضايا التمكين السياسي للشباب، وترسيخ ثقافة الحوار الشبابي، والنقاش العمومي والمشاركة الإيجابية والمسؤولة في أوساط الشباب المغربي، وكذا تربية هذه الفئات على قيم المواطنة وتعزيز قيم المسؤولية والموضوعية، وإشاعة ثقافة احترام حقوق الإنسان، والتربية على احترام قواعد العمل الديمقراطي التعددي في مؤسسات ومنظمات المجتمع.[1]

أما محمد الطوزي[2] وفي معرض تقييمه لدور المجلس الاستشاري للشباب، فيقر بأنه سيكون لهذا المجلس صبغة تمثيلية على شاكلة البرلمان، وسيجعل قضايا الشباب في صلب اهتمام الحكومة، وسيخلق مكانة هامة للمجتمع المدني الذي يضع نصب عينيه النهوض بقضايا الشباب.

وبحسب الطوزي أيضا، فقد استجاب الدستور المغربي إلى أكثر المطالب التي ألح عليها الشباب، وكانت محور نقاش بين الفعاليات الشبابية المختلفة التي استقبلتها اللجنة الاستشارية لتعديل الدستور، حيث أكدت مختلف التدخلات على ضرورة إيجاد آلية وطنية يتم من خلالها الاستماع إلى الشباب، وإشراكه في صنع السياسة اليومية التي تستهدفه، وهذا ما تم على صعيد الدستور الذي استجاب لمطلب المنظمات الشبابية المرفوع منذ زمن طويل، وهو ما سيضمن لهذه الفئة حضورا قويا في مختلف المؤسسات الوطنية بما يوازي حضورهم وحركيتهم وكفاءتهم العلمية.[3]

[1] - محمد حجيوي: مرجع سابق.
[2] - عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، التي أعلن عنها الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011.
[3] - عبد المولى بوخريص: المجلس الأعلى للشباب: برلمان جديد للشباب، مرجع سابق.

2 – الإطار القانوني للمشاركة السياسية للشباب.

لقد كرس الدستور المغربي الجديد مجموعة من المبادئ التي ساهمت في بلورة قانون خاص بمجلس النواب،[1] مما أدى إلى تعزيز الأسس الدستورية للترسانة القانونية المنظمة لانتخاب أعضاء هذا المجلس.

وعلاقة بموضوع الشباب، فقد نص القانون التنظيمي رقم 27.11 على تعزيز التمثيلية للشباب الذين لا يتجاوز أعمارهم 40 سنة عن طريق تخصيص 30 مقعدا من أصل 90 مقعدا مخصصة لهم إلى جانب النساء في اللائحة الوطنية،[2] كما طابق هذا القانون التنظيمي ما بين سن الرشد القانوني وسن الترشح أي 18 سنة.

وقد اعتبر عدد من الفاعلين السياسيين مغاربة وأجانب هذا الإجراء إيجابيا، لأن الإقرار بكون الشباب يشكلون قوة سياسية من خلال تخصيص نسبة لهم في اللوائح الانتخابية يعتبر إشارة إيجابية، في إطار مسلسل الإصلاح الذي يعرفه المغرب، الشيء الذي من شأنه أن يمكن الشباب المغربي من الاهتمام بالشأن السياسي، وخلق سياسة جديدة، إلى جانب تشبيب البرلمان المغربي ، وإتاحة فرص طرح القضايا بداخله من وجهة نظر شبابية، ومعالجتها وفق تصورات متعددة، يعتبر التصور الشبابي واحدا من هذه التصورات التي ظلت غائبة عن التجارب البرلمانية بالمغرب.

كما اعتبر هؤلاء الفاعلين أن إشراك الشباب في الشأن السياسي عبر توفير فرص تواجدهم في المؤسسة التشريعية "صفة وعلامة مغربية بامتياز" في المنطقة العربية، وفي هذا الصدد نستحضر تأكيد الباحثة الأمريكية "سارة يركس"،[3] أن

[1] - القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.
[2] - أنظر : المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.
[3] - خبيرة أمريكية في شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وباحثة بمركز "سابان" لدراسات الشرق الأوسط التابع لمعهد " بروكينغز" بواشنطن.

تخصيص نسبة (كوطا) للشباب في اللوائح الانتخابية يعد إجراءا إيجابيا من شأن باقي بلدان المنطقة الاستفادة من تطبيقه.[1]

أما فيما يخص القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب[2] فقد سار على نفس المنوال في محاولة لتشبيب المشهد الحزبي، حيث نجده يسمح لكل شخص بالغ من العمر 18 سنة، ومسجل في اللوائح الانتخابية العامة، ومتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، بأن يؤسس حزبا سياسيا أو يكون من أعضائه المسيرين،[3] أو ينخرط بكل حرية في أي حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية.[4]

كما أوجب هذا القانون أيضا على كل حزب سياسي أن يسعى غلى توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية للبلاد، وأن يحدد في نظامه الأساسي نسبة الشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب.[5]

وقد جاءت هذه الإجراءات القانونية في سبيل تعزيز حضور الشباب داخل أروقة العمل الحزبي ولتجاوز الحضور الشبه الباهت لهذه الفئة داخل هذه المؤسسات.

والملاحظ هنا هو غموض المادة 26 من هذا القانون حيث لم تحدد ما المقصود عمريا بفئة الشباب، كما أنها لم تحدد نسبة دنيا لتمثيلية هذه الفئة والتي على الأحزاب احترامها، وهو ما يسمح للأحزاب إما بالتنصيص على نسب غير معبرة أو اعتماد تعريف أوسع عمريا لفئة الشباب.[6]

[1] - مقال تحت عنوان: خبيرة امريكية تؤكد أن اللائحة الوطنية الخاصة بالشباب إجراء إيجابي، منشور بموقع الجريدة الالكترونية أصداء المغرب، بتاريخ 11 نونبر 2011: www.assdae.com

[2] - القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[3] - المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب.

[4] - المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب.

[5] - المادة 26 من من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب.

[6] - JAABOUK Mohamed, les jeunes lâchés par les partis, journal le soir, du vendredi 26 Aôut 2011.

فقرة ثانية: الشباب المغربي واستحقاقات ال 25 من نونبر 2011.

لقد شددت الخطب الملكية في الفترة التي تسبق استحقاقات 25 نونبر على أهمية هذه الانتخابات، حيث تعتبر المحك الأساسي لتفعيل الدستور الجديد ديمقراطيا، وليس فقط كونها الأولى في ظل هذا الدستور،[1] كما دعا الملك من خلالها الأحزاب السياسية إلى فسح المجال للطاقات الشابة بما يفرز نخبا مؤهلة، كفيلة بضخ دماء جديدة في الحياة السياسية والمؤسسات الدستورية، خاصة وأن الشباب المغربي يوجد اليوم في صلب مشروع التحديث الدستوري والسياسي، بما خوله الدستور من حقوق وواجبات وهيئات المواطنة الفاعلة، لتعزيز انخراطه في مختلف الإصلاحات الديمقراطية والأوراش التنموية.[2]

هذا التجاوب من طرف الأحزاب مع الشباب ترجمته الوجوه الجديدة التي رشحتها للانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث ارتفعت تمثيلية الشباب كوكلاء للوائح المحلية بالإضافة إلى اللائحة الوطنية، هذا المعطى هو ما أكده بلاغ صادر عن وزارة الداخلية قبيل هذه الاستحقاقات، والذي أشار إلى أن نسبة المرشحين الجدد من وكلاء اللوائح المحلية قد وصل إلى 87.57%[3]، في حين أن نسبة المنتخبين النواب وكلاء اللوائح الذين أعادوا ترشيحهم تمثل في 12.43%، ويظهر من خلال هذه المعطيات أن الأغلبية الساحقة من وكلاء اللوائح الانتخابية المحلية خاضت للمرة الأولى غمار الانتخابات، في حين يتجاوز بالكاد عدد النواب المنتهية ولايتهم، الذين تقدموا للانتخابات من جديد 12%، الشيء الذي وضح جليا سعي الأحزاب إلى تشبيب المترشحين للانتخابات النيابية الأخيرة.[4]

---

[1] - خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 36 للمسيرة الخضراء، بتاريخ الأحد 6 نونبر 2011، للإطلاع أكثر أنظر: الملك: انتخابات 25 نونبر محك أساسي لتفعيل الدستور، جريدة الصباح، عدد 3599، الصادرة بتاريخ 9 نونبر 2011.

[2] - الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 58 لثورة الملك والشعب، بتاريخ 20 غشت 2011، للمزيد في هذا الصدد أنظر:

- ALAMI Chakib, Elections 2011 ; les jeunes attendront, l'express, n° 3148, du 2 novembre 2011, p :46.

[3] - رضوان بلدي: الأحزاب تجدد وتشبب وكلاء لوائحها، جريدة الأحداث المغربية، عدد 4506، الصادرة بتاريخ 14 نونبر 2011.

[4] - مقال تحت عنوان : الأحزاب تلتزم بوعد تشبيب النخب السياسية، جريدة المغربية، عدد 8025، الصادرة بتاريخ 14 نونبر 2011.

وقد أخذت معظم الأحزاب المشاركة في الانتخابات بهذا المبدأ، فمن حيث توزيع وكلاء اللوائح المحلية حسب الفئات العمرية، فإن نسبة الوكلاء الذين تقل أعمارهم عن 45 سنة تصل إلى حدود 36.03%، أما الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين 45 و 55 سنة، فقد وصلت إلى 36.16%، في حين أن الفئة العمرية التي تتعدى أعمارها 55 سنة فتمثل 27.81%.[1]

هذا فيما يخص وكلاء اللوائح المحلية، أما فيما يخص مجموع مرشحي هذه اللوائح، فذلك هو ما سيفصله المبيان التالي:

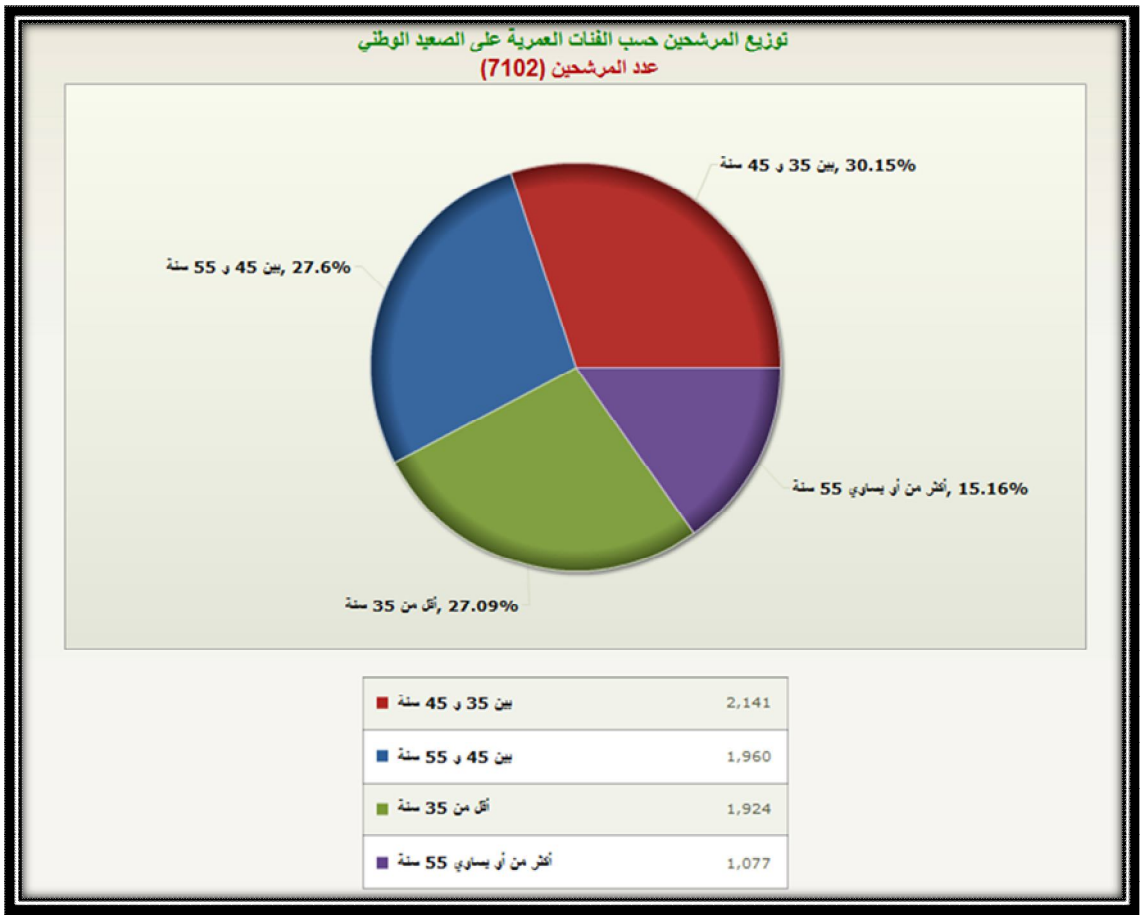

وإذا كانت الأحزاب السياسية قد عملت على ضخ دماء جديدة بداخلها، أنعش دور النخب الشابة، فإن هذه النخب حملت معها رأسمالا رمزيا، متمثلا في

[1] - رضوان بلدي: مرجع سابق.

المستوى الدراسي لوكلاء اللوائح، حيث يتوفر 59.43% منهم على مستوى تعليم عالي، في حين أن هناك 29.91% من ذوي المستوى الثانوي.[1] أما على صعيد مجموع المترشحين في اللوائح المحلية من حيث المستوى التعليمي أنظر المبيان التالي:

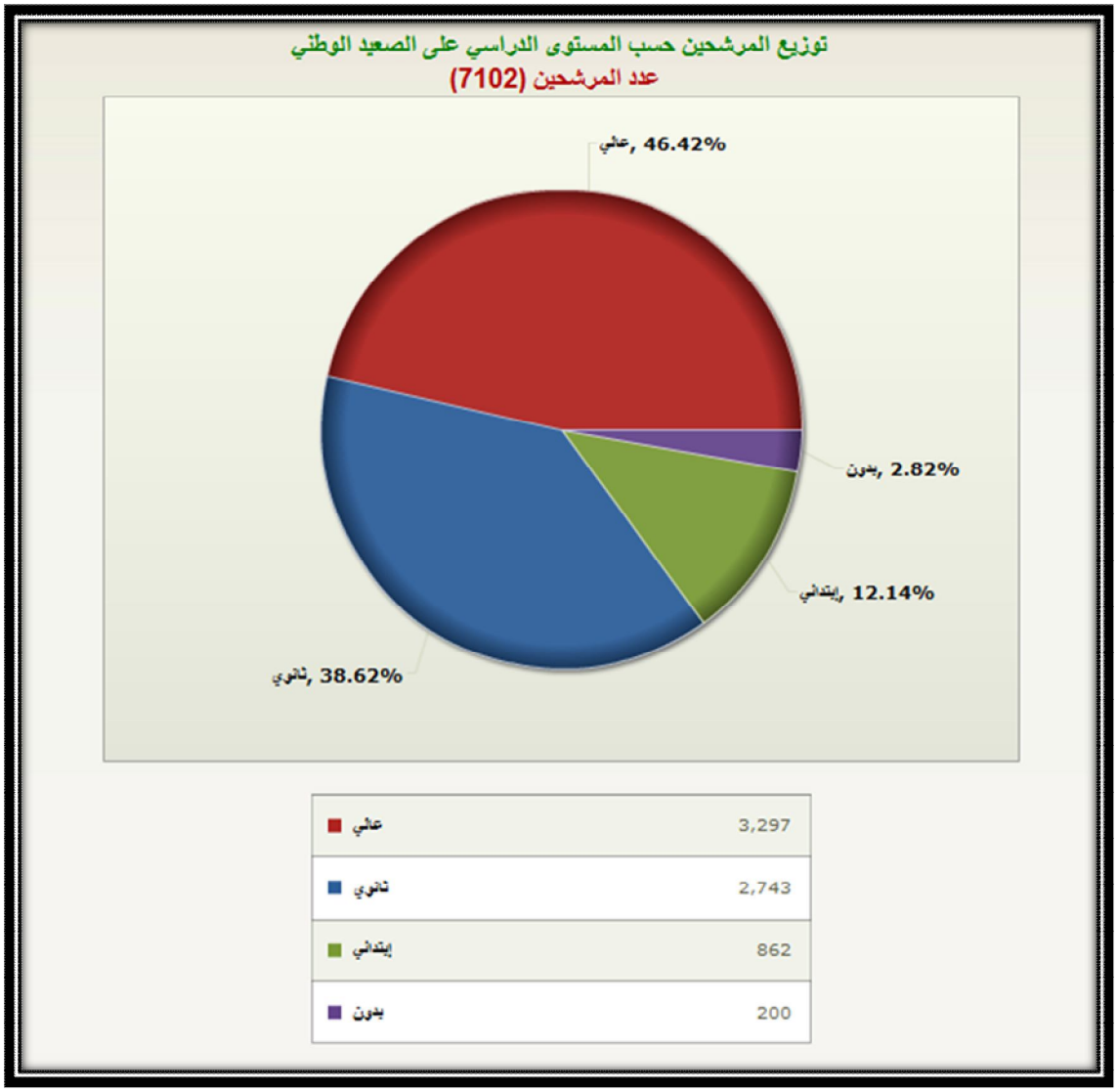

أما فيما يخص النتائج التي حصرتها اللجنة الوطنية للإحصاء برسم الدائرة الانتخابية الوطنية البالغ عدد المقاعد المخصصة لها 90 مقعدا، منها 60 مقعدا مخصصة للنساء، و30 مقعدا مخصصة للشباب الذكور الذين لا تزيد سنهم عن أربعين سنة، فقد جاءت على النحو التالي:

[1] - رضوان بلدي: مرجع سابق.

- حزب العدالة والتنمية 24 مقعدا، منها 8 مقاعد للشباب.
- حزب الاستقلال 13 مقعدا، منها 4 مقاعد للشباب.
- حزب التجمع الوطني للأحرار 12 مقعدا، منها 4 مقاعد للشباب.
- حزب الأصالة والمعاصرة 12 مقعدا، منها 4 مقاعد للشباب.
- حزب الاتحاد الاشتراكي 9 مقاعد، منها 3 مقاعد للشباب.
- حزب الحركة الشعبية 8 مقاعد، منها 3 مقاعد للشباب.
- حزب الاتحاد الدستوري 6 مقاعد، منها مقعدان للشباب.
- حزب التقدم والاشتراكية 6 مقاعد، منها مقعدان للشباب.[1]

وبالتالي فقد شكلت الانتخابات التشريعية لسنة 2011، فرصة مواتية لتجديد النخب، وذلك بالعمل على فتح الباب أمام الفئات الشابة لولوج مواقع المسؤولية، سواء على مستوى الهياكل الحزبية، أو على صعيد تدبير الشأن العمومي.[2]

وعموما فقد شهدت الانتخابات التشريعية الأخيرة[3] تطورا إيجابيا لمعدل المشاركة الانتخابية، حيث انتقل من 37% خلال استحقاقات 2007، إلى 45% سنة 2011، ورغم أنه يبقى دون المأمول، إلا أن هذه الانتخابات لم تتم في ظل عزوف ولامبالاة كبيرين من المواطنين.[4]

[1] - مقال تحت عنوان: النتائج النهائية لانتخابات 25 نونبر ، جريدة العلم، عدد 22142، الصادرة بتاريخ 29 نونبر 2011.
[2] - رضوان بلدي: مرجع سابق.
[3] - بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية خلال هذه الاستحقاقات ما مجموعه 13626375 ناخبا منهم 54,9% من الرجال و 45.6% من النساء، كما أن نسبة 61.60% من هؤلاء المسجلين ينتمون للوسط الحضري، مقابل 38.40% للوسط القروي، كما بلغ عدد اللوائح المقدمة برسم الدوائر الانتخابية المحلية التي يصل عددها إلى 92 دائرة إلى ما مجموعه 1521 لائحة، كما شهدت هذه الاستحقاقات أيضا تنافس أكثر من 30 حزبا على 305 مقعدا، حاز فيها حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى ب 107 مقعد، إضافة إلى ذلك خصصت الدولة مبلغ 220 مليون درهم لتمويل حملات الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات، وللإطلاع أكثر أنظر:
- محتات الرقاص: اقتراع 25 نونبر، جريدة اليوم، عدد 6497، الصادرة بتاريخ 28 نونبر 2011.
- مقال تحت عنوان: أكثر من 13 مليون عدد الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، جريدة اليوم، عدد 6483، الصادرة بتاريخ 10 نونبر 2011.
[4] - الحسن بوقنطار: حول بعض إفرازات اقتراع 25 نونبر ، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 9948، الصادرة بتاريخ 29 نونبر 2011.

مطلب ثاني: آفاق المشاركة السياسية لدى الشباب.

تعد المشاركة السياسية في ظل الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدها المغرب مؤخرا بآفاق واسعة خاصة لدى فئات الشباب، وفي مجالات مختلفة سواء على صعيد المؤسسات الرسمية (فقرة أولى)، أو عبر مبادرات مدنية يبدعها الشباب كوسيلة للتأثير في الفعل السياسي (فقرة ثانية).

فقرة أولى: آفاق المشاركة الشبابية من خلال المؤسسات الرسمية.

إن آفاق المشاركة السياسية للشباب المغربي تبدو واعدة في ظل ما شهدته المملكة من إصلاحات سياسية ودستورية، إلى جانب انتخابات تشريعية مثلت هذه الفئة دورا هاما فيها، هذه المشاركة التي بدأت تتعزز تدريجيا سواء على مستوى الهياكل الحزبية أو على صعيد المؤسسة التشريعية، الشيء الذي سيساهم وبلا شك في نقل هموم الشباب ونقاشاتهم من الفضاءات اليومية والافتراضية إلى قبة البرلمان وإلى مختلف الأجهزة الحزبية، مما سيزيد في تقليص وتضييق الفجوة ما بين هذه الفئة والمشهد السياسي بشكل عام.

أما فيما يخص المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الساعي إلى دعم مشاركة الشباب في صناعة القرار بالمغرب، فقد أكد العديد من الشباب الفاعلين في الميدان السياسي والجمعوي، على ضرورة خلق التوازن الحقيقي لتمثيل الشباب كمورد بشري وبين العمل الجمعوي كدينامية مجتمعية بمختلف مشاربها وحساسياتها، على أساس اعتماد المقاربة التشاركية والتعامل بروح المسؤولية غداة إعداد مشروع القانون المنظم لهذا المجلس، وانتداب أعضائه، إضافة إلى خلق بنيات مصاحبة للمجلس الاستشاري للشباب على المستوى المحلي والجهوي كهيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين المجتمعيين، في إعداد سياسات عمومية أفقية ومندمجة، وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، مع ضرورة توفير الضمانات الكفيلة بجعل الآراء

والمقترحات الاستشارية للمجلس لها وزنها الاعتباري، مع إلزام السلطات العمومية والمحلية بتوضيح الأسباب الكامنة وراء عدم الأخذ بأي من هذه الآراء الاستشارية. كل هذا إلى جانب ضرورة ضمان استقلالية القرار والتمويل والتداول الديمقراطي والتناوب في تحمل المسؤولية داخل هذا المجلس.

ويرى محمد الطوزي عضو اللجنة الاستشارية لتعديل الدستور أن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ستكون له صبغة تمثيلية على شاكلة البرلمان، وسيجعل من قضايا الشباب في صلب اهتمام الحكومة، وسيخلق إلى جانب ذلك مكانة هامة للمجتمع المدني الذي يضع نصب عينيه النهوض بقضايا الشباب.

أما بخصوص تمثيل الشباب في المجلس فيرى منار السليمي[1] أنه يجب وضع معايير يتم من خلالها اختيار شباب له حركية على مستوى العمل الجمعوي، ومشهود لهم بالخبرة والكفاءة، وليس اعتماد منهجية التعيين لأن فيها إقصاءا لمبدأ تكافؤ الفرص، فإقرار هذا المجلس بشكل ديمقراطي سيساهم في ردم الهوة بين الشباب المغربي والعملية السياسية، وذلك عبر إدخال نفس جديد وديناميكية قوية لدواليب الدولة.[2] وفي ذات السياق ذهبت الدكتورة ضياء السمن[3] في تشديدها على أن تقتصر تشكيلة المجلس الاستشاري للشباب على الشباب الفاعلين في الحقل السياسي والمدني والمجتمعي، مؤكدة أن التعامل مع هذه الفئات سيعرف طفرة نوعية في المستقبل، حيث سيتاح إشراكهم في مختلف البرامج التنموية التي تستهدفهم، إضافة إلى الاعتماد عليهم كطاقة بشرية للنهوض بالأوراش التي تم إطلاقها.

أما إسماعيل الحمراوي رئيس منتدى الشباب المغربي، فيرى ضرورة أن يضم هذا المجلس مختلف الحساسيات الشبابية المغربية النشيطة في المغرب وخارجه، وأن تقدم استشارة وطنية موسعة لضمان وجود مقاربة إندماجية تكاملية لتفعيل دور

[1] - أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط.
[2] - عبد المولى بوخريص: المجلس الأعلى للشباب: برلمان جديد للشباب المغربي، مرجع سابق.
[3] - أستاذة القانون العام بالكلية المتعددة التخصصات بتطوان.

الشباب كقوة اقتراحية، قادرة على صياغة القرار والمساهمة في البناء الديمقراطي، والنهوض بقضايا التمكين السياسي للشباب، الشيء الذي سيؤدي بالمجلس الاستشاري للشباب لأن يعمل على بلورة استراتيجية وطنية مندمجة لاستقراء حاجيات الشباب من خلال دراسات ميدانية تلامس همومهم وتطلعاتهم وتحترم طاقاتهم.[1]

وقد أكد مؤخرا السيد محمد أوزين وزير الشباب والرياضة أن تنفيذ السياسات المتعلقة بالشباب ليس حكرا على الفاعلين المؤسساتيين، مشددا على أنه يتعين أن يشكل المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي مرآة حقيقية للشباب، وأن تكون مقترحاته حاضرة في التشريعات ذات الصلة بهذه الفئة.[2]

فقرة ثانية: آفاق المشاركة الشبابية من خلال المبادرات المدنية.

تعد حكومة الشباب الموازية أو حكومة الظل الشبابية من أهم المبادرات المدنية التي أبانت عن نضج سياسي وازن للشباب المغربي، مما يؤكد قدرة هذا الأخير على تحمل المسؤولية في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، وهذا ما وضحه بشكل جلي الحراك الاجتماعي والسياسي الأخير ببلادنا من خلال التفاعل مع المعطيات الخارجية التي انطلقت في بعض البلدان العربية. بيد أن هذه الدينامية التي عرفها الشباب المغربي ليست وليدة اللحظة أو جديدة، بل هي تراكم نضالي كان يبحث عن تعاقد سياسي جديد من داخل الفعل السياسي، ترجم في دستور المملكة الجديد، الذي شكل دفعة قوية نحو المستقبل خصوصا لدى فئة الشباب، هذه الفئة التي أصبحت تتطلع إلى بناء آليات جديدة بأدوار مختلفة يكون مركزها الشباب من أجل وضع ورسم سياسة مندمجة قادرة على ضبط التوازنات الاجتماعية ذات الصلة بهم، إضافة إلى تطلعهم إلى وضع ترسانة قانونية تؤسس لتعاقد اجتماعي شبابي قابل للتحقيق على مستوى

[1] - محمد أرحمني: المجلس الاستشاري للشباب .. مكاسب وتطلعات، جريدة الصباح، عدد 3689، الصادرة بتاريخ 13 مارس 2012، ص 3.

[2] - ندوة تحت عنوان: اية مجالس استشارية نريد ووفق أية معايير؟، منظمة من طرف جمعية الفضاء الجمعوي الأمل، بتاريخ الثلاثاء 29 ماي 2012، منشورة على الموقع الالكتروني هسبريس بتاريخ 30 ماي 2012: www.hespress.com

المشاركة السياسية والتشغيل والتكوين، الشيء الذي يجعل من هذه الفئة فاعلة ومقترحة ومشاركة في بناء مغرب متقدم ومتضامن.

اليوم وبعد تأسيس المغاربة لمرحلة جديدة في تاريخهم السياسي، اتضحت أكثر حاجة الشباب إلى آليات مدنية تدفع نحو تعزيز مشاركتهم وتتبعهم للسياسات العمومية ذات الصلة بشؤونهم، آليات شبابية قادرة على تحمل المسؤولية في المواكبة والترافع والاقتراح. وفي الإطار جاءت حكومة الشباب الموازية، كمبادرة مدنية هادفة لإطلاق سياسة شبابية جديدة لمواكبة التطورات السياسية، ولمراقبة الأداء الحكومي، والعمل على إطلاع الرأي العام عن تقييم عمل الحكومة، وعن المشاريع البديلة التي كان من الممكن أن تلجأ إليها في كل القرارات التي تتخذها.[1]

هذه المبادرة التي تستمد مرجعيتها من الدستور المغربي، الذي منح للمجتمع المدني دورا متقدما فيما يخص إعداد السياسات العمومية، وتفعيلها، وتنفيذها، وتقييمها، وتقديم بدائل عملية قابلة للتحقيق.

وقد ظهرت هذه الحكومة الموازية بعد "مخاض" دام أزيد من شهرين، وضمت 26 عضوا (17 وزيرا و 8 وزيرات، ومنسق عام للحكومة)، كما أن لكل عضو في الحكومة فريق عمل، يصل في مجموع الحكومة ككل إلى حوالي 150 شابا وشابة. هذه المبادرة التي أصبحت بمثابة عرف نهجته مجموعة من الدول كلبنان سنة 2006 وفلسطين سنة 2011، تحت اسم حكومة الظل الشبابية، وفي مصر سنة 2011 تحت اسم حكومة الظل الممثلة لشباب " الثورة المصرية".[2]

[1] - إسماعيل الحمراوي: شباب مغاربة يشكلون حكومة ظل لمراقبة أعمال الحكومة، مقال منشور بالموقع الالكتروني للقناة الفضائية ANN، بتاريخ 26 دجنبر 2011: www.anntv.tv

[2] - بوشعيب حمراوي: حكومة الشباب .. آلية لمراقبة وتقييم السياسات الحكومية، جريدة المساء، عدد 1779، الصادرة بتاريخ 12 يونيو 2012، ص 8.

وفي هذا الصدد أقرت ابتسام عزاوي[1] أن حكومة الشباب الموازية ستعمل في إطار تشاركي مع السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، ومختلف الفعاليات المدنية والسياسية، في إطار ما يسمح به القانون، وإلى إعداد تقارير دورية عن أداء الحكومة في مختلف القطاعات، هذا بالإضافة إلى تقديم اقتراحات عملية لحل بعض الإشكاليات التي تعاني منها بعض القطاعات، وإطلاق بعض المبادرات الشبابية.

كما ستعمل حكومة الشباب على تحقيق مجموعة من الإجراءات التي تهم الشباب خاصة والمجتمع بشكل أعم، وذلك عبر ثلاث أبعاد أساسية:

- مراقبة العمل الحكومي من خلال تتبع جميع السياسات العمومية والقطاعية، من أجل تفعيل جوانب المسؤولية، والمحاسبة، والحكامة الجيدة، والمشاركة في اتخاذ القرار.

- تسطير برنامج عملها تحدد فيه أولوياتها، ومن أهم هذه الأولويات التي ستشتغل عليها حكومة الشباب هي المساهمة في تقديم مسودة مشروع القانون المنظم للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وتقديم مقترحات حول بلورة استراتيجية وطنية مندمجة ومتكاملة للشباب المغربي، إضافة إلى مقترحات حول مشاركة الشباب على المستوى المحلي في إطار الميثاق الجماعي، والعمل على اقتراح بدائل وحلول في مجال ملائمة التعليم والتكوين لفرص الشغل، إلى جانب تقديم مقترحات حول تشغيل الشباب وتشجيع المقاولات الشبابية.

- تعاون حكومة الشباب الموازية مع الهيئات التشاورية التي تحدثها السلطات طبقا للفصل 13 من الدستور، قصد تقديم مقترحاتها في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، ومن بينها المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، إضافة إلى عمل حكومة الشباب على فتح حوار للمساهمة في تقديم

[1] - وزيرة الاتصال والناطقة الرسمية باسم حكومة الشباب الموازية، وهي مهندسة دولة بالمدرسة المحمدية للأشغال.

مقترحات بحسب الفصول 14 و 15[1] من الدستور، وذلك بمعية خبراء في القانون والتشريع.[2]

[1] - وينص الفصل 14 من الدستور على أن: " للمواطنات والمواطنين ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي الحق في تقديم اقتراحات وملتمسات في مجال التشريع". أما الفصل 15 من الدستور فينص على أن: " للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق".

[2] - خالد البرحلي: حكومة الشباب الموازية مبادرة طموحة تعكس ذكاء الشباب، مقالة منشورة بموقع الجريدة الالكترونية هيسبريس، بتاريخ 8 يونيو 2012: www.hespress.com

خاتمة:

وفي الأخير، إن إيمان أي نظام سياسي بفلسفة مؤداها أن الشباب جزء هام في كيان المجتمع، وأن انعدام مشاركة هذا الجزء وتهميشه يعود بالضرر على المجتمع ككل، من شأنه أن ينعكس إيجابيا على تهيئة الظروف المناسبة لاندماج الشباب في أنشطة المجتمع، ومشاركته في مختلف الأدوار المطروحة.

هذه المشاركة وكعامل حاسم في نجاحها، لابد لها من تبني الثقة في اختيارات الشباب، وأن يترك لهم تحديد أولوياتهم، اقتناعا بأن الخبرة تأتي مع الممارسة، وأن الصبر على الشباب ضروري لإعطائهم الفرصة لإجادة التجريب والتعلم من الأخطاء...

فالسؤال الذي ينبغي طرحه ليس هو ماذا تريد الدولة للشباب؟، بل هو ماذا يريد الشباب لأنفسهم؟، مما يترتب عنه إلتزام بالرجوع إلى الشباب بكافة الطرق المباشرة والممكنة لمعرفة أولوياتهم، وقياس قدراتهم، وتنمية مهاراتهم.

لائحة المراجع المعتمدة

المراجع باللغة العربية

o الكتب و المؤلفات:

- إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، **1999.**
- أحمد حضراني، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة سجلماسة، الطبعة الثانية مكناس، **2010.**
- أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، القاهرة، **2010.**
- الحاج قاسم محمد، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – المفاهيم الأساسية والنظم السياسية-، دار النشر المغربية، الطبعة الخامسة، الدار البيضاء، **2011.**
- السيد عليوة، التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب، مؤسسة فريدريش ناومان، بدون سنة طبع.
- المنجي الزايدي، الشباب والتنشئة على قيم المواطنة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة **2006.**
- المختار شفيق، الشباب والتغيير الاجتماعي، الأسرة، السياسة، والدين، المنار للنشر والتوزيع، **2002.**
- المنصف وناس، مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، **1991.**
- الشباب والتربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، بحث استطلاعي، منشورات الشعلة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، **2003.**
- إيمان محمد حسني، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية – دراسة ترصد إرهاصات ثورة **25** يناير **2011-**، دار العالم العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، يوليو **2011.**
- إيهاب الحضري، الفضاء البديل: الممارسة السياسية والاجتماعية للشباب العربي على شبكة الإنترنيت مركز الحضارة العربية للإعلام و النشر والدراسات، الطبعة الأولى، الجيزة، **2010.**
- بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، مارس **2004.**
- بيرتابي لوبيس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ **1960** إلى الآن، دارسة علمية موثقة، ترجمة الخرازي بديعة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، **2009.**

- جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة عبود عطية، وماجد نعمة، دار الوحدة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1982.
- حسن طارق، الشباب، السياسة، وقضايا الانتقال الديمقراطي، دار القلم، الرباط، الطبعة الأولى 2007.
- سلوى حسني العامري، استطلاع راي الجمهور في الأحزاب والممارسة الحزبية، مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الثاني، القاهرة، 1994.
- سويم العزي: المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية، مطبعة المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1987.
- عبد الفتاح الزين، أعمال المناظرة الوطنية تحت عنوان: الشباب، السياسات الشبابية والبحث العلمي من أجل تفاعل جديد، تنظيم المعهد الجامعي للبحث العلمي 2009.
- عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن الواحد والعشرين، مكتبة بروفانس، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1999.
- عبد المجيد الإنتصار، تعليم ثقافة الحق والمواطنة: قضايا منهجية وديداكتيكية، منشورات التوحيدي، الطبعة الأولى، 2006.
- عمل جماعي، المشاركة السياسية والشباب في العالم العربي، الخيارات المتعثرة وأفق التغيير، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2008.
- كريم لحرش، وعبد الرحيم كحلاوي، الانتخابات الجماعية بالمغرب – قراءة في استحقاقات 12 يونيو 2009-، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط، 2009.
- كمال الغزالي، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المسيرة والاختيارات 1965 – 1997، مطبوعات الهلال، وجدة 1997.
- محمد الجغلالي، الشباب المغربي والمشاركة في تدبير الشأن العام – بحث استطلاعي – مطبعة ليمورية 2010.
- محمد العسري، مشروعية مطالب حركة 20 فبراير، مطبعة سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، مارس 2012.
- محمد الغياط، السياسة والشباب المغربي بين الولاء والإقصاء، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط، ماي 2004.
- محمد الغياط، الشباب المغربي بين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي - دراسة على ضوء احتجاجات حركة 20 فبراير– الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط، يونيو 2011.
- محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية 1962 – 1991، مؤسسة إيزيس للنشر، الطبعة الأولى ، ماي 1992.
- مختار شعيب، الشباب والسياسة في مصر المحروسة، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، 2004.
- موريس دوفيرجيه، السيسيولوجيا السياسية، ترجمة هشام دياب، دمشق، 1970.

o الأطروحات والرسائل والبحوث الجامعية:

- أحمد بوز، المشاركة السياسية في المغرب: تمويل الحياة السياسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس – أكدال، الرباط، 2002 – 2003.
- إسماعيل النافع، الشبكات الاجتماعية ودورها في صناعة الحدث – نموذج الفايسبوك والثورة التونسية- بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط، 2010-2011.
- العمراني الإدريسي مولاي ياسين، الشباب المغربي والفعل السياسي –التصويت الانتخابي نموذجا- ، بحث لنيل دبلوم المعهد الملكي لتكوين الأطر، مركز تكوين أطر الشباب، الرباط، 2008-2009.
- المحفوظ أدجيمي، الثقافة السياسية السائدة لدى الطلبة – نموذج طلبة كلية الحقوق، الدار البيضاء-، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة الحسن الثاني- عين الشق، الدار البيضاء، 2002-2003.
- بدر اليازي، قرار تخفيض سن التصويت، بحث لنيل الإجازة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 2002 -2003.
- خالد بنجدي، طبيعة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات في المغرب – اقتراع 14 نوفمبر 1997-، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس – أكدال، الرباط، 2002 – 2003.
- صفية أبراك، المشاركة السياسية في المغرب – الشباب نموذجا – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة الحسن الثاني – عين الشق، الدار البيضاء 2002 – 2003.
- طيب محمد عبد الرحمان، آليات المشاركة السياسية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس – السويسي، الرباط، 2008 – 2009.
- فؤاد مدني ويونس ايت مالك، المدونات السياسية على الانترنيت، بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط، 2006-2007.
- قسو جبور، ومحسن العفير، الشباب والمشاركة السياسية – جهة الرباط سلا، زمور زعير-، بحث لنيل دبلوم المعهد الملكي لتكوين الأطر، مركز تكوين أطر الشباب، الرباط، 2002 – 2003.

o المجلات والدوريات:

- أحمد الحارثي، الربيع العربي حالة المغرب، مجلة نوافذ، عدد 49 – 50، يوليوز 2011.
- أحمد حضراني، المشاركة السياسية والانتخابات: أسباب تراجع المشاركة في اقتراع 12 شتنبر 2003، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 57 – 58، يوليوز – أكتوبر 2004.

- أحمد شيبة، محطات في مسيرة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، مجلة الرائد، عدد 6، 1989.
- المصطفى صويلح، دار الشباب كفضاء مفضل للتدرب على المواطنة، مجلة الشعلة، عدد 9 – 10، مارس 2007.
- المصطفى منار، المواطنة والمشاركة السياسية بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 83، نوفمبر – دجنبر 2008.
- الهادي الهروي، الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب: مقاربة سوسيولوجية لحركة 20 فبراير، مجلة رهانات، العدد 19، صيف 2011.
- إدريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة، مجلة وجهة نظر، عدد 51، شتاء 2012.
- أسامة الخليفي، حركة 20 فبراير المكاسب والآفاق، مجلة الغد، العدد الخامس، شتاء 2012.
- أسامة الزكاري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب بين الثابت والمتغير، مجلة رهانات، عدد 19، صيف 2011.
- حسن طارق، تأملات حول قضايا الشباب السياسية والانتقال الديمقراطي، مجلة فكر ونقد، عدد 95، فبراير 2008.
- حسين مجدوبي: الدور الحاسم لوسائل الإعلام والاتصال في الثورات الديمقراطية العربية، مجلة وجهة نظر، عدد 49 ، صيف 2011.
- حميد بحكاك، الانتخابات الجماعية بالمغرب، تحدي العزوف، مجلة دفاتر سياسية، عدد 106، سنة 2009.
- خالد الشرقاوي، الانتخابات كأداة للتعبير عن الحركة السياسية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 26، يناير – مارس 1999.
- خالد شيات، قانون الأحزاب وواقع الممارسة السياسية، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 33 – 34، صيف وخريف 2007.
- زكرياء أقنوش، قراءة في المهمة المرغوبة من الأحزاب السياسية في النسق السياسي المغربي، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 33 – 34، صيف وخريف 2007.
- شريف رشدي، وإسراء إسماعيل، الواقع الافتراضي، الإنعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، عدد 187 يناير 2012.
- عبد الرحيم المنار السليمي، السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي، مجلة وجهة نظر ، عدد مزدوج 19 – 20 ، ربيع وصيف 2003.
- عبد الغني اعبيزة، المسؤولية السياسية للحكومة بين الوثيقة الدستورية والممارسة البرلمانية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 23، سنة 2000.
- عبد اللطيف حسني، حركة 20 فبراير بالمغرب، الجذور، المسار، والآفاق، مجلة وجهة نظر، عدد 50، خريف 2011.
- عبد المومن شباري، الشباب والإندماج السياسي، مجلة الشعلة، عدد 1 ماي 1997.

- عبد الواحد القريشي، الحق في المشاركة السياسية وسؤال المواطنة، مجلة رهانات، عدد 14، ربيع 2010.
- عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية، مجلة وجهة نظر، عدد 49، صيف 2011.
- عثمان الزياني، سيناريوهات المغرب السياسي لما بعد الانتخابات التشريعية ل 25 نونبر، مجلة وجهة نظر، عدد 51، شتاء 2012.
- فريد لمريني، حركة 20 فبراير ومشهد التغيير بالمغرب، محاولة سوسيو-سياسية، مجلة وجهة نظر، عدد 49، صيف 2011.
- فريدة لمريني، لماذا قاطعت أغلبية المغاربة اقتراع 7 شتنبر 2007، فرضيات وملاحظات، مجلة وجهة نظر، عدد 33 – 34، خريف وصيف 2007.
- محمد العمراني بوخبزة، الانتخابات التشريعية بالمغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة، الجوانب القانونية والأبعاد السياسية، مجلة أنفاس، العدد الأول، شتنبر 2002.
- محمد حفيظ، عن السياسة والشباب، العزوف أم المشاركة، مجلة الشعلة، عدد مزدوج 4 – 5، يناير 2001.
- محمد زاد، طبيعة آليات اشتغال الأحزاب السياسية الوطنية في مغرب الحماية، مجلة أمل، عدد 1410، السنة الرابعة 1997.
- محمد شقير، حركة 20 فبراير بين مواجهة الاستبداد وإسقاط الفساد، مجلة وجهة نظر، عدد 51، شتاء 2012.
- مرسي مشري، شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 395، يناير 2012.
- مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، مجلة رهانات، عدد مزدوج 6 -7، صيف 2008.
- ندوة تحت عنوان: الحركات الاحتجاجية الجديدة بالمغرب، منظمة من طرف مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية – مدى - ، بالدار البيضاء، بتاريخ 26 مارس 2011، منشورة بمجلة رهانات، العدد 19، صيف 2011.
- ندوة تحت عنوان: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب، ملف بمجلة الآداب، عدد غشت – شتنبر 2005.

o الصحف والجرائد:

- الحسن بوقنطار، حول بعض إفرازات اقتراع 25 نونبر، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 9948، الصادرة بتاريخ 29 نونبر 2011.

- المصطفى البركي، دور "أ.و.ط.م" في تكوين الشباب نقابيا وسياسيا، جريدة الصحراء المغربية، عدد **5205**، الصادرة بتاريخ **21** أبريل **2003**.
- المصطفى مراد، الثورة الرقمية .. ثورة في مفهوم الثورة، جريدة المساء، عدد **1696**، الصادرة بتاريخ **6** مارس **2012**.
- بوشعيب حمراوي، حكومة الشباب .. آلية لمراقبة وتقييم السياسات الحكومية، جريدة المساء، عدد **1779**، الصادرة بتاريخ **12** يونيو **2012**.
- حليمة أبروك، شباب **20** فبراير ينشئون صفحة لرصد خروقات الانتخابات، جريدة أخبار اليوم، عدد **597**، الصادرة بتاريخ **14** نونبر **2011**.
- خالد مجدوب، المعارك الانتخابية في فضاء الفايسبوك، وتويتر، واليوتوب، جريدة التجديد، الصادرة بتاريخ **15** نونبر **2011**.
- رضوان بلدي، الأحزاب تجدد وتشبب وكلاء لوائحها، جريدة الأحداث المغربية، عدد **4506**، الصادرة بتاريخ **14** نونبر **2011**.
- عبد السلام أديب، البرلمان مؤسسة سلبية لا دور لها في الحياة العامة، جريدة المشعل، عدد **113**، من **5** إلى **11** أبريل **2007**.
- عبد العالي ماكوري، خلفيات ارتفاع نسبة عدم المشاركة في انتخابات **2007**، جريدة الصباح، عدد **2355**، الصادرة بتاريخ **5** نونبر **2007**.
- عبدة حقي، هل يستطيع الانترنيت أن يقودنا إلى مجتمع ديمقراطي، جريدة المساء، عدد **1696**، الصادرة بتاريخ **6** مارس **2012**.
- فؤاد مدني، المدونات عالم بلا خرائط.. صحفيون من نوع خاص يؤثرون على القرار السياسي، جريدة المساء، الملف الأسبوعي، عدد **88**، الصادرة بتاريخ **30 – 31** دجنبر **2006**.
- لحسن أوسي، سنة الاحتجاجات في زمن الثورات، جريدة الأحداث المغربية، عدد **4590**، الصادرة بتاريخ **19** فبراير **2012**.
- لطيفة العروسني، الأحزاب المغربية تنفض الغبار عن مواقعها الالكترونية بمناسبة الانتخابات، جريدة الشرق الأوسط، عدد **12044**، الصادرة بتاريخ **19** نونبر **2011**.
- محتات الرقاص، اقتراع **25** نونبر، جريدة اليوم، عدد **6497**، الصادرة بتاريخ **28** نونبر **2011**.
- محمد أرحمني، المجلس الاستشاري للشباب .. مكاسب وتطلعات، جريدة الصباح، عدد **3689**، الصادرة بتاريخ **13** مارس **2012**.
- محمد العلالي، توسل السياسة بالانترنيت يرجع إلى محدودية الوسائط التقليدية، جريدة أخبار اليوم، عدد **599**، الصادرة بتاريخ **16** نونبر **2011**.
- محمد عبد الله الخو، العزوف الانتخابي: أسبابه، نتائجه، ومقترحات الإصلاح، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد **8985**، الصادرة بتاريخ الثلاثاء **30** شتنبر **2008**.
- محمد نيات، الاستحقاقات الجماعية وتعثر الانتقال الديمقراطي، جريدة الأحداث المغربية، عدد **1720**، الصادر بتاريخ **8** أكتوبر **2003**.

- مقال تحت عنوان: أكثر من 13 مليون عدد الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، جريدة اليوم، عدد 6483، الصادرة بتاريخ 10 نونبر 2011.
- مقال تحت عنوان: الأحزاب تلتزم بوعد تشبيب النخب السياسية، جريدة المغربية، عدد 8025، الصادرة بتاريخ 14 نونبر 2011.
- مقال تحت عنوان: الملك: انتخابات 25 نونبر محك أساسي لتفعيل الدستور، جريدة الصباح، عدد 3599، الصادرة بتاريخ 9 نونبر 2011.
- مقال تحت عنوان: النتائج النهائية لانتخابات 25 نونبر، جريدة العلم، عدد 22142، الصادرة بتاريخ 29 نونبر 2011.
- مقال تحت عنوان : بالمغرب 81% من الشباب يحبذون العمل في هيئات غير حكومية، جريدة الشرق الأوسط، عدد 10180، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2006.

o النصوص القانونية:

- الفصل 14 من الدستور المغربي.
- الفصل 15 من الدستور المغربي.
- الفصل 33 من الدستور المغربي.
- الفصل 170 من الدستور المغربي.
- المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب.
- المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب.
- المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.
- المادة 26 من من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب.
- المرسوم الملكي رقم 136.65، الصادر بتاريخ 7 صفر 1385، 7 يونيو 1965.

o الخطب الملكية:

- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 36 للمسيرة الخضراء، بتاريخ الأحد 6 نونبر 2011.
- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 58 لثورة الملك والشعب، بتاريخ 20 غشت 2011.
- الخطاب الملكي بمناسبة تنصيب أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ووالي ديوان المظالم، بتاريخ 10 دجنبر 2002.
- الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، بتاريخ 30 من يوليوز، 2004.
- الخطاب الملكي المعلن عن الإصلاحات الدستورية، بتاريخ 9 مارس 2011.

o المواقع الإلكترونية:

- إدريس لكريني، وفاطمة غلمان، إشكالية العزوف السياسي بالمغرب – الانتخابات التشريعية نموذجا -، مقال منشور بالموقع الالكتروني: الأهرام الرقمي، بتاريخ 1 يناير 2009: www.digital.ahram.org.eg
- إسماعيل الحمراوي، شباب مغاربة يشكلون حكومة ظل لمراقبة أعمال الحكومة، مقال منشور بالموقع الالكتروني للقناة الفضائية ANN، بتاريخ 26 دجنبر 2011: www.anntv.tv
- أمينة زوجي، الانترنيت وثورة الشباب العربي، مقال منشور بالموقع الالكتروني ديوان العرب، بتاريخ 11 شتنبر 2011: www.diwanalarab.com
- خالد بنعبد الله بن دهيش: رؤية مواطن للوطن بين المواطنة والوطنية، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت: www.aljazeera.net
- خالد البرحلي، حكومة الشباب الموازية مبادرة طموحة تعكس ذكاء الشباب، مقالة منشورة بموقع الجريدة الالكترونية هيسبريس، بتاريخ 8 يونيو 2012: www.hespress.com
- ريم عبد الحميد، الانترنيت وسيلة هامة للتغيير السياسي، مقال منشور بالموقع الالكتروني لصحيفة اليوم السابع المصرية، نقلا عن الجارديان البريطانية، بتاريخ 4 يناير 2011: www.youm7.com
- طارق بنهدا، المغرب ثاني بلد عربي يستخدم الفيسبوك، مقال منشور بموقع الصحيفة الالكترونية هسبريس، بتاريخ 18 يوليوز 2012: www.hespress.com
- عبد الحق عزوزي، الشباب والنساء والمشاركة السياسية بالمغرب، مقال منشور بالموقع الالكتروني لجريدة الاتحاد الإماراتية، بتاريخ 8 نونبر 2011: www.alittihad.ae
- عبد المولى بوخريص، المجلس الأعلى للشباب: برلمان جديد للشباب، مقال منشور بالموقع الالكتروني لقناة دويتشه فيله DW الألمانية ، بتاريخ 14 يوليوز 2011: www.dw.de
- عبد المولى بوخريص، الانترنيت يتحول إلى ساحة للمعركة الانتخابية بالمغرب، مقال منشور بالموقع الالكتروني لقناة دويتشه فيله DW الألمانية بتاريخ 24 نونبر 2011: www.dw.de
- محمد بدراوي، ملتقى "نبراس" يعري واقع التدوين بالمغرب، مقال منشور بالموقع الالكتروني الجزيرة توك، بتاريخ 17 أبريل 2012: www.aljazeeratalk.net
- محمد حجيوي، حضور قوي للشباب والعمل الجمعوي في الدستور الجديد، مقال منشور بالموقع الالكتروني لجريدة بيان اليوم بتاريخ 18 يناير 2012: www.bayanealyaoume.press.ma
- مقال تحت عنوان: التدوين العربي في مهب الريح .. المغرب العربي، منشور بموقع الصحيفة الالكترونية إيلاف، بتاريخ 31 مارس 2008: ww.elaph.com
- مقال تحت عنوان: خبيرة امريكية تؤكد أن اللائحة الوطنية الخاصة بالشباب إجراء إيجابي، منشور بموقع الجريدة الالكترونية أصداء المغرب، بتاريخ 11 نونبر 2011، www.assdae.com
- منال وهبي، فايسبوك ... يتحول إلى برلمان ظل مغربي للمحاسبة، مقال منشور بالموقع الالكتروني لقناة العربية الفضائية، بتاريخ 9 فبراير 2012: www.alarabiya.net

- ندوة تحت عنوان: أية مجالس استشارية نريد ووفق أية معايير؟، منظمة من طرف جمعية الفضاء الجمعوي الأمل، بتاريخ الثلاثاء 29 ماي 2012، منشورة على الموقع الالكتروني هسبريس بتاريخ 30 ماي 2012: www.hespress.com
- وثيقة السياسة الوطنية الجديدة في ميدان الشباب، بالموقع الالكتروني لوزارة الشبيبة والرياضة: www.mjs.gov.ma
- يوسف سعود، المغرب ومصر يستحوذان على نصف مشتركي الانترنيت عربيا، مقال منشور بموقع الجريدة الالكترونية المغربية هسبريس، بتاريخ 19 يوليوز 2011: www.hespress.com

المراجع باللغة الفرنسية

o Les ouvrages :

- P. PASCON et M. BENTAHAR : « ce que disent 269 jeunes ruraux », in etude sociologiques sur le maroc, collectif, edité par BESM, 1978 .
- M. BENNANI Chraibi : « soumis et rebelles, les jeunes au maroc », la Fennec, casablanca, 1995.
- Rkia EL KHAYARI : « Jeuness Marocaine et valeurs démocratiques », editeur ; fondation Friedrich Ebert, décembre 2004.

o Etudes et articles :

- Enquête sur la culture politique des jeunes marocaines(es), la gazette du maroc, n° 278 , du lundi 26 août au 1 septembre 2002.
- Hafid FASSI FIHRI, Absententionnismes, in demain magazine, n° 79 du 5 octobre 2002.

o Les journaux :

- Mohamed JAABOUK, les jeunes lâchés par les partis, journal le soir, du vendredi 26 Août 2011.
- Chakib ALAMI, Elections 2011 ; les jeunes attendront, l'express, n° 3148, du 2 novembre 2011.

الفهرس

مقدمة ..... Erreur ! Signet non défini.

أولا – أهمية الموضوع: 3

ثانيا – إشكالية الموضوع: 3

ثالثا – دواعي اختيار الموضوع: 4

رابعا – الدراسات السابقة: 4

خامسا – منهجية البحث:.....6

سادسا – صعوبات البحث: 7

فصل أول: الشباب المغربي بين رهانات المشاركة وعوائق العمل السياسي.....9

مبحث أول: الثقافة السياسية لدى الشباب وفضاءات الفعل السياسي 10

مطلب أول: الثقافة السياسية كمدخل للفعل السياسي لدى الشباب 10

فقرة أولى: الشباب المغربي وسؤال الثقافة السياسية 10

فقرة ثانية : الشباب المغربي وثقافة المواطنة 18

مطلب ثاني: الشباب المغربي ما بين السياسات العمومية وفضاءات الفعل السياسي.....26

فقرة أولى : الممارسة السياسية للشباب ما بين الحركات الطلابية والأحزاب السياسية 27

1 – الحركات الطلابية – الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نموذجا –.....27

أ – نبذة تاريخية حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب 27

ب – دور الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في تأطير الشباب سياسيا 29

2 – الأحزاب السياسية.....31

أ – الشباب والممارسة الحزبية بالمغرب.....31

ب – الأحزاب السياسية ومطلب تخفيض سن التصويت.....33

فقرة ثانية: الشباب والسياسات العمومية 35

مبحث ثاني: الشباب المغربي وأزمة المشاركة السياسية 39

مطلب أول: الشباب وضعف المشاركة الانتخابية 40

فقرة أولى: أزمة المشاركة من خلال الانتخابات الجماعية.....40

1 – الانتخابات الجماعية ل 13 شتنبر 2003.....40

2 – الانتخابات الجماعية ل 12 يونيو 2009 43

فقرة ثانية: أزمة المشاركة من خلال الانتخابات التشريعية 46

1 – الانتخابات التشريعية ل 27 شتنبر 2002.....46

2 – الانتخابات التشريعية ل 7 شتنبر 2007.....50

مطلب ثاني: الشباب وظاهرة فقدان الثقة في المؤسسات السياسية 56

فقرة أولى: الشباب وظاهرة فقدان الثقة في المشهد الحزبي.....57

فقرة ثانية: دوافع العزوف والإرتياب السياسي لدى الشباب 65

فصل ثاني: الشباب المغربي نحو مشاركة سياسية فاعلة.....72

مبحث أول: الأشكال الحديثة للمشاركة السياسية لدى الشباب المغربي.....74

مطلب أول: الممارسة السياسية للشباب من خلال شبكة الانترنيت.....74

فقرة أولى: المشاركة السياسية من خلال التدوين (المدونات) 77

فقرة ثانية: المشاركة السياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.....83

مطلب ثاني: الشباب والظاهرة الاحتجاجية – حركة 20 فبراير نموذجا – 93

فقرة أولى: السياقات العامة لظهور حركة شباب 20 فبراير.....94

فقرة ثانية: حركة 20 فبراير ومطالب الإصلاح السياسي بالمغرب 97

مبحث ثاني: المشاركة السياسية للشباب، الواقع والآفاق في ظل الإصلاحات السياسية والدستورية 100

مطلب أول: الواقع الجديد للمشاركة السياسية للشباب المغربي.....100

فقرة أولى: الإطار الدستوري والقانوني للمشاركة السياسية للشباب.....101
1 – الإطار الدستوري للمشاركة السياسية للشباب.....101
2 – الإطار القانوني للمشاركة السياسية للشباب 105
فقرة ثانية: الشباب المغربي واستحقاقات ال 25 من نونبر 2011.....107
مطلب ثاني: آفاق المشاركة السياسية لدى الشباب.....111
فقرة أولى: آفاق المشاركة الشبابية من خلال المؤسسات الرسمية 111
فقرة ثانية: آفاق المشاركة الشبابية من خلال المبادرات المدنية 113
خاتمة: 117
لائحة المراجع المعتمدة 117
الفهرس.....127